الأمم المتحدة

A S

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

A/44/409
S/20743
26 July 1989
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

البنود ١٨ و ٣٠ و ٣١ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٨ و ٣٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٣ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٧ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ من جدول الاعمال المؤقت*

مجلس الامن

السنة الرابعة والاربعون

* A/44/150 .

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

اعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الاصلية

منجزات السنة الدولية للسلم

الحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل لمشاكل الكوارث الطبيعية ببنغلاديش

حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الامتثال الفوري للحكم

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

مسألة جزيرة مايوت القمرية

قانون البحار

الحالة في كمبوتشيا

الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين

منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

مسألة ناميبيا

الحالة في الشرق الأوسط

استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة

قضية فلسطين

الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة

مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية التي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ابريل ١٩٨٦

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الاسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين

مسألة قبرص

الآثار المترتبة على إطالة النزاع المسلح بين ايران والعراق

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٣ بشأن التوقيع والتصديق على البروتوكول الاضافي الاول لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)

وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية

تعديل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء

الحاجة الملحة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية : تقرير مؤتمر نزع السلاح

إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط

إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الاثر

عقد ترتيبات دولية فعالة بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

عقد ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الاسلحة : تقرير مؤتمر نزع السلاح

تخفيض الميزانيات العسكرية

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

نزع السلاح العام الكامل

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن الدولي

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم

التسلح النووي الاسرائيلي

الامتثال لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح

مسألة انتاركتيكا

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

النهج الشامل لتعزيز السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة

المسؤولية عن النقل و/أو الاستعمال غير القانوني للأسلحة المحرمة والأسلحة أو المواد التي تسبب آلاما بشرية لا مبرر لها

آثار الاشعاع الذري

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة

دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات

المسائل المتصلة بالإعلام

مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان دي نوفا ويوروبا وباساس دا انديا

مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية في عام ١٩٩٠

أزمة الديون الخارجية والتنمية

حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحاضرة والمقبلة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

تنفيذ برنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

الحالة الاجتماعية في العالم

الذكرى السنوية العشرون لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي

خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي

المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

إعداد وتنظيم السنة الدولية لمحو الأمية

المناهج والطرق والوسائل المختلفة التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠

ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاستراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال

حقوق الإنسان والتطورات العلمية والتكنولوجية

التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بما في ذلك التزامات تقديم التقارير بمقتضى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات

إعداد صك بشأن حقوق الإنسان القائمة على التضامن

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمعة بالحكم الذاتي

الازمة المالية للامم المتحدة

تمويل قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الاوسط

تمويل فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق

تمويل بعثة الامم المتحدة للتحقق في أنغولا

تمويل فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال

برنامج الامم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

التدابير الرامية إلى منع الارهاب الدولي الذي يعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يودي بها أو يهدد الحريات الاساسية ، ودراسة الاسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الامل والشعور بالضيم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بارواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها

تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثانية والعشرين

تقرير اللجنة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم

تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الحادية والاربعين

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

رسالة مؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٩ وموجهة
إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت
لبعثة زمبابوي الدائمة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أقدم طيه الوثائق الختامية التي اعتمدها الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ ، مع طلب تعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال المؤقت ١٨ و ٢٠ و ٣١ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٨ و ٣٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٧ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) س. ج. تسوكودايي
القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

الوثائق الختامية التي اعتمدها الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هراري في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩

المحتويات

		المفحة
أولا -	الاعلان السياسي	١٣
ثانيا-	الاعلان الاقتصادي	٩١
ثالثا-	إعلان خاص بشأن ناميبيا	١٥١
رابعا-	تقرير رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز عن أنشطة الحركة في الفترة من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ - أيار/مايو ١٩٨٩	١٥٣
خامسا-	تقرير المقرر العام	١٦٧

أولا - الاعلان السياسي

المحتويات

		الفقرات
أولا	- مقدمة	١ - ٥
ثانيا	- دور عدم الانحياز	٦ - ١١
ثالثا	- تقييم الحالة الدولية	١٢ - ١٧
رابعا	- نزع السلاح والأمن الدولي	١٨ - ٤٥
خامسا	- الوضع في الجنوب الافريقي	٤٦ - ٤٩
	أ - زعزعة الاستقرار	٥٠ - ٦٣
	ب - ناميبيا	٦٤ - ٧٩
	ج - جنوب افريقيا	٨٠ - ٩٨
سادسا	- الصحراء الغربية	٩٩ - ١٠٢
سابعا	- جزيرة مايوت	١٠٣-١٠٥
ثامنا	- جزر ملاغاشي	١٠٦
تاسعا	- سيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس ، بما في ذلك ديبيغو غارسيا	١٠٧-١٠٨
عاشرا	- تشاد	١٠٩
حادي عشر	- جنوب شرق آسيا	١١٠-١١٣
ثاني عشر	- كوريا	١١٤-١١٦
ثالث عشر	- جنوب غرب آسيا	١١٧-١٢١
رابع عشر	- النزاع بين إيران والعراق	١٢٢-١٢٥
خامس عشر	- إسقاط الولايات المتحدة لطائرة إيرانية مدنية	١٢٦
سادس عشر	- كاليدونيا الجديدة	١٢٧-١٣٠
سابع عشر	- الحالة في الشرق الأوسط	١٣١-١٤٩
ثامن عشر	- العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية	١٥٠
تاسع عشر	- قضية فلسطين	١٥١-١٧٢
عشرين	- لبنان	١٧٣-١٧٦
واحدا وعشرين	- المحيط الهندي كمنطقة سلم	١٧٧-١٨٣
ثانيا وعشرين	- القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا)	١٨٤-١٨٧
ثالثا وعشرين	- قبرص	١٨٨-١٩٤

المحتويات (تابع)

	الفقرات
رابعا وعشرين - البحر الأبيض المتوسط	١٩٥-٢٠١
خامسا وعشرين - عدوان الولايات المتحدة على الجماهيرية العربية الليبية	٢٠٢
سادسا وعشرين - أوروبا	٢٠٣-٢٠٦
سابعا وعشرين - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٠٧-٢٤٣
ثامنا وعشرين - منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي	٢٤٤
تاسعا وعشرين - تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٢٤٥-٢٥٠
ثلاثين - الحق في التنمية	٢٥١-٢٥٣
واحدا وثلاثين - استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية	٢٥٤-٢٥٧
ثانيا وثلاثين - الارهاب الدولي	٢٥٨-٢٦١
ثالثا وثلاثين - عدم العدوان وعدم التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية	٢٦٢-٢٦٤
رابعا وثلاثين - تسوية المنازعات بالوسائل السلمية	٢٦٥-٢٧٠
خامسا وثلاثين - عدم التدخل بجميع أشكاله	٢٧١-٢٧٣
سادسا وثلاثين - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	٢٧٤-٢٧٦
سابعا وثلاثين - حق الدول في الحفاظ على تراثها الثقافي والقومي	٢٧٧-٢٧٩
ثامنا وثلاثين - النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال	٢٨٠-٢٩٥
تاسعا وثلاثين - الامم المتحدة	٢٩٦-٣٠٥
أربعين - تعزيز العمل الجماعي	٣٠٦-٣١٠

أولا - مقدمة

١ - عُقد الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز في هراري بزمبابوي في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ .

٢ - وقد سبق انعقاد المؤتمر اجتماع لكبار الموظفين يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩ .

٣ - وشارك في المؤتمر ممثلو البلدان والمنظمات التالية الاعضاء في حركة عدم الانحياز : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بنغلاديش ، بنما ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر سيشيل ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الاخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فلسطين ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوي ، ملديف ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

٤ - وحضرت المؤتمر البلدان والمنظمات وحركات التحرير الوطني التالية بصفة مراقبين : البرازيل ، الفلبين ، فنزويلا ، المكسيك ، منغوليا ، الامم المتحدة ، حزب بورتوريكو الاشتراكي ، منظمة تضامن الشعوب الآسيوية الافريقية ، منظمة المؤتمر الاسلامي ، منظمة الوحدة الافريقية ، المؤتمر الوطني الافريقي .

٥ - حضر المؤتمر كضيوف وفود تمثل البلدان والمنظمات التالية : استراليا ، البرتغال ، رومانيا ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، الكرسي الرسولي ، النمسا ، اليونان ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، لجنة الامم المتحدة لمناهضة الفصل

العنصري ، لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لجنة الجنوب ، لجنة الصليب الاحمر الدولية ، مجموعة الـ ٧٧ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي .

ثانيا - دور عدم الانحياز

٦ - تنطوي مبادئ وأهداف عدم الانحياز كما وضعتها وفصّلتها في مؤتمرات القمة المتعاقبة ، على الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والهيمنة والفصل العنصري والعنصرية والصهيونية والعدوان الخارجي والاحتلال والسيطرة وجميع أشكال التبعية والتدخل والضغوط ، وكذلك ضد سياسات القوى الكبرى والتكتلات ، تأييد للتحرر الكامل لجميع الشعوب . وتنطوي سياسة عدم الانحياز على رفض جميع اشكال الإخضاع السافرة أو المستترة ، المباشرة أو غير المباشرة ، وجميع الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والثقافية ؛ وأي محاولات لتشويه كفاح الشعوب من أجل الاستقلال والكرامة الانسانية بوضعها في إطار المواجهة بين الشرق والغرب . ووفقا لذلك فإن على حركة عدم الانحياز أن تسعى جاهدة بصورة ثابتة الى تخفيف حدة التوترات ؛ والقضاء على بؤر التوتر والعدوان والصراع ؛ وتعزيز السلم والتعايش السلمي والتسوية السلمية للنزاعات . وعليها أن تواصل جهودها أيضا لصالح نزع السلاح العام والكامل واقامة نظام للعلاقات الدولية قائم على مبادئ احترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية والمساواة والعدل واقرار حق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال ، والتعاون بين جميع الدول .

٧ - وأكد الوزراء على حق جميع الشعوب في متابعة تنميتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون تخويف أو اعاقة أو ضغط وبعيدا عن التدخل الخارجي بأنواعه . ولاحظوا بأسى أن أمن واستقلال بلدان عدم الانحياز لا يزالان مهددين بالخطر وأنهما يتعرضان لجميع أنواع الضغوط التي تهدف أيضا الى اضعاف وحدة الحركة وصرفها عن مبادئها وأهدافها وناشدوا بلدان عدم الانحياز إبداء المزيد من الوحدة والتضامن والعمل المنسق لمقاومة هذه الضغوط .

٨ - ورحب الوزراء بالاعتراف المتعاظم بين البلدان الاخرى بالحاجة الى التعاون القائم على أهداف ومبادئ عدم الانحياز . وأعربوا عن تصميمهم على تقوية قدرة حركة عدم الانحياز على العمل ووضع اجراءات ملموسة وفعالة لتعزيز نفوذ وأثر قراراتها في الشؤون الدولية . وأكدوا من جديد التزام بلدانهم بالا تكون أطرافا في المواجهة والتنافس بين القوى العظمى وبعدم الاتيان بأعمال تؤدي اليها أو الى دعم الاحلاف العسكرية القائمة أو تعضيد الترتيبات الناشئة عنها ولاسيما عن طريق المشاركة في ترتيبات عسكرية أو عن طريق توفير قواعد عسكرية وتسهيلات للوجود العسكري للدول الكبرى الذي يعتبر في سياق التنافس بين هذه الدول أو بين إحدى هذه الدول وبلدان أعضاء في حركة عدم الانحياز . وشدد الوزراء على أن ما للدول الكبرى من وجود وأنشطة ومناورات عسكرية في أراضي بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى وفي مجالاتها الجوية ومياهها أو بالقرب منها ، وكلها تعمل على زعزعة الاستقرار ، انما تهدد سيادة واستقلال هذه البلدان . وأكدوا أن هذه الانشطة تعرض السلم والامن العالميين للخطر ، وطالبوا بإيقافها .

٩ - وأكد الوزراء من جديد ايمانهم والتزامهم بأغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وأعربوا عن ارتياحهم لما أبدته الامم المتحدة من زيادة في الفعالية ولاسيما من خلال توسع دورها في صيانة السلم وإقرار السلم في الاشهر الاخيرة . وأثنوا على ما تقوم به الحركة من اسهام ايجابي في هذه العملية وخاصة في مجلس الامن . وكرر الوزراء أن الحوار ، ولاسيما في إطار منظومة الامم المتحدة ، هو المفتاح لحل المشاكل العالمية التي أثرت على جميع مجالات العلاقات الدولية المعاصرة . وأكدوا على أنه لا يمكن ضمان ايجاد حل شامل للمشاكل الدولية الملحة مثل السلم والامن ، ونزع السلاح والتنمية ، إلا من خلال المفاوضات التي ينبغي أن تشارك فيها جميع البلدان على قدم المساواة ، استنادا الى مبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة المعترف بها على نطاق عالمي .

١٠ - لقد آمنت بلدان عدم الانحياز دائما بأنه لا يمكن ترك المسؤولية عن مستقبل البشرية في يد عدد محدود من الدول ، مهما كانت عظمتها وقوتها . فإذا أريد جعل الانفراج الحالي دائما ، وجب أن يكون عالميا وشاملا ومفتوحا للمشاركة على نطاق عالمي لما فيه مصلحة جميع الدول ، الامر الذي سيؤدي الى ايجاد حلول منصفة ومعقولة للمشاكل الرئيسية وايجاد الاساس لسلم دائم . وبنشوء هذا الاتجاه الايجابي ، ينبغي تحقيق هدف عدم الانحياز المتمثل باضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وذلك عن طريق المشاركة على أوسع نطاق ممكن .

١١ - وسوف تكشف الحركة تفاعلها وحوارها مع كافة التجمعات ومع من لهم دور في العلاقات الدولية ، وذلك على قدم المساواة وعلى أساس مواقف الحركة ، وسوف تشارك بنشاط في البحث عن حلول لجميع المشاكل الدولية القائمة ، مستجيبة للتحديات والفرص الجديدة الكامنة في الحالة الدولية الراهنة ومتكيفة مع الواقع الدولي الجديد .

ثالثا - تقييم الحالة الدولية

١٢ - رحّب الوزراء بالاتجاه الجديد الايجابي نحو الدخول في حوار ومفاوضات الذي شجّعه المجتمع الدولي مما أسهم في تحسين مناخ العلاقات الدولية . فالتقارب بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، وما أحرزاه من تقدم في مفاوضات نزع السلاح التي تمخّضت عن بدء نفاذ معاهدة ازالة القذائف المتوسطة والاقصر مدى ، الى جانب استمرار الحوار بينهما ، أسفرت مؤخرا عن حدوث تطورات مشجعة في الساحة السياسية الدولية ، منها الجهود الرامية الى ايجاد حلول سلمية لشتى الصراعات الاقليمية القائمة . ولاحظ الوزراء أن حركة عدم الانحياز ، تمشيا مع مبادئها وأهدافها ، قد أسهمت اسهاما كبيرا في تهيئة المناخ السياسي الدولي السائد . وقد أثبتت التطورات الايجابية الراهنة ، اثباتا تاما ، سلامة سياسة عدم الانحياز وأهميتها .

١٣ - إلا أن الوزراء لاحظوا أن التحسن في الحالة الدولية ليس كاملا ولا شاملا . فما تنتهجه الدول الكبرى من سياسات وممارسات تتمثل في السيطرة ، والتدخل ، واللجوء الى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، والعدوان والاحتلال ، والضغط ، والقسر الاقتصادي ، والتدخل ، مازالت تؤثر على مناطق كثيرة من العالم ، ولا سيما الجنوب الافريقي والشرق الأوسط وأمريكا الوسطى ، حيث يجري إحباط الجهود الرامية الى ايجاد حلول سلمية . وفضلا عن ذلك ، لاحظ الوزراء أن الحالة الاقتصادية العالمية ما زالت متأثرة ، بشكل سلبي ، بمظاهر صارخة من التباين والتفاوت وبغير ذلك من المشاكل الخطيرة .

١٤ - إن صرح السلم والاستقرار الدوليين ، في عالم يتزايد تعاضدا ، لا يمكن أن يُبنى إلا على أسس سليمة وعادلة اقتصاديا . والاقتصاد الدولي يمر بتغيرات أساسية ويواجه تحديات ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل . وما زال النظام الاقتصادي العالمي يتسم بالتدهور من حيث معدلات التبادل التجاري ، وأزمة الديون ، وارتفاع أسعار

الفائدة ، والتدابير الحمائية وغيرها من الحواجز التجارية التي أقامتها البلدان المتقدمة النمو ، فضلا عن التدفق العكسي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو . وقد أدت كل هذه العوامل الى حدوث اتساع هائل في الفجوة القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، كما أنها لم تقتصر على جعل البلدان النامية غير قادرة على الوفاء بالاحتياجات الاساسية لشعوبها وتنفيذ أولوياتها الانمائية ، وإنما تعدت ذلك الى تهديد الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية والتنمية الاقتصادية غير المُعاقة لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية .

١٥ - وتدرك بلدان عدم الانحياز أن أفضل طريقة لحل مشاكل التنمية ، نظرا إلى تعقدها وخطورتها ، هي من خلال اجراءات محلية ودولية متكاملة . كما أن هيكل الاقتصاد العالمي الحالي القائم على علاقات جائرة غير منصفة يتعين تغييره من خلال جهود تعاونية تستند الى الانصاف والعدل . ومن ثم ، يلزم استئناف الحوار بين الشمال والجنوب واستمرار الجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدل والتساوي في السيادة . وأعرب الوزراء عن استعدادهم للدخول في حوار يستهدف البحث عن حلول منصفة وعادلة للمشاكل العالمية الخطيرة المترابطة المتعلقة بالديون والنقد والشؤون المالية والتبادل التجاري والتنمية والبيئة .

١٦ - ولاحظ الوزراء أن الحالة الاقتصادية الحرجة في القارة الافريقية لم تقتصر على الاستمرار في تهديد تنمية واستقرار عدد كبير من البلدان الافريقية ، بل إنها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وفي هذا السياق ، سلّموا بالحاجة الى اتخاذ تدابير ملموسة ، وبخاصة التنفيذ العاجل لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وذلك لوقف هذا الاتجاه السلبي وعكس مساره .

١٧ - وتسلم بلدان عدم الانحياز بضرورة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتوسيع نطاقه من أجل تنشيط نموها الاقتصادي ، وبضرورة تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات ، وتعزيز قدرتها أمام قدرة الأطراف الاخرى في المفاوضات الدولية . ولاحظ الوزراء أن برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز يوفر أساسا سليما لمثل هذا التعاون ، كما أن ما حققه صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري من إنجازات يثبت قدرة الحركة وعزمها على تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات .

رابعا - نزع السلاح والامن الدولي

١٨ - إن نزع السلاح ، وتخفيف حدة التوتر الدولي ، واحترام مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ، وبخاصة مبادئ تساوي الدول في السيادة ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، والمطالبة بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، واحترام الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والقضاء التام على الاستعمار والفصل العنصري وسائر أشكال العنصرية والتمييز العنصري والعدوان والاحتلال ، واحترام حقوق الانسان ، وتعزيز السلم والامن الدوليين ، إنما هي أمور مترابطة ترابطا وثيقا . والتقدم المحرز في أي من هذه الميادين له تأثير ايجابي عليها جميعا ، في حين ان التقصير في أي منها يعرقل التقدم في المجالات الاخرى .

١٩ - وشدد الوزراء على أن ازالة خطر وقوع كارثة نووية يمثل أهم وأعجل مهمة في الوقت الحاضر . فعلى الرغم من التطورات الايجابية التي استجدت في ميدان نزع السلاح في الاشهر الاخيرة ، والتي يجب تشجيعها ، فإن العالم مازال مهددا بالترسانات النووية الضخمة التي لا تزال موجودة بل والتي يجري تطويرها وتعزيزها . لذلك ، أكد الوزراء مسيس الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة من أجل منع نشوب حرب نووية ومن أجل تحقيق نزع السلاح النووي .

٢٠ - واستمد الوزراء التشجيع من التقارب بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومما أحرزاه من تقدم في مفاوضات نزع السلاح التي تمخضت عن بدء نفاذ معاهدة ازالة القذائف المتوسطة والاقصر مدى ومن الاتفاق ، من حيث المبدأ ، على تخفيض ترسانتهما الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . وكرروا الإعراب عن أملهم في أن تكون هذه الاتفاقات بمثابة خطوة تمهيدية نحو اتخاذ تدابير ملموسة في ميدان نزع السلاح مفضية إلى القضاء التام على الاسلحة النووية . كما أكدوا ضرورة اشتراك سائر الدول الحائزة للاسلحة النووية في عملية نزع السلاح النووي .

٢١ - وأعلنوا أن فرض حظر شامل على التجارب النووية ، الذي ما انفكت بلدان عدم الانحياز تسعى إلى تحقيقه طيلة الاعوام الثمانية والعشرين الماضية ، هو أمر له أولوية قصوى . ذلك أن استمرار التجارب النووية يُشعل سباق التسلح ويزيد من خطر نشوب حرب نووية . ومن شأن فرض حظر على جميع التجارب النووية أن يمنع تصاعد سباق

التسلح النووي ويقلل إلى حد كبير من خطر نشوب حرب نووية . لذلك ، أكد الوزراء الحاجة الملحة إلى التفاوض بشأن إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية تحظر كافة تجارب الأسلحة النووية من جانب جميع الدول في كل البيئات وفي جميع الأوقات . وحث الوزراء مؤتمر نزع السلاح على البدء في إجراء مفاوضات تستهدف فرض حظر شامل على التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ، وتحقيق نزع السلاح النووي .

٢٢ - ولاحظ الوزراء الاتفاق الذي تم مؤخرا بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن استئناف المفاوضات المتعلقة بفرض حظر على التجارب النووية . وأعربوا عن الأمل في أن تيسر هذه المفاوضات التعجيل بإبرام معاهدة بشأن فرض حظر شامل على التجارب النووية . على أنه ينبغي لجميع الدول ، في الوقت الذي تكون فيه المفاوضات جارية بصدد إبرام هذه المعاهدة ، أن تفرض وقفا اختياريا على جميع التجارب النووية . وفي الوقت نفسه ، أكد الوزراء من جديد أن ترتيبات التحقق من الامتثال لمعاهدة لحظر التجارب النووية ينبغي أن تكون متمشية مع مبادئ الإنصاف وعدم التمييز والمشاركة الشاملة لجميع أطراف المعاهدة . وأعربوا كذلك عن تأييدهم للإقتراح الذي طرح في إعلان استكهولم الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ عن زعماء الدول صاحبة مبادرة الدول الست ، الداعي إلى إنشاء نظام تحقق متكامل متعدد الأطراف داخل الأمم المتحدة بوصفه جزءا أصيلا من إطار مدعم متعدد الأطراف مطلوب لضمان السلم والأمن أثناء عملية نزع السلاح وكذلك في عالم خال من الأسلحة النووية .

٢٣ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم للمبادرة وللاجراء الذي اتخذته اندونيسيا وبيرو وسري لانكا والمكسيك ويوغوسلافيا في دعوتها إلى عقد مؤتمر تعديلات تشترك فيه الدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ بغية تحويل تلك المعاهدة إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، وفقا للمادة الثانية من المعاهدة ، وحثوا على التبكير بعقد المؤتمر .

٢٤ - وكرر الوزراء تأكيد أن استخدام الأسلحة النووية - فضلا عن كونه انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة - هو أيضا جريمة في حق الانسانية . وفي هذا الصدد ، حثوا الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن توافق ، ريثما يتم تحقيق نزع السلاح النووي ، على إبرام معاهدة دولية لحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . وقالوا إنهم يرون أن من الخطوات الهامة في هذا الاتجاه قيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في وقت مبكر بإعلان تعهد يكون ملزما على الصعيد الدولي بألا تكون

البادئة باستعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . كما دعوا إلى تجميد تطوير وانتاج وتكديس ووزع الاسلحة النووية . وينبغي أن يعمل هذا التجميد للاسلحة النووية ، في جملة أمور ، على التوقف والانقطاع ، في آن واحد ، عن إنتاج أي مواد إنشطارية تستخدم في أغراض صنع الاسلحة .

٣٥ - وأكد الوزراء أن أكثر الضمانات فعالية ضد خطر نشوب حرب نووية واستعمال الاسلحة النووية يتمثل في نزع السلاح النووي والقضاء التام على الاسلحة النووية . على أن من الضروري ، ريثما يتم تحقيق نزع السلاح النووي الكامل ، أن يُكفل للدول غير النووية عدم تهديدها أو مهاجمتها بأسلحة نووية . وفي هذا الصدد ، ذكر الوزراء أنه يقع على الدول الحائزة للاسلحة النووية التزام كذلك بأن تضمن للدول غير الحائزة للاسلحة النووية أنها لن تتعرض لاستعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من أي جانب . ومن ثم ، حثوا على الشروع ، دون إبطاء ، في مفاوضات تستهدف التبكير بإبرام صك دولي ملزم بشأن ترتيبات دولية فعالة تؤمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، وذلك في إطار مؤتمر نزع السلاح .

٣٦ - وأكد الوزراء أن إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية - على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية ، أو داخل إطار الامم المتحدة ، ومع مراعاة الخصائص المميزة لكل منطقة - يشكل أحد التدابير الهامة لنزع السلاح . وأشار الوزراء إلى الفقرات ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح فأعربوا عن تأييدهم لكافة المبادرات والمقترحات الفردية والاقليمية التي تتوخى إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية على هذا النحو . وكرر الوزراء الاعراب عن ضرورة تشجيع إنشاء مثل هذه المناطق في مختلف أنحاء العالم ، على أن يكون الهدف النهائي هو إقامة عالم خال تماما من الاسلحة النووية .

٣٧ - وشدد الوزراء على أن تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية ، الذي أقره رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٤ ، سوف يشكل أحد التدابير الهامة لمنع انتشار الاسلحة النووية وصيانة السلم والامن الدوليين . وفي هذا الصدد ، أدانوا بشدة نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا لحيازته القدرة على انتاج أسلحة نووية ، وشجبوا بشدة تعاون بعض الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي واسرائيل مع نظام الحكم العنصري مما زوده بهذه القدرة النووية . ولاحظوا ،

مع بالغ القلق ، أن التعاون مع نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا يعد انتهاكا للعديد من قرارات الامم المتحدة ، بما في ذلك توافق آراء أعضاء المجتمع الدولي ، المعرب عنه في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة من حيث "أن في تكديس النظم العنصرية الواسع النطاق للاسلحة ... ، وحصولها على أسلحة نووية ، عقبة كأداء ومتزايدة الخطورة لمجتمع عالمي يواجه حاجة ملحة لنزع السلاح . ولذلك فمن الضروري لاغراض نزع السلاح الحيلولة دون حصول هذه النظم على مزيد من الاسلحة أو تكنولوجيا الاسلحة ، على أن يتم ذلك خاصة عن طريق التزام جميع الدول التزاما صارما بمقررات مجلس الامن ذات الصلة بالموضوع" . كذلك ، فإن هذا التعاون يقوض أهداف إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية ويخرب الجهود المبذولة تحقيقا لنزع السلاح وإقرارا للسلم والامن في المنطقة وكذلك السلم والامن الدوليين . لذلك ، دعا الوزراء مجلس الامن إلى اتخاذ تدابير فعالة وملموسة ، اضطلاعا منه بمسؤولياته باعتباره الجهاز الرئيسي في الامم المتحدة المسؤول عن صون السلم والامن الدوليين ، لمواجهة الخطر المتمثل في حيازة نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا لقدرة نووية .

٢٨ - وكرر الوزراء الإعراب عن رأيهم في أن هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، وهو هدف معتمد على نطاق عالمي ، يتطلب العمل داخل إطار شامل يتضمن تدابير لنزع السلاح النووي والتخفيض التدريجي للقوات المسلحة والاسلحة التقليدية وكذلك نزع السلاح على الصعيد الإقليمي .

٢٩ - وأعاد الوزراء تأكيد صلاحية الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح (١٩٧٨) وذكّروا بالمقرر الذي اتخذه المجتمع الدولي ، بتوافق الآراء ، والوارد في الوثيقة بشأن اعتماد برنامج شامل لنزع السلاح . كما أشار الوزراء إلى البلاغ الختامي وخطة العمل المعتمدين في الاجتماع الوزاري الاستثنائي المكرس لقضايا نزع السلاح الذي عقده مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في هافانا في أيار/مايو ١٩٨٨ . وأعلنوا أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح (١٩٨٨) عملت على زيادة الوعي للمجالات التي ينبغي أن تتركز فيها الجهود المقبلة وأكدت تصميم الدول على أن تعمل بعزم من أجل القضية المشتركة لكبح سباق التسلح ، ولاسيما سباق التسلح النووي ، وتحقيق نزع السلاح . وأحاط الوزراء علما بعدد من المقترحات البنّاءة ذات الاهمية البالغة التي قدمتها بلدان عدم الانحياز أثناء الدورة ، بما في ذلك خطة عمل للبدء في نظام عالمي خالٍ من الاسلحة النووية ومن العنف ، قدمتها الهند . وقد ذكرت هذه المقترحات

وأدرجت بالكامل في تقارير أفرقة العمل التابعة للجمعية العامة وفي الورقة التي أعدها رئيس اللجنة الجامعة والتي حظيت بتأييد واسع النطاق . وقد أكد الوزراء ضرورة متابعة هذه المقترحات في جميع محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف المتاحة .

٣٠ - وأكد الوزراء أن الوقت قد حان للنظر في إجراء تغييرات في المبادئ والسياسات والمؤسسات ، بهدف إقامة نظام عالمي جديد قائم على الاحترام التام للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، والتعايش السلمي ، وعدم استعمال القوة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها ، وتحقيق نزع السلاح العام الكامل بما في ذلك القضاء الكامل على الاسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الاخرى وحظرها .

٣١ - وكرر الوزراء الإعراب عن قلقهم لأن التكنولوجيات الناشئة حديثا آخذة في إنتاج جيل جديد من أسلحة التدمير الشامل ، النووية وغير النووية على حد سواء ، التي لها آثار متشابهة إلى حد جعل الفروقات بين الاسلحة النووية والاسلحة التقليدية غير واضحة ، مما يساعد على إضفاء الطابع الشرعي على حيازة الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . وتأكيدا لذلك ، رحب الوزراء باعتماد الجمعية العامة للقرار ٧٧/٤٣ ألف الذي طلب إلى الامين العام ، في جملة أمور ، أن يقوم ، بمساعدة خبراء استشاريين مؤهلين ، حسب الاقتضاء ، بمتابعة التطورات العلمية والتكنولوجية في المستقبل ، ولاسيما التطورات التي لها تطبيقات عسكرية محتملة ، وتقييم آثارها على الامن الدولي ، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . وحثوا جميع الدول على تزويد الامين العام بالمعلومات المطلوبة في القرار ، ورأوا أن التدابير العالمية ضرورية لضمان توجيه الانشطة العلمية والتكنولوجية ، دون أي تمييز ، لما فيه فائدة الجنس البشري .

٣٢ - وعلى نفس المنوال ، يجري تطبيق التكنولوجيات الجديدة استعدادا لتطوير أسلحة ومنظومات أسلحة جديدة في الفضاء الخارجي . وأكد الوزراء من جديد ، بقوة ، المبدأ الذي يقضي بأن يستخدم الفضاء الخارجي ، وهو تراث مشترك للإنسانية ، في الاغراض السلمية دون غيرها ولما فيه منفعة وصالح البلدان كافة وأن يكون مفتوحا أمام جميع الدول . وأعادوا إلى الاذهان التزام جميع الدول بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في أنشطتها في الفضاء الخارجي وحثوا على التقيد تقيدا كاملا بالنظام القانوني القائم فيما يتعلق بالفضاء الخارجي ، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف ، وطلبوا لذلك إلى جميع الدول ، وخاصة الدول

الحائزة لقدرات كبيرة في الفضاء ، الالتزام التزاما كاملا بالقيود والحدود القانونية الحالية المفروضة على الاسلحة الفضائية والامتناع عن اتخاذ أي تدابير ترمي إلى تطوير أو اختبار أو وزع أسلحة أو منظومات أسلحة في الفضاء الخارجي .

٣٣ - وطالب الوزراء بالشروع عاجلا في إجراء مفاوضات ترمي إلى عقد اتفاق ، أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، لمنع امتداد سباق التسلح بجميع جوانبه إلى الفضاء الخارجي ومن ثم تعزيز آفاق التعاون في استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية ، وشددوا بصفة خاصة على الضرورة الملحة لوقف تطوير الاسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ، وإزالة المنظومات الموجودة منها ، وحظر إدخال منظومات جديدة في الفضاء الخارجي ولكفالة تعزيز المعاهدات القائمة التي تضمن استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية وتوسيع نطاق هذه المعاهدات ، حسب اللزوم ، على ضوء نواحي التقدم التكنولوجي الحديثة . وطلب الوزراء إلى الامين العام للامم المتحدة وإلى مؤتمر نزع السلاح استطلاع سبل ووسائل وضع التوابع الاصطناعية المخصصة للاغراض العسكرية تحت رقابة دولية ، ولاسيما عندما تعرّض تلك التوابع أمن بلدان عدم الانحياز للخطر .

٣٤ - وشدد الوزراء على أنه ينبغي ، دون المساس بالاولوية العليا الممنوحة لنزع السلاح النووي ، بذل جهود متواصلة حتى يتسنى ، دون إبطاء ، إبرام معاهدة تحظر تطوير وإنتاج وتكديس واستخدام الاسلحة الكيميائية . وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء تزايد إنتاج الاسلحة الكيميائية واستخدامها واستحداث أسلحة كيميائية جديدة ، بما في ذلك الاسلحة الثنائية . وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأنه على الرغم من أن استخدام الاسلحة الكيميائية محرّم بالفعل بمقتضى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ فإن حيازة تلك الاسلحة يؤدي حتما إلى استخدامها ، ولذلك فإنهم يحثون جميع الدول على بذل قصاراها للتعجيل بإبرام اتفاقية تتعلق بالاسلحة الكيميائية يجري التفاوض بشأنها حاليا ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح . ذلك أن هذه الاتفاقية وما تسعى إليه من تحقيق الإزالة الكاملة للاسلحة الكيميائية تمثل الضمان الوحيد ضد الاخطار الناجمة عن استخدام هذه الاسلحة . أما اتخاذ أية تدابير مؤقتة لعدم الانتشار فلن يكون فعالا ولذلك ينبغي رفضه .

٣٥ - وأدان الوزراء قيام أية دولة باستخدام الاسلحة الكيميائية في ظل أية ظروف واعتبروا ذلك انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وقواعد السلوك الإنساني ، وأكدوا أنه ينبغي ، ريثما يتحقق إبرام اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية ، مراعاة بروتوكول

جنيف بدقة . وفي هذا الصدد ، رحب الوزراء بالخاتمة الناجحة للمؤتمر الدولي لحظر استخدام الاسلحة الكيميائية ، الذي ضم الدول الاطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والدول المعنية الاخرى وعقد في باريس في الفترة من ٧ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ وأيدوا الإعلان الختامي للمؤتمر المذكور الذي أعربت فيه الدول المشتركة ، في جملة أمور ، عن تصميمها على منع اللجوء بأي شكل إلى الاسلحة الكيميائية بالقضاء عليها كلية ، وأكدت رسميا التزامها بعدم استخدام الاسلحة الكيميائية وأدانت مثل هذا الاستخدام ، واعترفت بأهمية واستمرار صلاحية بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ودعت جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى ذلك البروتوكول إلى الانضمام إليه ، وأكدت على ضرورة القيام في وقت مبكر بإبرام وتنفيذ اتفاقية بشأن حظر استحداث وإنتاج تلك الاسلحة بحيث تكون تلك الاتفاقية عالمية وشاملة وقابلة للتحقق الفعال وغير محددة المدة وغير تمييزية ، وحثت مؤتمر نزع السلاح في جنيف على أن يضاعف جهوده ، على وجه الاستعجال ، من أجل حسم القضايا المتبقية على وجه السرعة ، وإبرام الاتفاقية في أقرب وقت ، مع مراعاة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ والتي أبرزت الحاجة إلى أن تواصل الدول ، بعزم ، جهودها الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، في أولوياتها على النحو الوارد في الفقرة ٤٥ من الوثيقة المذكورة ، بحيث يُكفل لجميع الدول الحق في السلم والامن .

٣٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الاخطار التي تشكلها القوات البحرية الكبيرة وسباق التسلح البحري ، سواء كجزء من سباق التسلح العام ، بما في ذلك سباق التسلح النووي ، أو في حد ذاته . وحثوا أعضاء التكتلات العسكرية والدول الاخرى التي تمتلك أضخم الاساطيل على وقف سباق التسلح البحري وعكس اتجاهه ، وعلى الاخص من حيث بعده النووي ، والحد من تلك القوات ، واضعين في الاعتبار التهديد الذي تشكله تلك القوات بالنسبة إلى الحفاظ على السلم العالمي .

٣٧ - ولاحظ الوزراء بعميق القلق أن التطوير النوعي للاسلحة التقليدية يضيف بُعدا جديدا إلى سباق التسلح ، وخصوصا فيما بين الدول التي تمتلك أضخم ترسانات الاسلحة التقليدية ، وحثوا تلك الدول على تقييد هذا التطوير . وشدد الوزراء على أنه إلى جانب المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي ، ينبغي العمل بتصميم على متابعة التدابير الخاصة بالحد من القوات المسلحة والاسلحة التقليدية وتخفيضها التدريجي في إطار التقدم صوب نزع السلاح العام الكامل . وتقع على عاتق الدول التي تمتلك أكبر الترسانات العسكرية مسؤولية خاصة في هذا الشأن . وينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع

السلاح هذه بطريقة منصفة ومتوازنة ، من أجل ضمان حق كل دولة في الأمن ، وبحيث لا تحصل أية دولة أو مجموعة من الدول على ميزات على غيرها في أي مرحلة . وينبغي أن يكون الهدف في كل مرحلة هو الأمن غير المنقوص عند أدنى مستوى من التسلح والقوات المسلحة . وشدد الوزراء على أن اعتماد تدابير نزع السلاح ينبغي أن يستند إلى الاحترام الكامل لمبادئ عدم التدخل في شؤونها الداخلية للدول الأخرى وعدم التعرض لها وحل المنازعات بالطرق السلمية بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة . وطبقا للمعايير المذكورة سابقا ، ينبغي أن تقوم الدول ، حيثما تسمح الأوضاع الإقليمية بذلك ، بناء على مبادرة أي من ، أو جميع ، الدول المعنية وبموافقتها ، بالنظر في وضع تدابير على المستوى الإقليمي واعتمادها بغرض تدعيم السلم والأمن عند مستوى أدنى من القوات عن طريق الحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتخفيضها .

٣٨ - وفي هذا الصدد ، أعرب الوزراء عن ارتياحهم للمبادرات الفردية التي اتخذتها بعض بلدان عدم الانحياز على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي لوضع وتنفيذ تدابير لبناء الثقة بصورة منتظمة والحد من حيازة الأسلحة التقليدية وتخفيض النفقات العسكرية بغية تخصيص الموارد التي يتم الإفراج عنها على هذا النحو لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها . وطلب الوزراء إلى الدول الأخرى أن تيسّر التقدم نحو نزع السلاح الإقليمي بالامتناع عن أي عمل من شأنه عرقلة إنجاز أهداف تلك المبادرات ، بما في ذلك التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، وأن تحث موردي الأسلحة الرئيسيين على التعاون من أجل بلوغ هذا الهدف .

٣٩ - وسلّم الوزراء بالنتائج الضارة المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة بالنسبة إلى السلم الدولي ، إذ أن هذه الظاهرة تزيد من تفاقم التوترات وتقوّض دعائم الأمن الداخلي لبعض الدول والأمن الإقليمي وتعزز القوى المناهضة لعملية نزع السلاح .

٤٠ - وكرر الوزراء الإعراب عن اعتقادهم بأن تقليص وإلغاء ما للدولتين العظميين وكتلتيهما ولبلدان أخرى من أنشطة ومرافق وقواعد عسكرية ، وكذلك ما يقوم بينها من تنافس ، خارج حدودها انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، من شأنهما أن يسهما إسهاما كبيرا في تدعيم أمن بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، ولذلك دعوا إلى فض الاشتباك والانسحاب العسكري للدولتين العظميين وحلفيهما العسكريين وللبلدان الأخرى من المواقع التي تحتلها خارج حدودها انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، وإلى سحب قواتها وإزالة قواعدها ومرافقها العسكرية من أراضي بلدان عدم الانحياز .

وناشدوا جميع البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز الامتناع عن توفير القواعد العسكرية وتسهيلات الدعم الميداني للانشطة المتصلة بالتنافس فيما بين الدولتين العظميين .

٤١ - وأكد الوزراء من جديد عزمهم على تعزيز إعلان جنوب المحيط الهادئ منطقة سلم بوصفه عنصرا هاما لصيانة السلم والامن في هذه المنطقة الهامة وتجنب تعريضها لاستخدام القوة وللتسليح المتزايد ، واتفقوا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي تقوم الجمعية العامة للامم المتحدة بإعلان جنوب المحيط الهادئ منطقة سلم وتعاون .

٤٢ - وأحاط الوزراء علما ، باهتمام ، افتتاح المؤتمر المعني بالقوات التقليدية في أوروبا واجتماع المتابعة المعني بتدابير بناء الثقة والامن في أوروبا .

٤٣ - وشدد الوزراء على الدور الرئيسي والمسؤولية الاولية للامم المتحدة في مجال نزع السلاح وأكدوا أن لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في مفاوضات نزع السلاح ، والحق في المشاركة على قدم المساواة في مفاوضات نزع السلاح التي تؤثر على الامن القومي ، وحقا أصيلا في المساهمة في نجاح هذه المفاوضات . وينبغي أن تكون المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح ميسّرة ومكمّلة لبعضها بعضا ، فلا تعرقل إحداها الاخرى أو تستبعدها . وينبغي ، لذلك ، إبقاء مؤتمر نزع السلاح على علم بجميع الخطوات في المفاوضات الثنائية كما ينبغي تمكينه من الاضطلاع بالولاية التي أنيطت به باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح ومن اعتماد تدابير ملموسة لنزع السلاح ، وخصوصا التدابير المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

٤٤ - ولاحظ الوزراء ، بارتياح ، الدور الإيجابي الذي تؤديه الحملة العالمية لنزع السلاح والحملة العالمية الجارية المناهضة للاسلحة النووية ، وأعربوا من جديد عن اعتقادهم بانه يمكن لحركات السلم أن تؤدي دورا مؤثرا للغاية في تعزيز نزع السلاح النووي ، ومنع وقوع حرب نووية . وشدد الوزراء على أهمية تشجيع هذه العملية وتقديم كافة المساعدات الممكنة إليها .

٤٥ - وكرر الوزراء الإعراب عن اعتقادهم بأن سباق التسلح يشكل تهديدا مزدوجا للبشرية ، ذلك أن تكديس الاسلحة ، وخاصة الاسلحة النووية ، لا يهدد بقاء البشرية في حد ذاته فحسب ، بل أن تحويل الموارد إلى سباق التسلح يشكل تكلفة بديلة غير معقولة

في عالم يعاني من الفقر والجوع والامية وعدد كبير من العلل الاجتماعية الاقتصادية الاخرى . ورحبوا ، بالتالي ، بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد في سنة ١٩٨٧ ، ودعوا جميع الدول إلى تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر ، بغرض الإفراج عن موارد إضافية عن طريق تدابير نزع السلاح وتوجيهها لاغراض التنمية ، وخاصة لمصلحة البلدان النامية . ودعا الوزراء إلى التبكير بإنشاء آليات مالية دولية بغية تيسير تحويل الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح إلى التنمية الاجتماعية الاقتصادية . وفي هذا الخصوص ، رحبوا بالاقتراح الذي تقدمت به بيرو بأن تبذل داخل إطار الامم المتحدة جهود تضمن أن يدرج في الاتفاقات المقبلة بين الدول العظمى بشأن نزع السلاح أو الحد من الاسلحة بند بشأن التعاون من أجل التنمية يتيح تخصيص جزء من الموارد المفرج عنها بسبب تلك الاتفاقات لإنشاء صندوق للنهوض بالتنمية ومكافحة الفقر والجوع .

خامسا - الوضع في الجنوب الافريقي

٤٦ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء استمرار حالة الحرب في الجنوب الافريقي . وأكدوا من جديد أن الفصل العنصري هو السبب الاساسي للنزاع الذي يدور في المنطقة والذي أدى إلى تعريض سلم وأمن شبه القارة للخطر ، لانه يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وذكروا أن من السمات المتأصلة في نظام الفصل العنصري اقتراف جريمة إبادة الجنس في الداخل ، وممارسة العدوان وإرهاب الدولة في الخارج ، ولذلك أكد الوزراء مجددا أنه لا سبيل إلى استتباب السلم أو الاستقرار أو الامن في الجنوب الافريقي إلّا إذا تم القضاء على هذا النظام البغيض قضاءً مبرما .

٤٧ - وكرر الوزراء الإعراب عن أن الفصل العنصري الذي يعد - بحق - جريمة ضد الإنسانية وإهانة للضمير العالمي نابع من نفس الايديولوجية العنصرية العدوانية التي كانت تساند تجارة الرقيق وكانت وراء نشوب الحرب العالمية الثانية وسببت دمارا هائلا وسفكا رهيبا للدماء . وبالنظر إلى أن الفصل العنصري ، يشكل تهديدا ليس فقط للسلم والامن والرخاء الاقتصادي للمنطقة وإنما للسلم والامن الدوليين أيضا ، أعرب الوزراء عن سخطهم وجزعهم إزاء استمرار دول غربية كانت هي ذاتها من الدول التي مارست تجارة الرقيق على نطاق واسع أو من ضحايا العدوان الفاشي ، أو كليهما ، في مساعدة الفصل العنصري والتواطؤ معه معنويا واقتصاديا وماليا وسياسيا ودبلوماسيا وعسكريا .

٤٨ - وأدان الوزراء بشدة نظام الحكم في بريتوريا لما يقوم به من أعمال إبادة الجنس ضد الاغلبية العزلاء السوداء في جنوب افريقيا ، ولما يمارسه من سياسة تقوم على إرهاب الدولة والاعمال العدوانية ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة المستقلة الاخرى ، لاسيما من خلال تجنيده المرتزقة وقطّاع الطرق ، وتدريبهم ، وتمويلهم ، وتوجيههم ومساعدتهم على التسلل إلى تلك الدول بغرض زعزعة استقرارها والإطاحة بحكوماتها .

٤٩ - وتعهّد الوزراء بدعم الجهود التي يبذلها رئيس منظمة الوحدة الافريقية للاضطلاع بولايته العامة المتمثلة في التعجيل بعملية التحرير في هذه المنطقة دون الإقليمية .

ألف - زعزعة الاستقرار

٥٠ - أعرب الوزراء عن تأييدهم للبلاغ الصادر عن اجتماع القمة لدول خط المواجهة المعقود في غابوروني ، بوتسوانا ، في ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ ، وهو البيان الذي شدد فيه رؤساء الدول ، لدى استعراضهم للحالة في الجنوب الافريقي ، على أنه لا يمكن تحقيق السلم والامن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة ما دام الفصل العنصري ، الذي هو أمُّ المشاكل ، قائما في جنوب افريقيا .

٥١ - ولاحظ الوزراء أن جنوب افريقيا تواصل ، بغية حماية سياسة الفصل العنصري التي تتبعها والإبقاء عليها ، زعزعة استقرار المنطقة من خلال "استراتيجيتها الشاملة" الرامية إلى إضعاف دول خط المواجهة وغيرها من البلدان المجاورة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعسكريا . وأشادوا بدول خط المواجهة لمواصلتها دعم الكفاح من أجل تحرير الجنوب الافريقي ومكافحة الفصل العنصري ، ودعوا المجتمع الدولي إلى تقديم أقصى قدر من الدعم والمساعدة إلى دول خط المواجهة .

٥٢ - وأدان الوزراء بشدة نظام جنوب افريقيا العنصري لما يقوم به من أعمال عدوان وتخريب وزعزعة استقرار عديدة ضد دول خط المواجهة والدول المستقلة المجاورة ، بما في ذلك عمليات القتل المتعمد للاجئين ، والتسبب في خسائر فادحة في الارواح وأضرار مادية جسيمة ، وكذلك تحريضه لجماعات مخربة تمارس أعمال الإرهاب في تلك الدول وتقديمه الدعم إليها . وبالنظر إلى أعمال الإرهاب الداخلي والخارجي هذه التي تمارسها الدولة ، أعلن الوزراء أن جنوب افريقيا دولة إرهابية .

٥٣ - ولاحظ الوزراء أن سياسات التواطؤ مثل سياسة "الارتباط البنّاء" قد شجعت بريتوريا على التمادي في غطرستها وعنادها ، وأعربوا عن أملهم في أن يكون المجتمع الدولي بكامله قد أدرك الآن أنه لا يمكن القضاء على الفصل العنصري من خلال اتباع سياسات الاسترضاء وإنما من خلال التمسك بالمبادئ والانحياز بوضوح لجانب العدل .

٥٤ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل للإعلان الصادر عن مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية بشأن تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية بالصيغة التي ورد بها في القرار AHG/Decl.1 (XXII) الذي جاء فيه ، في جملة أمور ، ما يلي :

(أ) "أن الإعلان العام الذي أصدرته حكومة الولايات المتحدة سنة ١٩٨٦ وورد فيه أن الولايات المتحدة سوف تزود قطّاع الطرق في أنغولا بقذائف "ستينغر" المصنوعة في الولايات المتحدة ، وقيامها بعد ذلك ، بتسليم هذه القذائف هو إهانة وتحدٍّ لمنظمة الوحدة الافريقية ويشكل عملا حقيرا من أعمال الحرب غير المعلنة التي تشنها حكومة الولايات المتحدة ضد جمهورية أنغولا الشعبية ذات السيادة ؛

(ب) "أن الدعم المالي والعسكري الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة الحالية لقطّاع الطرق في أنغولا يشكل انتهاكا خطيرا للإعلان المتعلق بالعلاقات الودية فيما بين الدول الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٧٠ كما يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ؛

(ج) "أن التدخل المتعمّد والسافر لحكومة الولايات المتحدة الامريكية في الشؤون الداخلية لجمهورية أنغولا الشعبية يشكل عملا عدائيا ضد منظمة الوحدة الافريقية" .

٥٥ - وفي هذا الصدد ، اعتمد الوزراء البلاغ الذي أصدرته لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للجنوب الافريقي في هراري بزمبابوي في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ ، وطالبوا فيه أيضا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تكف عن مناصرتها لعصابات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا (يونيتا) كي تستمر عملية الوئام الوطني في انغولا وفق الخطوط التي وضعها شعب انغولا وحكومتها ، وطالبوا البلدان الافريقية بأن تتأكد من عدم استخدام أراضيها كقواعد لتموين عصابات اليونيتا وكممابر لها لزعزعة انغولا .

٥٦ - ورغم ترحيبهم ببروتوكول برازافيل واتفاقات نيويورك بشأن افريقيا الجنوبية الغربية ، لاحظ الوزراء بقلق أن القوات العسكرية لجنوب افريقيا قامت مؤخرا بغزو انغولا من أجل مساندة عصابات اليونيتا ، وأن هذا يناقض أحكام تلك الاتفاقات . وبناء على ذلك طالب الوزراء جنوب افريقيا بأن تحترم بنود الاتفاقات وأن تكف فورا عن أية انتهاكات جديدة لوحدة أراضي انغولا وسيادتها ، وعن مساعدة عصابات يونيتا .

٥٧ - وأدان الوزراء أنشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها العصابات المسلحة المدعومة من جنوب افريقيا في موزامبيق ، واستمرار جنوب افريقيا في مساعدة هذه العصابات . وقد هالت الوزراء فظاعة الجرائم التي ارتكبتها هذه العصابات في حق شعب موزامبيق . وأشاروا الى أنه رغم تعهد جنوب افريقيا مرارا بانهاء دعمها للعصابات المسلحة فما زالت هذه العصابات تنال دعما من نظام بريتوريا ، وهذا مكنها من تصعيد المجازر ضد الابرياء وتخريب أهداف اجتماعية واقتصادية استراتيجية مثل الطرق الحديدية وخطوط الكهرباء وأنابيب النفط والمرافق الصحية والتعليمية .

٥٨ - وأيد الوزراء تأييدا تاما البلاغ الخاص بالحالة في الجنوب الافريقي بوجه عام وفي انغولا وناميبيا بوجه خاص الذي أصدره رؤساء دول انغولا وزامبيا وزائير وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي وغابون والكونغو وموزامبيق في لواندا يوم الثلاثاء ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩ . وأكدوا من جديد مساندتهم لشعب انغولا في جهوده لايجاد جو من السلم والامن في البلد ، وحثوا المجتمع الدولي على بذل منتهى الدعم له .

٥٩ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم التام لحكومة موزامبيق وشعبها ، ولصون سلم ذلك البلد واستقلاله وسيادته الوطنية ، وناشدوا جميع أعضاء حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي بأسره مساعدة موزامبيق دبلوماسيا وسياسيا وماليا وماديا لتمكينها من تعزيز قدرتها الدفاعية ومتابعة تعميرها الوطني .

٦٠ - وأعرب الوزراء مجددا عن تأييدهم لاهداف مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، لاسيما رغبة البلدان المشتركة فيه في تقليل اعتمادها الاقتصادي على جنوب افريقيا ، وتحقيق النمو الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات ، وجعل هذا المؤتمر الوسيلة الاولى لتحقيق هذه الاهداف . وأبدوا مجددا تأييدهم لهذه الاهداف ، ورحبوا بالخطوات الهامة التي اتخذها المؤتمر لبدء برامج في قطاعات اقتصادية أساسية تضمن النمو الاقتصادي وتحقق الاعتماد الجماعي على الذات ، وتقلل الاعتماد الاقتصادي

للبلدان المعنية على جنوب افريقيا التي تستخدم بصورة منتظمة قوتها الاقتصادية والعسكرية في زعزعة استقرار الدول المجاورة المستقلة وشل جهودها الانمائية الوطنية .

٦١ - ورحب الوزراء بتقارير صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري عن التقدم الذي أحرزه الصندوق ، وأثنوا على البلدان التي تبرعت للصندوق حتى الآن ، ودعوا البلدان التي لم تفعل ذلك بعد الى أن تشارك في مناصرة هذه القضية العادلة . وحثوا على وجوب الوفاء بالتبرعات المعقودة وسدادها دون تأخير . كما أشادوا بالجهود المتضافرة والمتسمة بالتصميم التي تبذلها دول خط المواجهة للتصدي للظروف المعاكسة السائدة ، وذلك بتعزيز التعاون الاقتصادي بينها وتقليل اعتمادها على جنوب افريقيا ، ولاسيما في مجالات النقل والاتصالات والميادين ذات الصلة .

٦٢ - وأكد الوزراء من جديد حق دول خط المواجهة والدول المستقلة الاخرى المجاورة لجنوب افريقيا في تقديم الملاذ لضحايا الفصل العنصري وحكم الاقلية والاحتلال الاجنبي ، عملا بالتزاماتها الدولية والمبادئ الانسانية . وناشدوا جميعا أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز والمجتمع الدولي في مجمله تقديم المساعدة السياسية والمالية والمادية لدول خط المواجهة وغيرها من الدول المستقلة المجاورة لجنوب افريقيا بغية تمكينها من تعزيز قدراتها الدفاعية بحيث تستطيع تحسين وفائها بهذه الالتزامات . ولاحظ الوزراء أن أنشطة زعزعة الاستقرار التي يمارسها نظام الحكم العنصري قد أوجدت مشكلة المشردين واللاجئين التي تثقل خدمات واقتصاد دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى .

٦٣ - ولاحظ الوزراء أن استمرار القضاء على الأرواح وتدبير الممتلكات في دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى وخطر هذه الحالة على السلم والامن الدوليين والاستقرار الاقليمي يستدعيان مرة أخرى استجابة عاجلة من المجتمع الدولي . لذلك دعا الوزراء الى أن تعقد الامم المتحدة في عام ١٩٩٠ مؤتمرا دوليا يكرس لبحث أنشطة زعزعة الاستقرار التي تمارسها جنوب افريقيا .

باء - ناميبيا

٦٤ - رحب الوزراء ببدء تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وأكدوا من جديد التزامهم بالتنفيذ التام لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨)

بصورته الاصلية والنهائية التي أكدها القرار ٦٣٢ (١٩٨٩) . وفي هذا الصدد عبَّروا عن تمسكهم الشديد برأيهم القائل بأن تقليص حجم فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال بناء على إصرار الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن قد نال من قدرة الامم المتحدة على تنفيذ ولايتها كاملة بحيث تضمن الاستقلال المبكر لناميبيا من خلال انتخابات حرة ونزيهة ، تكون خالية من أي تخويف ، وتحت اشرافها ورقابتها . ودعا الوزراء الامين العام للامم المتحدة الى تامين تهيئة الظروف التي تفضي الى انتخابات حرة عادلة وتوفير الحماية المناسبة لجميع الاطراف .

٦٥ - وأبدى الوزراء أسفهم لانه تم تخفيض ما يحتاج اليه فريق الامم المتحدة للمساعدة في الانتقال من موارد ومن عدد أفراد جناحه العسكري من أجل التنفيذ الفعال للقرار ٤٣٥ لمجلس الامن التابع للامم المتحدة رغم احتجاجات المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ودول خط المواجهة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، بما مفاده أن الحالة على أرض ناميبيا تستدعي زيادة الموارد لا تقليلها . وأعربوا عن أملهم في احترام التعهد بالابقاء على الحد الاعلى من عدد أفراد قوات الفريق ، وأكدوا ، تحقيقا لهذا الغرض ، على ضرورة الوزع الفوري للكتائب الاحتياطية .

٦٦ - ولاحظ الوزراء أن الامين العام قد ذكر في بيانه الايضاحي (S/20457) المؤرخ في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ بشأن تقريره الاضافي الوارد في الوثيقة S/20412 المؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، أن ولاية الجناح العسكري لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال على النحو الذي اعتمده قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) لم تتغير ولم تُستبعد منها أية مهام ، وأن جميع أعضاء مجلس الامن ، ومنهم الاعضاء الدائمون ، قد أكدوا له أنهم سيتعاونون معه بأقصى قدر ممكن بخصوص الفقرة ٥٤ (ز) من تقريره ، وأن أعضاء مجلس الامن سوف يستجيبون فورا لاية حاجات اضافية من الافراد العسكريين يراها ضرورية ، في حدود الحد الاعلى المأذون به وهو ٥٠٠ ٧ فرد . لذلك طالب الوزراء المجتمع الدولي ، بما في ذلك الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ، بالتعاون الكامل مع الامين العام لزيادة الجناح العسكري لفريق الانتقال الى الحد الاعلى وهو ٥٠٠ ٧ فرد .

٦٧ - ولاحظ الوزراء أن الاحداث المفجعة التي وقعت في ناميبيا منذ ١ نيسان/ابريل ما كانت لتحدث لو كان عدد أفراد فريق الانتقال كافيا وموزعا في الوقت المناسب حسب ما جاء في القرارين ٤٣٥ و ٦٣٢ . وفي هذا الخصوص ، كان من رأي الوزراء أن فريق

الانتقال وقيادته لا يمكنهما الافلات من انتقادهما على بطء عملهما وعلى قرارهما البشع باطلاق قوات جنوب افريقيا على شعب ناميبيا . ولاحظوا أن اطلاق القوات الكوفوت هذا في شمال ناميبيا بإذن كامل من الامم المتحدة كان فاجعا وسيىء التقدير وأضر بسمعة الامم المتحدة .

٦٨ - وأدان الوزراء حملة الافتراء التي تشنها جنوب افريقيا ضد منظمة سوابو ، بترويج ذكي من الصحافة الغربية عموما وبعض السياسيين الاوروبيين البارزين . كما حثوا الامين العام للامم المتحدة على ضمان انهاء الحملة المناهضة لسوابو . كذلك أدانوا قيام قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا بتسجيل أسماء غير الناميبيين بهدف ترجيح الكفة ضد سوابو في الانتخابات .

٦٩ - ورحب الوزراء بقرارات منظمة الوحدة الافريقية ودول خط المواجهة باقامة مكاتب اتصال في ناميبيا خلال فترة الانتقال . وفضلا عن هذه الاجراءات ، حث الوزراء كل دولة من دول عدم الانحياز على أن تضمن تغطية عملية الانتقال بشكل كاف في صحافتها الوطنية لمواصلة اطلاع الدول الاعضاء على التطورات في ناميبيا .

٧٠ - وأكد الوزراء من جديد حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال على أرضه دون تجزئة ، بما في ذلك خليج والفيس وجزر بنغوين وجميع الجزر الساحلية المجاورة ، عملا بقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وأكدوا أن هذه المناطق جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، وحثوا مجلس الامن على أن يعلن رسميا ما يتفق مع الرأي الدولي الذي عبر عنه المؤتمر الدولي لاستقلال ناميبيا في عام ١٩٨٦ وهو أن خليج والفيس والجزر الساحلية لا تتجزأ عن ناميبيا ومن ثم لا يمكن فصلها عن العملية السياسية التي تستهدف تحقيق الاستقلال لذلك الاقليم .

٧١ - وشدد الوزراء على أنه ، لكي يتسنى اعتبار أن الانتخابات المقبلة قد أجريت "في جميع أنحاء ناميبيا ، بوصفها كيانا سياسيا واحدا" ، وفقا للقرار ٤٣٥ ، فان تسجيل الناخبين ، وحملات الدعاية الانتخابية للاحزاب السياسية ، والتصويت نفسه يجب أن تتم في جميع أرجاء الاقليم ، بما في ذلك بصورة خاصة خليج والفيس .

٧٢ - وأدان الوزراء بشدة ما رددته الانباء عن مخططات لنظام الحكم القائم على الفصل العنصري في بريتوريا وغيره لانشاء مستودع للنفايات المشعة والسامة في صحراء ناميبيا ، على ساحل ناميبيا الغربي . وطلبوا الى البلدان المعنية أن تتخلى على الفور عن هذه المخططات التي تهدد صحة ورفاه الشعب الناميبي وشعوب الدول المجاورة .

٧٣ - وأشار الوزراء الى أن ناميبيا ، وفقا للقرار ٣١٤٥ (د-٢١) المؤرخ في ٣٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، هي مسؤولية مباشرة للامم المتحدة ، الى أن يتحقق تقرير حقيقي للمصير في الاقليم ، وحثوا مجلس الامن على أن يكفل ، باتخاذ ما يناسب من الاجراءات ، التنفيذ غير المشروط لخطة الامم المتحدة ، كما وردت في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، دون مزيد من العراقيل . وأكدوا أنه ، في حال تمادي نظام جنوب افريقيا العنصري في الاستخفاف بقرارات ومقررات الامم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، ولاسيما قرارات مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ٥٣٩ (١٩٨٣) ، ٥٦٦ (١٩٨٥) ، ٦٠١ (١٩٨٧) ، ٦٣٢ (١٩٨٩) ، وعلى ضوء التهديد الخطير للسلم والامن الدوليين الذي تشكله جنوب افريقيا العنصرية ، سيكون من واجب مجلس الامن القيام على الفور بفرض عقوبات شاملة وإلزامية على هذا النظام ، بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

٧٤ - وطلب الوزراء الى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة العاجلة الى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والى منظمة سوابو بغية إعادة جميع الناميبيين الى وطنهم على وجه السرعة لكي يتمكنوا من الاشتراك في الانتخابات ، وفي نفس الوقت ، حثوا الامم المتحدة على اتخاذ التدابير المناسبة لاعادة توطينهم وتأهيلهم لفترة معقولة من الزمن في ناميبيا .

٧٥ - وكرر الوزراء الاعراب عن أن مستقبل ناميبيا مسألة تحظى باهتمام شديد لدى بلدان عدم الانحياز ، بأن مواصلة تقديم الدعم من جانب حركة عدم الانحياز ضروري في هذا الصدد لضمان فوز سوابو في الانتخابات . وفي هذا السياق ، حثوا أعضاء الحركة على تقديم المساعدة الى سوابو على خمسة أصعدة مختلفة ، هي : الصعيد الثنائي ، والجماعي ، وصعيد تقديم التبرعات الى صندوق منظمة الوحدة الافريقية الخاص بسوابو ، والى صندوق عدم الانحياز للتضامن بشأن ناميبيا ، وصعيد المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي على نطاق أوسع عن طريق الامم المتحدة .

٧٦ - ورحب الوزراء بما أعلنه الامين العام للامم المتحدة من عزم على تعزيز كل من العنصر التنفيذي وعنصر الرصد لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، فضلا عن القيام بزيارة لاقليم ناميبيا . وأكدوا للامين العام استعداد الحركة لتقديم الدعم الفعال لجهوده الرامية الى تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

٧٧ - وهنأ الوزراء مكتب التنسيق في نيويورك ومجموعة بلدان عدم الانحياز في مجلس الأمن على الدور الايجابي الذي اضطلعا به في المفاوضات التي أدت الى اتخاذ القرارات ٦٢٨ (١٩٨٩) و ٦٢٩ (١٩٨٩) و ٦٣٢ (١٩٨٩) ، التي أكد فيها مجلس الأمن من جديد ، في جملة أمور ، التزامه بالتنفيذ الكامل لقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) بصيغته الاصلية والنهائية . وفي هذا الصدد ، فوض الوزراء المكتب أن يواصل - بالنيابة عن الحركة - رصد تنفيذ خطة ناميبيا ، الى أن يحقق هذا الاقليم استقلاله .

٧٨ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم التام والكامل لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في أداءه لدوره بوصفه السلطة الشرعية لادارة ناميبيا حتى تنال استقلالها . كما اكدوا أن مسؤوليات المجلس ، ولاسيما في مجالات المساعدة الانسانية وتنمية الموارد البشرية ، ونشر المعلومات وتمثيل شعب ناميبيا على الصعيد الدولي ، لا تزال أمانة مقدسة في عنق هذه الهيئة ، الى أن ينال هذا البلد استقلاله الحقيقي .

٧٩ - وأشاد الوزراء ، بذكرى بريت كارلسون ، مفوض الأمم المتحدة الراحل لناميبيا ، الذي كان ضيفا على حركة بلدان عدم الانحياز وبطلا باسلا دافع عن حق شعب ناميبيا في مستقبل حر .

جيم - جنوب افريقيا

٨٠ - وفيما يتعلق بالحالة في جنوب افريقيا ، لاحظ الوزراء ببالغ القلق ، عناد نظام الحكم العنصري القائم على الفصل العنصري ، المتجلي في زيادة القمع الداخلي ، واستمرار سجن الزعماء الحقيقيين للغالبية ونفيهم ، وتمديد حالة الطوارئ ، والاحتلال العسكري للمدن التي يقطنها الافريقيون ، واعتقال آلاف من الوطنيين الافريقيين بلا محاكمة ، وحظر المنظمات الجماهيرية والمهنية أو فرض القيود عليها .

٨١ - وأدان الوزراء بشدة نظام الحكم العنصري في بريتوريا لسياسته الكريهة ونظام الفصل العنصري الذي يتبعه ، والذي هو السبب الجذري للعنف وعدم الاستقرار في الجنوب الافريقي . وأشار الوزراء الى أن النظام العنصري يواجه ضغطا متزايدا من جانب حركات التحرير الوطني ، واتحادات نقابات العمال ، والمنظمات الجماهيرية والكنائس ، وعلاوة على ذلك ، قوبلت تدابير القمع الجديدة ، التي تشمل قانون العلاقات العمالية ومشروع قانون التمويل الخارجي ، بمقاومة نضالية وبروح التحدي . وهذه الروح نفسها ، هي التي أوحت بالاضرابات عن الطعام من جانب المحتجزين بموجب حالة

الطوارئ ، الذين طالبوا ، على حق ، بالافراج عنهم إفراجا فوريا غير مشروط ، وأثنى الوزراء على المقاطعة الساحقة للانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، والتي وصفتها الدعاية الرسمية بانها متعددة الأعراق ، وأدانوا هذه الانتخابات بوصفها محاولة لا طائل منها لانتقاء عملاء للاشتراك في عضوية ما يسمى بمجلس الرئيس الذي هو نفسه نتاج ما يسمى بالدستور الجديد ، المرفوض دوليا . وأشار الوزراء الى أن سياسة النظام القائمة على اختيار عملاء عن طريق حيلة البرلمان الثلاثي المجالس ، المشجوب والمرفوض وما يسمى ب "خيار محل المولد" هي اثبات دامغ لرفض النظام الاقرار بانه لا يمكن إحلال العدالة في البلد والسلم في المنطقة إلا بالقضاء التام على الفصل العنصري .

٨٢ - ونظر الوزراء ببالغ القلق الى استمرار عمليات القتل القضائية التي يرتكبها نظام الفصل العنصري وأدانوها بشدة . وفي هذا الصدد ، وأعرب الوزراء عن استيائهم للاستناد الى فكرة "الهدف المشترك" الشهيرة ، للحكم بالاعدام على وطنيين مثل أبناء شاربغيل الستة ومواطني أونبغتون الـ ٣٥ ، وشجبوا أيضا الاحكام بالسجن لمدد طويلة على أبناء شاربغيل الستة بعد تخفيف حكم الاعدام الصادر ضدهم ، وعلى الوطنيين الثلاثة في محاكمة دلماس . وكذلك شجبوا معاملة نظام الحكم العنصري لجميع أشكال المعارضة على أنها خيانة عظمى .

٨٣ - وطالب الوزراء بمنح مركز أسرى الحرب للمقاتلين في سبيل الحرية المأسورين ، وبوضع حد فوري لتنفيذ النظام لعمليات الاعدام سرا في الوطنيين من جنوب افريقيا ، ممن صدرت بحقهم أحكام الاعدام . وندد الوزراء أيضا بنظام بريتوريا لما يتبعه من سياسة اغتيال قادة حركات التحرير ووزع فرق القتل في جميع أنحاء العالم لهذا الغرض ، وناشدوا المجتمع الدولي أن تتضافر جهوده لمحاسبة النظام عن أعمال القتل والعدوان الاجرامية التي يرتكبها .

٨٤ - وكرر الوزراء دعوتهم الى الافراج الفوري غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين ، والمحتجزين والمحددة إقامتهم ، بمن فيهم نيلسون مانديلا والاعداد التي لا حصر لها من الأطفال المحتجزين ؛ ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وسائر الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية المناهضة للفصل العنصري ؛ والغاء قانون الأمن الداخلي وسائر التدابير الوحشية ؛ وإجلاء القوات العسكرية العنصرية عن المدن ؛ وعودة المبعدين السياسيين والمقاتلين في

سبيل الحرية بلا عوائق ، وذلك لكي يتسنى تهيئة جو يفضي الى حوار ذي مغزى بين النظام والزعماء الحقيقيين للشعب المضطهد ، والدخول في مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب المقهور ، بغية إقامة قاعدة ديمقراطية لحكم البلد .

٨٥ - وأعرب الوزراء عن استيائهم لمنح وثيقة سفر تقييدية مدتها ثلاثة أشهر لزيفانيا موشوبنغ ، رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، للسفر خارج البلاد للعلاج الطبي . وهذا التقييد مؤسف بشكل خاص بسبب خطورة مرضه وتقدمه في السن .

٨٦ - وأدان الوزراء استمرار فرض الحظر والقيود على الافراد والمنظمات ، كما ادانوا محاولات النظام تجريم النشاط السياسي المناهض للفصل العنصري ، وتصميمه على شل الحركة الديمقراطية لنقابات العمال بتطبيق أحكام القانون المعدل لقانون العلاقات العمالية . ودعا الوزراء الى الالغاء الفوري لهذا التدبير الجائر ، وادانوا كذلك نشر مشروع قانون التمويل الخارجي ، المعروض حاليا على البرلمان العنصري ، والذي يقصد منه إنهاء الدعم المادي من قبل المجتمع الدولي للحركة الديمقراطية لشعب جنوب افريقيا .

٨٧ - وكرر الوزراء إدانتهم لنظام بريتوريا العنصري لاتباعه سياسة انشاء البانتوستانات ، التي تعمل على إدامة الوضع الاستعماري في جنوب افريقيا .

٨٨ - وطالب الوزراء بأن تنهى القيود الصارمة المفروضة على وسائط الاعلام ، وطالبوا أيضا برفع حالة الطوارئ على الفور .

٨٩ - وأشار الوزراء الى أن نظام الحكم في جنوب افريقيا شرع في حملة دبلوماسية تهدف الى إظهار جنوب افريقيا على أنها مستعدة للحياة بسلم مع جيرانها ومستعدة لاصلاح الفصل العنصري ، وهذه الحركة ما هي إلا خدعة ، الغرض منها تخفيف الضغوط الدولية الراهنة على النظام . ورفض الوزراء هذه المبادرات الدبلوماسية ووصفوها بانها مبادرات لا معنى لها ، وخادعة ، لان النظام يرفض الدخول في حوار حقيقي مع الزعماء الحقيقيين للغالبية المضطهدة في جنوب افريقيا يرمي الى القضاء على الفصل العنصري على الفور ، والى انشاء جنوب افريقيا ديمقراطية . وحذر الوزراء المجتمع الدولي من مغبة إقامة اتصالات مع جنوب افريقيا لان نتيجتها ستكون ضد مصالح الشعب المضطهد في جنوب افريقيا . وحثوا بلدان عدم الانحياز على مواصلة عملها من أجل عزل بريتوريا والقضاء على نظام الفصل العنصري .

٩٠ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لأن بعض البلدان الأوروبية تقوم حاليا بمحاولات لمساعدة جنوب افريقيا على الخروج من العزلة التي فرضها عليها المجتمع الدولي. وأدانوا ، في هذا الصدد ، الزيارة التي قام بها مؤخرا وزير خارجية جنوب افريقيا الى المملكة المتحدة وبلجيكا .

٩١ - وأشار الوزراء الى أن مؤتمرات القمة المتعاقبة لحركة بلدان عدم الانحياز كانت قد قررت أنه لا سبيل الى إصلاح الفصل العنصري بل ينبغي استئصاله تماما . وأكد الوزراء أن القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري الإجرامي والبغيض وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا موحدة هو وحده الذي يمكن أن يشكل الأساس السليم لحل عادل ودائم ومقبول لدى الجميع لهذه المشكلة . وتحقيقا لهذه الغاية ، دعوا المجتمع الدولي الى اتخاذ اجراءات ملموسة وفعالة لحمل نظام جنوب افريقيا العنصري على التخلي من الآن فصاعدا عن سياسة الفصل العنصري الكريهة ونظام الفصل العنصري البغيض . ورحب الوزراء ، في هذا الصدد ، بتكثيف الكفاح المسلح الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا الباسل وحثوا جميع الدول على تجاوز مجرد عبارات التأييد وتقديم مساعدة فعالة الى حركة التحرير هناك ، وناشدوها ، في هذا السياق ، تقديم المزيد من الدعم المعنوي والسياسي والمادي الى المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين من أجل كفاحهما المشروع ولتكثيف التعبئة السياسية للجماهير داخل البلد . وأكدوا من جديد حق شعب جنوب افريقيا في استخدام جميع الوسائل الضرورية ، بما فيها الكفاح المسلح ، لتحقيق التحرير الوطني .

٩٢ - وأكد الوزراء أن ازدياد النزعة العسكرية والتسليح المتزايد لنظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا ، ولاسيما في الميدان النووي ، ما كان ليحدث بدون تواطؤ دول غربية معينة واسرائيل وتأييدها الضمني . وأعربوا عن سخطهم لأن بعض هذه الدول قد انتهكت الحظر المفروض على توريد الأسلحة الى نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وهو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، رغم كون بعضها من أعضاء المجلس الدائمين . وأعربوا كذلك عن سخطهم لأن هذه الدول نفسها قد منحت النظام العنصري قدرة نووية انتهاكا للفقرة ١٢ من إعلان الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (١٩٧٨) ، والتي حظرت من خطورة وجود الأسلحة النووية في أيدي النظم العنصرية ، وكذلك من أن هذه الدول تعمل على إحباط الجهود التي تبذلها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تنفيذا لولايتها المتمثلة في تقديم التوصيات الى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن سبل مكافحة القدرة النووية لنظام الحكم العنصري

في جنوب افريقيا . وأكدوا أن هذه الاعمال تعزز غطرسة النظام العنصري وتعنته ، وتحول دون نيل شعب جنوب افريقيا المعذب والمقهور حريته وتزيد من تهديد نظام بريتوريا للسلم والامن في المنطقة وفي العالم بأسره .

٩٣ - ان حيازة نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا للقدرة النووية قد أدخل بعدا جديدا خطيرا في أتون السياسات المتقد في الجنوب الافريقية . لذا طالب الوزراء بوقف هذا التعاون النووي مع جنوب افريقيا ؛ وبأن تقوم البلدان التي تعرقل الجهود التي تبذلها الامم المتحدة حاليا لمكافحة القدرة النووية لجنوب افريقيا بالكف عن ذلك فورا ؛ وأن يعمل مجلس الامن ، وفقا لالتزاماته بمقتضى الفقرة ٦٣ (ج) من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، على إزالة هذا الخطر الذي يهدد تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية ، وبأن تنهى عضوية النظام العنصري في المحافل الدولية التي تعمل على تسهيل اكتسابه المهارة في الميدان النووي ، ومنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٩٤ - وأدان الوزراء بقوة التعاون المتزايد بين نظامي الحكم العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل . ولاحظوا تشابه التدابير القمعية ، مثل سياسة القبضة الحديدية والمطاردة الساخنة التي يمارسها كل من النظامين ضد شعوب جنوب افريقيا ، وناميبيا ، والجنوب اللبناني والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل . وطلبوا من جميع الدول الامتناع عن التعاون مع نظامي بريتوريا وتل أبيب في الميدان النووي ، حيث أن هذا التعاون يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وأشاروا كذلك الى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة والتي أكدت مجددا إدانتها للتعاون النووي المستمر فيما بين اسرائيل وجنوب افريقيا وأعربت عن إدراكها للعواقب الوخيمة التي يمكن أن تعرض السلم والامن الدوليين للخطر نتيجة لهذا التعاون في استحداث الاسلحة النووية ونظم ايصالها .

٩٥ - ولاحظ الوزراء أن قسوة الفصل العنصري على غالبية السكان في جنوب افريقيا والاستمرار في تدمير الممتلكات وازهاق الارواح البشرية في المنطقة والتهديد الذي تشكله هذه الحالة للسلم والامن الدوليين والاستقرار في المنطقة تقتضي استجابة سريعة من جانب المجتمع الدولي . ورحب الوزراء بقرار الجمعية العامة ٥٠/٤٣ زاي ، الذي طلب عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي قبل انعقاد دورتها الرابعة والاربعين ، وأيدوه بشدة .

٩٦ - ونظرا الى استمرار تعنت نظام بريتوريا العنصري والتردي السريع للاوضاع في جنوب افريقيا وفي المنطقة برمتها ، وكذلك التهديد الذي ما زالت هذه الحالة تشكله بالنسبة للسلم والامن الدوليين ، كرر الوزراء دعوتهم لمجلس الامن التابع للامم المتحدة بفرض جزاءات شاملة والزامية على نظام الفصل العنصري ، وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وتحقيقا لهذه الغاية ، أيدوا قرار منظمة الوحدة الافريقية بالعمل من أجل الدعوة الى عقد اجتماع لمجلس الامن في افريقيا ، بهدف دراسة سياسات جنوب افريقيا العنصرية البغيضة برمتها ودأبها على اقتراف أعمال الإرهاب من جانب الدولة في جنوب افريقيا وناميبيا والمنطقة بأكملها ، كي يعمل على اتخاذ تدابير ملائمة ، بما في ذلك فرض جزاءات الزامية شاملة ضد نظام الفصل العنصري .

٩٧ - وشجب الوزراء بقوة القرارات التي اتخذتها اتحادات كرة الراغبي في انكلترا وويلز وإسكوتلندا بقبول دعوات للاشتراك في المباريات التي ستجرى بمناسبة العيد المئوي لمجلس كرة الراغبي لجنوب افريقيا في آب/أغسطس ١٩٨٩ . واعتبروا هذه القرارات انتهاكات لاتفاق غلين إيغل واتفاقية الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وحث الوزراء المشتركين المحتملين على إعادة النظر في اشتراكهم أو مواجهة المقاطعة الدولية .

٩٨ - وأدان الوزراء الانتخابات العنصرية المقبلة في جنوب افريقيا الخاضعة للفصل العنصري والمقرر اجراؤها في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، لانها تجرى في ظل دستور أعلنت الامم المتحدة أنه باطل ولاغٍ . وأكدوا ان الانتخابات القائمة على أساس صوت واحد لكل شخص في إطار التصويت الشامل لكل البالغين في برلمان يتألف من مجلس واحد هي وحدها التي يمكن أن تؤدي الى إقامة ديمقراطية حقيقية غير عنصرية في جنوب افريقيا .

سادسا - الصحراء الغربية

٩٩ - أكد الوزراء من جديد أن تسوية النزاع في الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) الذي تضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي هذا السياق ، أكدوا مجددا حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال ولاحظوا ان القرار ١٠٤ (د - ١٩) لمنظمة الوحدة الافريقية والقرار ٣٣/٤٣ للجمعية العامة للامم المتحدة هما الإطار الملائم لممارسة ذلك الحق والتوصل الى حل عادل وقاطع للنزاع في الصحراء الغربية .

١٠٠ - ورحب الوزراء بالموافقة من حيث المبدأ التي أبداها في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ طرفا النزاع ، المملكة المغربية وجبهة بوليساريو ، على الاقتراحات المشتركة المقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والامين العام للامم المتحدة ، بغية إجراء استفتاء من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية تنظمه وتراقبه الامم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية . ورحبوا أيضا بتعيين الامين العام للامم المتحدة ممثله الخاص للصحراء الغربية وفقا لقرار مجلس الامن ٦٢١ (١٩٨٨) .

١٠١ - وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بالتقدم الذي حققته عملية المساعي الحميدة المشتركة بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وشجعوا الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والامين العام للامم المتحدة على مواصلة وتكثيف جهودهما بغية التوصل لحل المشاكل الباقية وليضمنا بذلك الظروف المواتية لإجراء استفتاء لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية يكون خاليا من أية تقييدات ادارية أو عسكرية .

١٠٢ - ورحب الوزراء بارتياح كبير بالاجتماع المعقود في مراكش بين جلالة الملك الحسن الثاني ووفد رفيع المستوى من جبهة بوليساريو ، وأعربوا عن اقتناعهم بأن مواصلة ذلك الحوار المباشر بين طرفي النزاع من شانه أن يعزز نجاح عملية المساعي الحميدة المشتركة ويسهم في تحقيق السلم في الصحراء الغربية والاستقرار والامن في المنطقة كلها .

سابعا - جزيرة مايوت

١٠٣ - أكد الوزراء من جديد أن جزيرة مايوت القمرية التي لا تزال تحت الاحتلال ، هي جزء لا يتجزأ من أراضي جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية .

١٠٤ - وأحاط الوزراء علما بالحوار الدائر فيما بين فرنسا وجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية في هذا الشأن ودعوا حكومة فرنسا الى احترام حق جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية في المطالبة بجزيرة مايوت القمرية ، وفقا لما تعهدت به عشية استقلال الارخبيل ، ورفضوا رفضا قاطعا أي شكل جديد للاستفتاء يمكن أن تجريه فرنسا في جزيرة مايوت القمرية بشأن وضع الجزيرة القانوني الدولي ، باعتبار أن الاستفتاء العام الذي أجري يوم ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ حول تقرير المصير يمثل الاستفتاء الوحيد الواجب تطبيق نتائجه على الارخبيل بأسره .

١٠٥ - وأكد الوزراء مجددا تضامنهم الفعلي مع شعب جزر القمر فيما يبذله من محاولات مشروعة لاستعادة جزيرة مايوت القمرية والحفاظ على استقلال جمهورية جزر القمر ووحدتها وسلامة أراضيها .

شامنا - جزر ملاغاشي

١٠٦ - فيما يتعلق بجزر غلوريوز وخوان دي نوفا ويوروبا وباساس دا انديا الملاغاشية ، أكد الوزراء انه من الضروري صون وحدة وسلامة أراضي جمهورية مدغشقر الديمقراطية . وتحقيقا لهذه الغاية ، حثوا بقوة كافة الأطراف المعنية على ان تبادر دون إبطاء الى اجراء مفاوضات وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، ولاسيما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩١/٣٤ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والقرار ٧٨٤ الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية .

تاسعا - سيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس ، بما في ذلك دييغو غارسيا

١٠٧ - كرر الوزراء الاعراب عن تأييدهم التام لسيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس ، بما في ذلك جزيرة دييغو غارسيا ، التي فصلتها الدولة الاستعمارية السابقة عن اقليم موريشيوس في عام ١٩٦٥ مخالفة بذلك قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٠٦٦ (د-٢٠) .

١٠٨ - وأعرب الوزراء عن قلقهم ايضا ازاء تعزيز القاعدة العسكرية في جزيرة دييغو غارسيا ، التي أدت اقامتها الى المساس بسيادة موريشيوس وبلدان أخرى وتعريض سلامتها الاقليمية وتنميتها السلمية للخطر . ودعوا مرة أخرى الى اعادة جزيرة دييغو غارسيا الى موريشيوس في أقرب وقت ممكن .

عاشرا - تشاد

١٠٩ - أعاد الوزراء تأكيد المقررات السابقة لحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية بما في ذلك القرار AHG/RES.174 (د-٣٤) بشأن النزاع التشادي الليبي . وأشاد الوزراء بما أبداه البلدان من استعداد لتسوية النزاع بينهما

بالوسائل السلمية ، وأعربوا عن تأييدهم التام للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية لاقامة علاقات حسن جوار وإرساء سلام دائم يقوم على مبادئ الاستقلال وسلامة الاراضي ، وعدم التدخل . وحث الوزراء المجتمع الدولي على الاسهام في التعمير الوطني لتشاد .

حادي عشر - جنوب شرق آسيا

١١٠ - أكد الوزراء مجددا التزامهم بموقف الحركة من الوضع في جنوب شرق آسيا وذلك على نحو ما ورد في الفقرتين ١٣٩ و ١٤٠ من الاعلان الصادر عن مؤتمر القمة الثامن .

١١١ - ورحب الوزراء باجتماعي جاكارتا غير الرسميين الاول والثاني اللذين عقدا خلال تموز/يوليه ١٩٨٨ وشباط/فبراير ١٩٨٩ على التوالي ، وبالاجتماعات التي عقدت بعد ذلك بين الاطراف الكمبوتشية ، والتي أسهمت بصورة كبيرة في ايجاد حل شامل لمشكلة كمبوتشيا .

١١٢ - وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأهمية المبارة التي قام بها رئيس الحركة بغية استكشاف امكانيات واحتمالات مساهمة الحركة في البحث عن تسوية سلمية في كمبوتشيا . وقد اتفقوا على وجوب أن تكون هذه المبادرة واجتماع جاكارتا غير الرسمي متكاملين يعزز كل منهما الآخر ، وانه ينبغي للحركة أن تقدم دعمها الذي لا غنى عنه للمبادرات الاقليمية التي كان اجتماع جاكارتا نقطة بدايتها .

١١٣ - ورحب الوزراء كذلك بانشاء لجنة عدم الانحياز المعنية بكمبوتشيا . والتي تضم البلدان التالية : اندونيسيا ، بيرو ، الجزائر ، زمبابوي ، سنغافورة ، فلسطين ، فييت نام ، كوبا ، لاو ، ماليزيا ، مصر ، الهند ، يوغوسلافيا .

ثاني عشر - كوريا

١١٤ - لاحظ الوزراء بقلق أن كوريا لاتزال مقسمة رغم أماني الشعب الكوري في إعادة توحيد وطنه بالطرق السلمية ، وأن هذا الوضع ينطوي على تهديد للسلم .

١١٥ - ورحّب الوزراء بارتياح بموقف الشعب الكوري في جهوده المبذولة لإعادة توحيد وطنه بالطرق السلمية دون أي تدخل أجنبي عن طريق الحوار والتشاور بين الشمال

والجنوب ، وفقا للمبادئ الثلاثة المتمثلة في الاستقلال والتوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى ، الواردة في البيان المشترك بين الشمال والجنوب الذي صدر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ .

١١٦ - وأعرب الوزراء عن أملهم في أن يتعزز تحقيق رغبة الشعب الكوري في توحيد وطنه في أقرب وقت ممكن ، بتشجيع الثقة المتبادلة والمصالحة بين الشمال والجنوب ، والتخفيض التدريجي والمتوازن للقوات المسلحة في شبه الجزيرة الكورية وانسحاب جميع القوات الاجنبية من المنطقة .

ثالث عشر - جنوب غرب آسيا

١١٧ - في إطار التطورات المتعلقة بالحالة في جنوب غرب آسيا ، أعرب الوزراء عن ارتياحهم البالغ إزاء إبرام الاتفاقات بشأن تسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان التي وقعت في جنيف يوم ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، ورحبوا بإتمام انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ عملا باتفاقات جنيف ، كما أعربوا عن الأمل في أن تساهم الاتفاقات مساهمة إيجابية في إقرار تسوية شاملة تتيح للاجئين الأفغانيين العودة الى وطنهم آمنين معززين على نحو ما نصت عليه الاتفاقات ، وتعزيز السلم والأمن في المنطقة وعلى الصعيد الدولي .

١١٨ - وأثنى الوزراء على الجهود التي بذلها ، بروح من المسؤولية والواقعية السياسيتين ، عدد من الدول ، وبصفة خاصة الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، كان من رأيهم أن اتفاقات جنيف الموقعة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ تشكل دليلا فريدا على ما توفره من امكانات آليات الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز لتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

١١٩ - وأشار الوزراء الى التفاهم الذي توصلت اليه الأطراف الاربعة الموقعة على اتفاقات جنيف والى أن الهدف من التسوية الشاملة يعني ضمنا حصولها على أوسع تأييد من جميع فئات الشعب الافغاني ومشاركته المباشرة فيها ، وذكروا أن أفضل السبل لبلوغ ذلك يتمثل في إقامة حكومة أفغانية عريضة القاعدة . وتحقيقا لهذه الغاية ، رحب الوزراء باعتماد الجمعية العامة خلال دورتها الثالثة والاربعين ، بتوافق الآراء ، القرار ٣٠/٤٣ ، والذي أكدت فيه الجمعية ، في جملة أمور ، على الحاجة الى حوار فيما بين الافغانيين من أجل تشكيل حكومة عريضة القاعدة لضمان التأييد لها على أوسع

نطاق والمشاركة المباشرة من قبل جميع قطاعات الشعب الافغاني فيها ، وطلبت الى الامين العام ومن ممثله أن يشجعا ويسهلا التوصل المبكر الى تسوية سياسية شاملة في أفغانستان وفقا لاحكام اتفاقات جنيف ووفقا لاحكام قرار الجمعية العامة ٣٠/٤٣ .

١٣٠ - ومع أن الوزراء سلموا بأن أية مسائل تتعلق بالحكم في أفغانستان تقع في ولاية أفغانستان دون سواها ، ولا يجوز لغير الشعب الافغاني ذاته أن يبت فيها ، فقد أعربوا عن أملهم في أن تعمل جميع عناصر الامة الافغانية ، الموجودة داخل أفغانستان أو خارجها ، بالسرعة اللازمة والحكمة السياسية الملائمة من أجل إعادة السلام الى ربوع أفغانستان .

١٣١ - وأعرب الوزراء عن ثقتهم في أن تنفيذ أحكام تلك الاتفاقات تنفيذا فعالا ودقيقا وعدم انتهاكها سيكون لهما تأثير ايجابي على عملية إحلال السلم الرامية الى إقرار تسوية شاملة لكافة القضايا ، لما فيه خير الشعب الافغاني بأسره . وتحقيقا لهذه الغاية ، كرروا تأكيد حق شعب أفغانستان في العمل على تحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون عوائق أو ضغوط وبمنأى عن أي تدخل أجنبي .

رابع عشر - النزاع بين ايران والعراق

١٣٢ - أعرب الوزراء عن عظيم ارتياحهم لقرار حكومتي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العراقية قبول تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ بشأن إنهاء الحرب الايرانية العراقية وبصورة خاصة وقف العمليات العدائية اعتبارا من ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ والشروع في محادثات مباشرة برعاية الامين العام للامم المتحدة بغية التوصل الى حل شامل وعادل ومشرف ودائم للنزاع .

١٣٣ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للامين العام للامم المتحدة ولمجلس الامن ، ولاسيما لاعضائه المنتمين الى حركة عدم الانحياز ، لما بذلوه من جهود دؤوبة لتحقيق السلام ، كما أعربوا عن التقدير للبلدان التي تعهدت بالمساهمة في فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لايران والعراق .

١٣٤ - ودعا الوزراء الجانبين الى التعاون بحسن نية مع الامين العام للامم المتحدة بغية التوصل الى تفاهم مشترك بشأن سائر أحكام قرار مجلس الامن ٥٩٨ واجراءات وتوقيت تنفيذها .

١٣٥ - وفي حين أشار الوزراء الى موقفهم السابق من النزاع بين ايران والعراق ، اعربوا عن يقينهم بأن نجاح المفاوضات بشأن حل شامل ودائم للمشكلة كفيل بأن يسهم اسهاما كبيرا في تعزيز وحدة حركة بلدان عدم الانحياز وزيادة توكيد دورها في حل المنازعات الدولية .

خامس عشر - إسقاط الولايات المتحدة لطائرة ايرانية مدنية

١٣٦ - أشار الوزراء الى قرار مجلس الأمن ٦١٨ المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن اسقاط طائرة مدنية ايرانية بصاروخ أطلقته سفينة حربية أمريكية فوق مضيق هرمز ، وحثوا جميع الأطراف في اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤ بشأن الطيران المدني الدولي على أن تراعى الى أقصى مدى وفي جميع الظروف القواعد والممارسات الدولية المتعلقة بسلامة الطيران المدني ، وبخاصة تلك الواردة في مرفقات تلك الاتفاقية ، بغية الحيلولة دون تكرار حوادث مماثلة . كما أكدوا حق جمهورية إيران الإسلامية وغيرها من الحكومات المعنية في المطالبة بتعويض بمقتضى القانون الدولي عن الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بها .

سادس عشر - كاليدونيا الجديدة

١٣٧ - أقر الوزراء بأن منطقة جنوب المحيط الهادئ تمثل إحدى مناطق العالم التي تضم العديد من الأقاليم التي لاتزال غير متمتعة بالحكم الذاتي ، وأكدوا مجددا حق جميع الشعوب - بغض النظر عن عدد أفرادها أو مساحة أراضيها - في تقرير مصائرها بمنأى عن أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي .

١٣٨ - وفي هذا السياق ، أعاد الوزراء تأكيد تأييدهم لحق شعب كاليدونيا الجديدة في تقرير المصير وفي التحول بسرعة الى دولة مستقلة ، وفقا لحقوق سكانها الأصليين وتطلعاتهم ، وعلى نحو يكفل حقوق ومصالح سكانها كافة ، وطبقا لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ .

١٣٩ - ورحب الوزراء ببدء الحوار بين السلطات الفرنسية وشعب كاليدونيا الجديدة بشأن مركز الاقليم والتدابير الجاري اتخاذها لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية

والاجتماعية في كاليدونيا الجديدة مما يمكن أن يشكل إطارا للتطور السلمي في الاقليم نحو تقرير المصير والاستقلال .

١٣٠ - وأهاب الوزراء بالأطراف المعنية ، حرصا على مصالح شعب كاليدونيا الجديدة بأسره ، أن تواصل حوارها وان تمتنع عن الاتيان بأي عمل من أعمال العنف ، وحثوا على إبقاء مسألة كاليدونيا الجديدة قيد النظر الفعلي في الامم المتحدة الى أن تتهيأ الظروف لتحقيق تقرير المصير على نحو مقبول دوليا وفق مبادئ الامم المتحدة وممارساتها .

سابع عشر - الحالة في الشرق الأوسط

١٣١ - أعرب الوزراء عن قلقهم ، إزاء تدهور الموقف في الشرق الأوسط نتيجة لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والجولان السوري وأجزاء من جنوب لبنان ، والسياسات والممارسات التي تجلت في أعمال اسرائيل العدوانية التوسعية في المنطقة ، والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

١٣٢ - وأكد الوزراء من جديد التضامن الفعلي لحركة بلدان عدم الانحياز مع البلدان العربية التي تتعرض للعدوان الاسرائيلي ، ومع الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، بغية استعادة حقوقه الوطنية المغتصبة واسترداد أراضيه المحتلة .

١٣٣ - وأعاد الوزراء ايضا تأكيد التزام حكوماتهم بمساندة المواجهة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة التهديدات الاسرائيلية والعدوان الاسرائيلي وبمساندة كفاحها من أجل تحرير أراضيها .

١٣٤ - وأشار الوزراء الى أن اجتماع القمة في هراري كان قد أكد من جديد أن قضية فلسطين هي لب أزمة الشرق الأوسط والسبب الأساسي للصراع العربي الاسرائيلي . وأدان الوزراء أي اتفاق أو معاهدة تنتهك أو تمس حقوق الشعب الفلسطيني كما تعترف بها حركة عدم الانحياز ، طبقا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، والقرارات ذات الصلة . وأدانوا كذلك أية مبادرة من شأنها أن تنتهك هذه الحقوق وتعرقل تحرير القدس والاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، وتحول بين الشعب العربي الفلسطيني وبين ممارسته لحقوقه غير القابلة للتصرف . وأدانوا أية حلول انفرادية أو جزئية .

١٣٥ - وأكد الوزراء مرة أخرى على أن السلم العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة ، بما فيها القدس ، واستعادة جميع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه ، وحقه في تقرير المصير دون تدخل أجنبي ، وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة في إقليمه الوطني وذلك على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ وقرارات الأمم المتحدة الاخرى ذات الصلة .

١٣٦ - وشدد الوزراء على الحاجة الملحة الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وقرارات الأمم المتحدة الاخرى ذات الصلة . وأعادوا تأكيد الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، برعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير . كما أعاد الوزراء تأكيد المبادئ التالية لتحقيق السلم الشامل :

(أ) انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الاراضي العربية المحتلة الاخرى ؛

(ب) ضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، ومن بينها الدول المسماة في القرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ؛

(ج) حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاحقة ذات الصلة ؛

(د) تصفية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ؛

(هـ) ضمان حرية الوصول الى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية .

١٣٧ - وأدان الوزراء بقوة إنشاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، وتهويد القدس وإعلانها عاصمة لاسرائيل ، وأكدوا من جديد أن جميع التدابير التي نفذتها اسرائيل بهدف تغيير المعالم السياسية والحضارية والدينية والديموغرافية وغيرها من السمات في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة غير قانونية وباطلة ولاغية .

١٣٨ - واتفق الوزراء على أن يطلبوا الى الامم المتحدة اتخاذ التدابير الفعالة بغية تنفيذ الانسحاب الفوري والتام للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة . وقرر الوزراء أنه في حالة عدم تنفيذ اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، للعملية المذكورة أعلاه ، ينبغي أن يضطلع مجلس الامن بمسؤولياته بموجب الفصل السابع من الميثاق .

١٣٩ - وأدان الوزراء اسرائيل لاستمرارها في احتلال الجولان العربي السوري ، وتحديها لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ولاسيما قرار مجلس الامن ٤٩٧ (١٩٨١) المعتمد بالاجماع) ، وانتهاكها الصارخ لاحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب وكرروا تأكيد أن القرار الذي أصدرته اسرائيل في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ بغرض قوانينها وولايتها وادارتها على الجولان العربي السوري المحتل قرار باطل ولاغ وانه يعد عملا عدوانيا بموجب المادة ٣٩ من ميثاق الامم المتحدة .

١٤٠ - وأدان الوزراء ما تقوم به اسرائيل من ممارسات تعسفية ضد سكان الجولان العربي السوري المحتل ، بهدف القضاء على جذورهم الثقافية والتاريخية ومحو هويتهم العربية السورية . كما أدانوا التدابير غير المشروعة المتمثلة في إقامة مستوطنات يهودية وتغيير الهيكل الديموغرافي والاجتماعي الاقتصادي للجولان السوري المحتل . ولذلك طالبوا الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ببحث السبل والوسائل الفعالة لعقد المؤتمر الدولي وفقا لميثاق الامم المتحدة وكل قراراتها ذات الصلة . كما أكدوا مسؤولية مجلس الامن عن توفير إطار مؤسسي كاف لضمان التقيد بالاتفاقات التي تنجم عن المؤتمر .

١٤١ - وكرر الوزراء تأكيد مساندتهم الكاملة لكفاح الجمهورية العربية السورية من اجل تحرير أراضيها المحتلة . وحيوا ما يبديه السكان العرب السوريون في الجولان من مقاومة مستمرة للاحتلال والاضطهاد الاسرائيليين ، ودعوا مجلس الامن الى اتخاذ

تدابير فعالة ، بما في ذلك فرض الجزاءات بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بغية تحقيق الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال من الأراضي العربية السورية .

١٤٢ - وأدان الوزراء "التحالف الاستراتيجي" بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيلي ، وأكدوا أن هذا التحالف يقوي نظام الحكم التوسعي في تل أبيب الذي يسعى الى زعزعة الاستقرار في المنطقة ، ويشجعه على مواصلة وتصعيد عدوانه . كما أدانوا بصفة خاصة سياسة الولايات المتحدة الهادفة الى تطوير الصناعات الحربية في اسرائيل وإشراكها في "برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي" . وفي هذا الصدد ، اعتبروا أن هذا التحالف يشكل تهديدا للسلم والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم .

١٤٣ - وأعرب الوزراء عن بالغ تقديرهم للدول الافريقية لرفضها الاتفاقية المبرمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واسرائيل في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٨ انتهاكا لقرار الجمعية العامة د إ-٩/١ المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، ولامتناعها عن قبول أي مساعدات من اسرائيل في إطار برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأدانوا محاولات اسرائيل التسلل الى أسواق البلدان النامية بذريعة توجيه المساعدات الفنية للأمم المتحدة . ودعوا البرنامج الانمائي الى إلغاء هذه الاتفاقية ، بدلا من مجرد تجميدها .

١٤٤ - وأدان الوزراء بقوة استغلال اسرائيل للموارد والثروات الطبيعية للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة تحديا لاتفاقيتي لاهاي وجنيف ومبدأ السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية وثرواتها ودعوا جميع الدول والهيئات الدولية الى الامتناع عن الاعتراف بسلطة اسرائيل عليها والامتناع عن أي تعاون معها .

١٤٥ - وأكد الوزراء من جديد تقيدهم بالقرار الصادر عن مؤتمر القمة السابع الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ والذي يحث بلدان عدم الانحياز على العمل من أجل مقاطعة اسرائيل في الميادين الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والمالية والعسكرية والثقافية وفي مجال النقل البحري والجوي ، ودعوا مجلس الأمن الى تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بغية إرغام اسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الوطنية طبقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية وتوصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي اعتمدتها الجمعية العامة .

١٤٦ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط بهدف التخفيف من حدة التوترات وزيادة الامن في المنطقة بما يتفق والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة ولاسيما القرار د إ-١٠/٣ المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ . وبالنظر الى ذلك ، ناشدوا الامين العام للامم المتحدة أن يتخذ تدابير ملموسة بغية تهيئة الظروف المواتية لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . وفي سبيل ذلك ، رحبوا باتخاذ الجمعية العامة للامم المتحدة القرار ٤٣/٦٥ ، الذي طلب - ضمن جملة أمور - من الامين العام إجراء دراسة عن تدابير فعالة ، يمكن التحقق منها ، من شأنها أن تيسر إقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، مع مراعاة ظروف الشروق الاوسط وسماته الخاصة ، فضلا عن آراء ومقترحات الاطراف في المنطقة ، وتقديم هذه الدراسة الى الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والاربعين . وحثوا بلدان المنطقة على أن تقدم الى الامين العام آراءها ومقترحاتها في هذا الصدد .

١٤٧ - وأدان الوزراء اسرائيل لتماديها في اتباع سياسة عسكرية نووية تقوّض كل الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف ، الذي لا يمكن بلوغه ما لم تذعن اسرائيل لقرارات الامم المتحدة التي تطالب اسرائيل بالانضمام الى "معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية" والسماح بإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتدمير أسلحتها النووية ونظم اطلاقها والكف عن انتاجها .

١٤٨ - وشدد الوزراء على الحاجة الماسة الى اتخاذ تدابير مناسبة للتصدي للخطر الذي يشكله على أمن افريقيا الاقليمي التعاون الوثيق بين اسرائيل ونظام الحكم في جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصري ، في الميادين العسكرية والاقتصادية والنووية مما يسهم في إدامة احتلال ناميبيا غير الشرعي ويعزز وسائل العدوان والقهر التي يستعملها نظام الفصل العنصري الإجرامي ضد شعب جنوب افريقيا والدول المجاورة .

١٤٩ - وأدان الوزراء بأشد لهجة الاعتداء الارهابي الجديد الذي اقترفته اسرائيل في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ضد سيادة تونس وسلامتها الاقليمية في انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وقواعد السلوك الدولية ، والذي أسفر عن اغتيال السيد خليل الوزير (أبو جهاد) نائب القائد العام لقوات منظمة التحرير الفلسطينية وعدد آخر من الرعايا الفلسطينيين والتونسيين . وأشاروا في هذا الصدد الى أن هذا العمل العدواني الجديد الذي أعقب العدوان الذي تعرضت له تونس في الاول من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، يثبت مرة أخرى استهتار اسرائيل التام بقرار مجلس الامن ٥٧٣

(١٩٨٥) وأعربوا عن مساندتهم وتضامنهم مع شعب تونس وحكومتها ومع منظمة التحرير الفلسطينية . وأشاروا أيضا الى قرار مجلس الامن ٦١١ (١٩٨٨) الذي أدان عدوان ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، وحث الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع ارتكاب مثل هذه الاعمال ضد سيادة جميع الدول وسلامتها الاقليمية وأعرب عن تصميم المجلس على اتخاذ ما يلزم من خطوات من أجل كفالة تنفيذ أحكامه .

شامن عشر - العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية

١٥٠ - أعاد الوزراء الى الاذهان إدانتهم لاسرائيل لعدوانها المسلح على المنشآت النووية العراقية السلمية الذي شكل أيضا انتهاكا لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولحق الشعوب غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية . وطلب الوزراء مرة أخرى من مجلس الامن أن يتخذ تدابير فعالة لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي طالب اسرائيل ، ضمن أمور أخرى ، بأن تعمل على وجه السرعة ، على إخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولاحظ الوزراء أن اسرائيل لم تلتزم حتى الآن ، وبالقدر الكافي ، بعدم مهاجمة أو تهديد المنشآت النووية في العراق أو في أي مكان آخر ، بما في ذلك المنشآت الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولذلك طلب الوزراء اتخاذ تدابير اضافية تضمن بشكل فعال أن تلتزم اسرائيل بعدم ضرب أو تهديد المنشآت النووية في العراق أو أي مكان آخر بما يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة . وحث الوزراء كذلك على الاحتفاظ بالبند المعنون "العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، وعدم انتشار الاسلحة النووية ، والسلم والامن الدوليين" في جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة الى أن تمتثل اسرائيل لقرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) .

تاسع عشر - قضية فلسطين

١٥١ - رحب الوزراء ترحيبا حارا بالنصر المؤزّر الذي حققه الشعب الفلسطيني في دورة الانتفاضة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وأعلنوا أن البلاغ السياسي الذي صدر عن تلك الدورة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والمبادرات الهامة التي يتضمنها تشكل إسهاما ايجابيا في المساعي المبذولة لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط ، وان اعلان استقلال

دولة فلسطين يُعتبر أيضا انجازا آخر وإسهاما إضافيا في سبيل السلم والاستقرار في المنطقة .

١٥٢ - ورحب الوزراء باعلان تشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين ، وأحاطوا علما بأن المجلس الوطني الفلسطيني قد أسند صلاحيات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة الى منظمة التحرير الفلسطينية .

١٥٣ - كذلك رحب الوزراء بقرار المجلس المركزي الفلسطيني الصادر في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ بانتخاب السيد ياسر عرفات رئيسا لدولة فلسطين .

١٥٤ - ورحب الوزراء بدولة فلسطين عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز .

١٥٥ - ودعا الوزراء جميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ، التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين الى أن تفعل ذلك والى أن تعجل في استيفاء الاجراءات المناسبة لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الدولة الجديدة . وفي هذا الصدد ، حثوا جميع الدول الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز على دعم ضمّ دولة فلسطين كعضو كامل في أجهزة الامم المتحدة ووكالاتها .

١٥٦ - ورحب الوزراء بمبادرة السلم التي أعلنها الرئيس ياسر عرفات في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، في الجلسة العامة للجمعية العامة للامم المتحدة ، وأيدوا هذه المبادرة .

١٥٧ - وحيّا الوزراء الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي تمثل خطوة أخرى في كفاحه ضد القمع والطغيان وأعمال إرهاب الدولة التي ترتكبها اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال . وأشادوا بشجاعة وتصميم الشعب الفلسطيني على تحرير وطنه ، وأثنوا على المناضلين الفلسطينيين في سبيل الحرية في كفاحهم العادل . وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لما قدمته الانتفاضة من إسهام في تدعيم التضامن العربي .

١٥٨ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم للمبادئ التالية في سبيل تحقيق سلم شامل في الشرق الاوسط :

(أ) انسحاب اسرائيل من جميع أراضي دولة فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، ومن جميع الاراضي العربية المحتلة الاخرى ؛

(ب) وضمان ترتيبات للأمن لجميع دول المنطقة ، بما في ذلك دولة فلسطين ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا ؛

(ج) وحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لحق العودة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، وللقرارات اللاحقة ؛

(د) وتصفية المستوطنات الاسرائيلية المقامة في الاراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ؛

(هـ) وضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والى المباني والمواقع الدينية .

١٥٩ - وعملا على تحقيق السلم الشامل في الشرق الاوسط ، دعا الوزراء إلى القيام بشكل عاجل بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، برعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة وبنفس الحقوق ، والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ والحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي . وفي هذا السياق أكد الوزراء من جديد تأييدهم لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الذى اتخذ بالاجماع تقريبا ، باستثناء الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل .

١٦٠ - وطلب الوزراء إلى أعضاء مجلس الامن ، ولاسيما الاعضاء الخمسة الدائمين ، أن يأخذوا بعين الاعتبار المبادرات الايجابية المقدمة من فلسطين والمجتمع الدولي وأن يجتمعوا بغية النظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية ، والنظر في ضمانات لتدابير الزمن التي يتفق عليها المؤتمر ، لجميع الدول في المنطقة ، بما فيها دولة فلسطين .

١٦١ - ودعا الوزراء الأمم المتحدة ، تنفيذا لمسؤولياتها وواجباتها ، إلى تولي الإشراف المباشر على أراضي دولة فلسطين ، بما في ذلك القدس ، التي مازالت تحت احتلال اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وذلك لفترة انتقالية محدودة كخطوة في عملية السلم .

١٦٢ - وأعرب الوزراء مرة أخرى عن استيائهم الشديد إزاء حرمان الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين يعيشون في الأراضي التي تحتلها اسرائيل من جميع أشكال الحماية القانونية ، ووقوعهم ضحايا التشريعات القمعية ، وسياسة القبضة الحديدة ، والاعتقالات الجماعية التعسفية ، والتعذيب ، والتشريد ، والطرد ، وتدمير المساكن ، مما يشكل انتهاكا صارخا لما لهم من حقوق الإنسان ولاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٤٩ .

١٦٣ - وأكد الوزراء من جديد رفضهم لجميع السياسات والممارسات الاسرائيلية الرامية الى تغيير المعالم الجغرافية للاراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس ، أو تغيير البنية السكانية فيها ، ولا سيما مخططات اسرائيل الرامية الى تغيير مكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ونقلها الى مواقع جديدة . وكرروا مطالبتهم لجميع الدول بعدم الاعتراف بهذه التغييرات ووقف وقطع اي تعاون مع اسرائيل قد يشجعها على متابعة سياساتها وممارساتها التى تشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) .

١٦٤ - وأعلن الوزراء رفضهم ومعارضتهم لجميع التدابير والاجراءات التي اتخذتها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، لغرض أي عملية ، بما في ذلك ما يسمى بالانتخابات ، على الشعب الفلسطيني في إقليم دولة فلسطين المحتل ، بما في ذلك القدس . وطلب الوزراء إلى المجتمع الدولي أن يعلن أن جميع هذه التدابير باطلة ولاغية حيث أنها تشكل انتهاكا صارخا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة وكذلك للحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير دون تدخل خارجي .

١٦٥ - وأكد الوزراء من جديد أن حركة بلدان عدم الانحياز ككل قد اخذت على عاتقها تقديم الدعم إلى الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل تحرير وطنه واستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في فلسطين .

١٦٦ - وأدان الوزراء اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال ، لرفضها التقيد برقعة بالتزاماتها الناشئة عن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ،

المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . وطلب الوزراء من جميع الدول الاعضاء أن تحترم الاتفاقية وأن تضمن احترام اسرائيل لها ، وأدانوا سياسات وممارسات ارهاب الدولة التي تتبعها اسرائيل والتي تنتهك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، بما فيها الحق في حرية العبادة ولاسيما سياسة وممارسة قتل الفلسطينيين العزل فضلا عن التعذيب ، وإحداث الإصابات ، واستخدام الغازات الكيميائية ، والاعتقالات والاحتجازات الجماعية للشباب ، وضرب الاطفال ومضايقتهم ، وعمليات التدحيل . وأدان الوزراء كذلك استمرار سياسة وممارسة أعمالة الطغيان ومواصلة اسرائيل والاسرائيليين تدنيس الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية ، وكذلك إغلاق المدارس وهدم المنازل ، واقتلاع الأشجار ، وإيقاف بناء الهياكل الاقتصادية وتنميتها .

١٦٧ - وحث الوزراء مجلس الامن التابع للامم المتحدة على الانعقاد للنظر في الطرق والوسائل الكفيلة بالقيام ، على نحو فعال بتنفيذ التوصيات الداعية إلى توفير الحماية الضرورية لسلامة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، والواردة في تقرير الامين العام (S/19443) المقدم وفقا لقرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) .

١٦٨ - وطلب الوزراء إلى الامين العام للامم المتحدة تقديم تقارير دورية إلى مجلس الامن والجمعية العامة بشأن التطورات في إقليم دولة فلسطين المحتل ، بما في ذلك القدس . وطلبوا إلى الامين العام ان يقدم تقارير فورية بشأن الظروف المعيشية للاطفال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . واعربوا عن جزعهم لأن عشرات الالاف من الاطفال الفلسطينيين في فئة العمر ٦ - ٧ سنوات قد حرموا من حرية الوصول الى المدارس التي امرت سلطة الاحتلال ، اسرائيل باغلاقها ، وطلبوا من الامين العام ان يقدم تقريرا تعده منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن الظروف الراهنة والتوصيات المتعلقة بالإغاثة ، ريثما يتحقق إنهاء الاحتلال الاسرائيلي وانسحاب القوات الاسرائيلية .

١٦٩ - وأدان الوزراء سياسات اسرائيل الرامية إلى تشجيع وتسهيل هجرة اليهود للاستيطان في الاقليم الفلسطيني المحتل على حساب السكان العرب الاصليين ، وحثوا جميع الدول على الامتناع عن تقديم التسهيلات أو التشجيع من أي نوع كان إلى اسرائيل أو المنظمات الصهيونية العالمية . وأعلنوا أن هذه التسهيلات تعد انتهاكا صارخا لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة .

١٧٠ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم البالغ للشعب الجزائري بقيادة فخامة الرئيس

الشاذلي بن جديد لجهوده وكرم ضيافته في سبيل عقد ونجاح دورة الانتفاضة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . ورحب الوزراء بقرار جامعة الدول العربية عقد اجتماع قمة آخر للبت في تدابير محددة لدعم الانتفاضة والكفاح العادل للشعب الفلسطيني .

١٧١ - ورحب الوزراء بالجهود الهامة التي بذلتها لجنة البلدان غير المنحازة التسعة المعنية بفلسطين (المكونة من بنغلاديش والجزائر وزامبيا وزمبابوي والسنغال وكوبا ومنظمة التحرير الفلسطينية والهند ويوغوسلافيا) للمساهمة في حل قضية فلسطين . التي تشكل لب مشكلة الشرق الاوسط . وأحاط الوزراء علما بأن اللجنة قد اجتمعت في ١٨ آيار/مايو ١٩٨٩ وابلغت بموجز لآخر التطورات في اقليم دولة فلسطين المحتل والجهود الرامية الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ونظرت اللجنة ايضا في التقدم الدبلوماسي الباهر الذي احرزته فلسطين خلال زيارات الرئيس عرفات لأوروبا الغربية مؤخرا . وقررت اللجنة إثارة مسالة المؤتمر الدولي للسلام في مجلس الامن في الوقت المناسب ، وعهدت الى فلسطين برصد وتقييم المناخ السياسي لتحديد ما إذا كان يلزم عقد هذا الاجتماع وموعده . وقررت اللجنة أيضا أن تجتمع مرة اخرى وقت الضرورة إذا استدعى الأمر ذلك .

١٧٢ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم التام والكامل للجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وأعادوا أيضا تأكيد ارتياحهم لما تقوم به اللجنة من جهود متواصلة لإعلام الرأي العام الدولي وتوعيته ، ولمتابعتها المستمرة للحالة السائدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ولتصميمها على أن تنجز على اتم وجه المهمة التي رأت الجمعية العامة للامم المتحدة من المناسب ان تعهد بها إليها .

عشرين - لبنان

١٧٣ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء الوضع الخطير الذي مازال يواجه لبنان ، وأعادوا تأكيد القرارات السابقة التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز في هذا المجال ، خاصة القرارات التي اعتمدها مؤتمر القمة السابع . وطالبوا الوزراء بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٣) و ٥٠٩ (١٩٨٣) التي تدعو إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من الاقليم اللبناني كله ووزع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني حتى الحدود اللبنانية المعترف

بها دوليا وطلب الوزراء إلى الأمين العام للأمم المتحدة تكثيف جهوده الرامية إلى تنفيذ هذه القرارات ، ومساعدة لبنان في الخروج من محنته وأعلنوا ايضا تضامنهم مع شعب لبنان وحكومته ، وأعادوا تأكيد تأييدهم الكامل لسلامة لبنان ، وسيادته ، ووحدة أراضيه ، وحق الدولة اللبنانية في ممارسة سيادته الكاملة ووزع قواتها الشرعية في جميع انحاء اقليمها .

١٧٤ - وأعرب الوزراء أيضا عن تقديرهم الشديد للدور الذي تؤديه اللجنة الثلاثية للمساعي الحميدة في لبنان التابعة لجامعة الدول العربية ، وأكدوا على تأييدهم لجهودها الرامية إلى التوصل الى تسوية للأزمة اللبنانية ووضع حد لمعاناة الشعب اللبناني . وطلب الوزراء إلى المجتمع الدولي بذل كل جهد ممكن لضمان نجاح مهمة اللجنة العربية .

١٧٥ - وأدان الوزراء العدوان الاسرائيلي على لبنان واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من الجنوب اللبناني ، وكذلك الممارسات اللاإنسانية لقوات الاحتلال في هذه الاراضي مما يشكل انتهاكا صارخا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وأعربوا عن تقديرهم وتأييدهم الكامل للمقاومة اللبنانية الوطنية التي تهدف إلى تحرير جنوب لبنان .

١٧٦ - وأدان الوزراء إقدام اسرائيل على إبعاد المواطنين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين الى لبنان لما يشكله هذا العمل اللاانساني من انتهاك لسيادة لبنان واعتداء جديد على حرمة أراضيه ولما فيه من خرق صريح لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وطالب الوزراء اسرائيل بالتقيد بقرار مجلس الأمن بهذا الشأن والامتناع عن إبعاد الفلسطينيين من أرضهم وديارهم الى لبنان أو أي بلد آخر .

واحدا وعشرين - المحيط الهندي كمنطقة سلم

١٧٧ - أكد الوزراء مجددا عزم دول عدم الانحياز على مواصلة مساعيها لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، كما درسها اجتماع دول المحيط الهندي الساحلية والداخلية في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، وكذلك الاجتماعات اللاحقة التي عقدتها اللجنة المخصصة للمحيط الهندي . وكرروا الإعراب عن اقتناعهم بأن أي مظهر من مظاهر الوجود العسكري للدول الكبرى ، والقواعد الأجنبية ، والمنشآت العسكرية ، وتسهيلات الامدادات الميدانية والاسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل في المحيط الهندي ،

مما يندرج في إطار التنافس فيما بين الدول الكبرى ، يشكل انتهاكا صارخا لإعلان المحيط الهندي منطقة سلم .

١٧٨ - وأعرب الوزراء عن أنهم ينظرون بانزعاج وقلق بالغ إلى التصعيد المتواصل للوجود العسكري للدول الكبرى في منطقة المحيط الهندي ، بما في ذلك التوسع في القواعد العسكرية القائمة ورفع كفاءتها وابحث عن تسهيلات جديدة للقواعد ، وكذلك إنشاء هياكل جديدة هناك للقيادات العسكرية للدول الكبرى بما يتعارض مع الرغبات الواضحة لدول المحيط الهندي الساحلية والداخلية وغيرها من بلدان عدم الانحياز . وأكدوا أن هذه الانشطة تعرض للخطر استقلال دول المنطقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتنميتها السلمية .

١٧٩ - وحث الوزراء الدول الأعضاء في التكتلات العسكرية والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية على وقف سباق الأسلحة البحرية وعكس اتجاهه .

١٨٠ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لإعلان المحيط الهندي منطقة سلم الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٨٣٢ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ وحثوا على تنفيذه في وقت مبكر . ولاحظوا أيضا أنه برغم الجهود التي تبذلها دول عدم الانحياز ، فقد تأخر بدرجة كبيرة عقد مؤتمر المحيط الهندي في كولومبو ، سري لانكا ، وذلك بسبب الموقف المعوق الذي اتخذته بعض الدول . وأعرب الوزراء عن ارتياحهم إزاء التقدم الكبير الذي أحرزته لجنة الأمم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي نحو تحديد وتوسيع وتيسير الاتفاق على المسائل الموضوعية المتعلقة بإنشاء منطقة سلم ، بغية التوصية ، في جملة أمور ، بالعناصر التي قد تجدر مراعاتها خلال الأعمال التحضيرية اللاحقة المتعلقة بمشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر المحيط الهندي . وحثوا لجنة الأمم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي على استكمال الأعمال التحضيرية للمؤتمر بما يتفق بدقة مع ولايتها .

١٨١ - وأعلن الوزراء عزمهم على مواصلة جهودهم لضمان عقد مؤتمر المحيط الهندي في كولومبو في أقرب وقت ممكن على ألا يتجاوز عام ١٩٩٠ ، وطلبوا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تحدد في دورتها الرابعة والأربعين ، بالتشاور مع البلد المضيف ، موعد عقد مؤتمر كولومبو في عام ١٩٩٠ . وفي هذا السياق ، دعا الوزراء الى مشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمستخدمين الرئيسيين للبحار ، مشاركة كاملة وفعالة في المؤتمر ، وطالبوا تلك الدول بالتعاون مع الدول الساحلية والداخلية باعتبار أن ذلك أمر ضروري لنجاح المؤتمر .

١٨٢ - وطلب الوزراء الى الامين العام للامم المتحدة تقديم جميع التسهيلات اللازمة الى اللجنة المخصصة للمحيط الهندي لاستكمال ما تبقى لديها من أعمال ، بغية تيسير عقد مؤتمر كولومبو في الموعد الذي تقرره الجمعية العامة للامم المتحدة .

١٨٣ - وطلب الوزراء الى الدولتين العظميين إيلاء الاهتمام بشكل ما للقضايا ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لمنطقة المحيط الهندي ، وذلك كجزء من الحوار العالمي للحد من الاسلحة . وفي هذا السياق ، رأى الوزراء ضرورة استئناف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة مفاوضاتهما الثنائية بشأن المحيط الهندي على غرار الحوار الذي جرى بينهما في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ ، بهدف إمكانية تجميد وتخفيض قواتها ومرافقها العسكرية في المنطقة وتخفيضها في وقت لاحق .

ثانيا وعشرين - القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا)

١٨٤ - أعاد الوزراء تأكيد اقتناعهم بأنه ينبغي ، تحقيقا لما فيه خير الجنس البشري بأسره ، استخدام القارة القطبية الجنوبية في الاغراض السلمية وحدها ، لا أن تصبح ساحة أو موضوعا لخلاف دولي وأن تكون هذه القارة مفتوحة أمام الدول كافة ، وسلموا بما للبشرية قاطبة من مصلحة في القارة القطبية الجنوبية وخاصة من حيث السلم والامن الدوليان والاقتصاد والبيئة والبحث العلمي والارصاد الجوية ، وكرروا الإعراب عن اقتناعهم بأن هذا الاهتمام يمكن أن يزداد من خلال إبقاء الامم المتحدة على اطلاع كامل بكافة التطورات في هذه القارة . كما أكدوا مجددا قناعتهم بأن أي استغلال لموارد القارة ينبغي أن يكفل الحفاظ على السلم والامن الدوليين فيها ، وحماية بيئتها ، كما ينبغي أن يكون هذا لصالح البشرية جمعاء . وفي هذا السياق ، قرروا أيضا أن لجميع الدول مصلحة مشروعة في هذا الاستغلال .

١٨٥ - وذكّر الوزراء بشتى القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة وفي مقدمتها القراران ٨٣/٤٢ ألف وباء اللذان أكدا ، بين أمور أخرى ، المبدأ القائل بأن للمجتمع الدولي الحق في الحصول على معلومات تشمل كافة جوانب القارة القطبية الجنوبية وأنه ينبغي أن تكون الامم المتحدة المستودع المركزي لكل هذه المعلومات وذلك وفقا لقراري الجمعية العامة ١٨٨/٤١ ألف و ٤٦/٤٢ باء ، وأن ادارة انتاركتيكا واستكشافها واستغلالها واستخدامها يجب أن تتم وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وبما يحقق صون السلم والامن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي لفائدة البشرية بأسرها . كذلك أعرب القرار عن الاقتناع بأن أي نظام للمعادن في انتاركتيكا ، ينبغي

أن يكون لفائدة البشرية جمعاء وينبغي ، في هذا الصدد ، التفاوض بشأنه بمشاركة جميع أعضاء المجتمع الدولي مشاركة كاملة ؛ وناشد مرة أخرى الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا اتخاذ تدابير عاجلة في أقرب وقت ممكن لاستبعاد نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصري من الاشتراك في اجتماع الأطراف الاستشارية ؛ وكرر مطالبة الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا دعوة الأمين العام أو ممثله لحضور جميع اجتماعات الأطراف في المعاهدة ، بما في ذلك اجتماعاتها الاستشارية .

١٨٦ - وفي حين أشار الوزراء الى القرار ٤٦/٤٢ باء الذي طلب الى الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا فرض وقف على المفاوضات الرامية الى وضع نظام للمعادن الى أن يتسنى لجميع أعضاء المجتمع الدولي المشاركة فيها ، أحاطوا علما باعتماد الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨ اتفاقية لنظام استغلال الموارد المعدنية لانتاركتيكا . ورأى الوزراء أن هذا التطور كفيل بأن يزيد من صوبة الجهود الرامية الى تحقيق توافق الآراء حول هذه القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأعربوا عن أملهم في أن تستأنف جميع الدول تعاونها ومشاركتها في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع ، بغية التوصل الى تفاهم حول جميع الجوانب التي تخص قارة انتاركتيكا وذلك في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة .

١٨٧ - ولاحظ الوزراء بأسف أن نظام الحكم القائم على الفصل العنصري في جنوب افريقيا طرف استشاري في معاهدة انتاركتيكا ، وحثوا ، في ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨٣/٤٣ جيم سائر الأطراف الاستشارية على أن تستبعد فورا نظام الحكم هذا من المشاركة في اجتماعاتها .

ثالثا وعشرين - قبرص

١٨٨ - أعاد الوزراء تأكيد جميع الاعلانات والبيانات السابقة الصادرة عن حركة عدم الانحياز وأعربوا من جديد عن تضامنهم وتأييدهم الكاملين لشعب جمهورية قبرص وحكومتها كما أكدوا من جديد تأييدهم لاستقلال الجمهورية وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ووضعها غير المنحاز .

١٨٩ - ورحب الوزراء بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذ مهمة

المساعي الحميدة التي كلفه بها مجلس الامن ، ورحبوا كذلك باجتماع جنيف الذي عقد في ٣٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ بين رئيس جمهورية قبرص وزعيم طائفة القبارصة الاتراك ، السيد رؤوف دنكتاش ؛ وباجتماعات نيويورك المعقودة في ٣٢ و ٣٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وشهر نيسان/ابريل ١٩٨٩ ؛ وبالاجتماعات الاخرى التي عقدت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ برعاية الامين العام للامم المتحدة . وطالبوا ببذل جهد متواصل في اطار حوار بناء مفيد يستهدف تحقيق نتائج ويتم اجراؤه على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها على مستوى رفيع عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ووفقا لمبادئ الامم المتحدة وقراراتها وإعلانات حركة عدم الانحياز ، بغية التوصل الى اتفاق . وأعربوا عن أملهم في أن تتعاول جميع الأطراف تعاونا كاملا مع الامين العام في أحدث جهوده وذلك بإبداء حسن النية .

١٩٠ - وطالب الوزراء بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال والمستوطنين كأساس جوهري لحل مشكلة قبرص ، ورحبوا باقتراح رئيس جمهورية قبرص الداعي الى نزع السلاح فيها .

١٩١ - ورأى الوزراء أن اقتراح حكومة جمهورية قبرص عقد مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة بشأن الجوانب الدولية للمشكلة جدير بالدراسة الجادة من جانب المجتمع الدولي .

١٩٢ - وأكد الوزراء الحاجة العاجلة الى عودة اللاجئين طواعية الى ديارهم في أمان ، وإلى احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية لجميع القبارصة ، وسرعة البحث عن المفقودين وبيان ما حدث لهم .

١٩٣ - ورأى الوزراء أن الامر الواقع المفروض بفعل القوة المسلحة والاعمال الانفصالية ، التي تدعو للأسف ، لابد من عكسه ، كما ينبغي ألا يؤثر بأي صورة من الصور على حل المشكلة .

١٩٤ - وطالب الوزراء مجموعة الاتصال التابعة لبلدان عدم الانحياز بمواصلة إبقاء الوضع قيد الدراسة .

رابعا وعشرين - البحر الابيض المتوسط

١٩٥ - أكد الوزراء من جديد تأييدهم لعملية تحويل منطقة البحر الابيض المتوسط الى

منطقة سلم وأمن وتعاون خالية من الصراعات والمجابهة ، وأعربوا عن تأييدهم الراسخ لهدف تعزيز الامن والتعاون في حوض البحر الابيض المتوسط وفقا للبيانات السابقة الصادرة عن الحركة وللقرارات المتعلقة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة .

١٩٦ - واستعرض الوزراء الحالة السائدة في البحر الابيض المتوسط ، فلاحظوا بأسف الوجود المستمر لقوات عسكرية وبحرية لديها قدرات نووية في المنطقة مع وجود بؤر دائمة للازمات واستمرار أعمال الاحتلال والعدوان . وشددوا على أنه ليس هناك أي دافع او ذريعة يمكن أن يبرر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا أو التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة أو إيجاد أوضاع تؤدي الى مثل هذه النتائج .

١٩٧ - وناشد الوزراء جميع الدول ، وبوجه خاص الدول الاوروبية الاخرى المطلة على البحر الابيض المتوسط ، أن تحترم أحكام إعلان فاليتا ، ولاسيما ضرورة التقيد الصارم بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وحثوا تلك الدول على الامتناع عن استخدام أسلحتها وقواتها وقواعدها وتسهيلاتها العسكرية الاخرى ضد دول البحر الابيض المتوسط غير المنحازة ، وألا تسمح للقوات الاجنبية باستخدام أراضيها ومياهها الاقليمية ومجالاتها الجوية في الاعتداء على البلدان غير المنحازة .

١٩٨ - ولاحظ الوزراء بارتياح ازدياد الوعي في جميع البلدان المطلة على البحر الابيض المتوسط بضرورة بذل الجهود المشتركة من أجل حل الخلافات القائمة في المنطقة ، كما يظهر من المداولات التي تدور حول قضية الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط في الجمعية العامة للامم المتحدة وفي إطار مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا . وشدد الوزراء بصفة خاصة على ضرورة بذل المزيد من الجهود بحيث تنعكس التطورات الايجابية التي طرأت في أوروبا بشكل ملائم على منطقة البحر الابيض المتوسط . كما أبرزوا ضرورة توسيع نطاق جميع التدابير المتخذة في هذا الشأن ، وكذلك نطاق اتفاقات نزع السلاح مستقبلا - كي تشمل منطقة البحر الابيض المتوسط .

١٩٩ - ولاحظ الوزراء بارتياح أيضا ازدياد الاستعداد في صفوف الدول الاوروبية المطلة على البحر الابيض المتوسط للحوار والتعاون ، وأنه - طبقا لاحكام الفصل الخاص بالبحر الابيض المتوسط في وثيقة هلسنكي الختامية - وافقت الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا على عقد اجتماع بشأن البحر الابيض المتوسط في بالما دي مايوركا ، في عام ١٩٩٠ . ويهدف هذا الاجتماع إلى توسيع نطاق التعاون مع دول منطقة

البحر الابيض المتوسط غير المشتركة في المؤتمر والإسهام في تعزيز الثقة والامن في منطقة البحر الابيض المتوسط .

٣٠٠ - وأبدى الوزراء ترحيبهم بالقرارات التي اتخذها وزراء خارجية دول البحر الابيض المتوسط الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم المعقود في بريوني بيوغوسلافيا يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٧ كما أعربوا عن تاييدهم التام لها ولما تبع ذلك من أنشطة استندت إليها بهدف إجراء حوار صريح وبناء حول الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . ورحبوا بصورة خاصة بالجهود التي بذلت في أعقاب مؤتمر بريوني من أجل فتح حوار مع البلدان الاوروبية الاخرى ، ولاسيما البلدان المطلة على البحر الابيض المتوسط منها ، بغرض تعزيز العلاقات في منطقة البحر الابيض المتوسط عن طريق التعاون . وفي هذا الصدد ، رحب الوزراء بقرار عقد المؤتمر الوزاري القادم لدول البحر الابيض المتوسط الاعضاء في الحركة في مدينة الجزائر العاصمة في أوائل عام ١٩٩٠ .

٣٠١ - ورحب الوزراء بإنشاء اتحاد المغرب العربي في مراكش (المغرب) ، في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، الذي يضم الجزائر والجماهيرية العربية الليبية وموريتانيا والمغرب وتونس . وحيوا هذا الحدث كإسهام ذي بال في تحقيق أهداف حركة عدم الانحياز وكعامل من عوامل السلم والاستقرار والامن والتنمية في المنطقة .

خامسا وعشرين - عدوان الولايات المتحدة على الجماهيرية العربية الليبية

٣٠٢ - أشار الوزراء الى الاعلانات السابقة الصادرة عن الحركة وإلى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٨/٤١ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، وكرروا الاعراب عن تاييدهم الكامل للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وتضامنهم معها وطلبوا الى الولايات المتحدة الامريكية الالتزام بذلك القرار وتقديم ما يلزم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية من تعويضات مقابل ما لحق بها من خسائر بشرية ومادية . ولاحظوا بفزع أن الولايات المتحدة قد تذرعت بذريعة وجود مصانع مزعومة لإنتاج الاسلحة الكيميائية ، لشن اعتداءات جديدة على الجماهيرية العربية الليبية ، كان منها إسقاط طائرتين ليبيتين في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

سادسا وعشرين - أوروبا

٢٠٣ - رحب الوزراء بالجهود المبذولة من أجل تخفيف حدة التوتر في اوروبا حيث يوجد تركز شديد في الترسانات العسكرية وانقاسم للدول انقساما ملحوظا إلى كتل متنافسة يعرّض السلم والامن الدوليين للخطر . وفي هذا الصدد ، رأى الوزراء في الاتفاق الذي تم بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى حدثا ذا أهمية تاريخية بالنسبة الى مستقبل أوروبا .

٢٠٤ - كما أعرب الوزراء عن ارتياحهم لأن اجتماع فيينا المخصص لمتابعة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا أسفر عن اتفاقات محددة من شأنها أن تؤدي الى نزع السلاح وبناء الثقة والتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي وإلى إحراز تقدم في احترام حقوق الانسان . والامل معقود على أن تدفع المؤتمرات والاجتماعات الناتجة عن ذلك هذه العملية قدما وأن توسع نطاق التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على أساس من المساواة .

٢٠٥ - ولاحظ الوزراء بارتياح شديد أن البلدان المحايدة وغير المنحازة في أوروبا قد أسهمت إسهاما كبيرا وبناء في تحقيق الغرض المنشود . ويشكل تصميم هذه البلدان على تنفيذ مبادئ وأهداف الوثيقة الختامية ، وعلى تطوير عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا على أساس من المساواة ، عاملا هاما في تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب .

٢٠٦ - وشدد الوزراء على أن الامن في أوروبا - في الاطار الاعم للامن العالمي - يرتبط ارتباطا وثيقا بالامن في منطقة البحر الابيض المتوسط عموما ، وعلى ضرورة مد تدابير بناء الثقة في أوروبا كي تشمل منطقة البحر الابيض المتوسط . وفي هذا الصدد أكد الوزراء الدور الخاص الذي ينبغي أن تؤديه بلدان البحر الابيض المتوسط غير المنحازة في تعزيز الامن والتعاون في تلك المنطقة وحثوا هذه البلدان على أن تجري حوارا ، على قدم المساواة التامة مع الدول الاوروبية ، في كل ما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على الامن والتعاون في البحر الابيض المتوسط .

سابعا وعشرين - امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٠٧ - لاحظ الوزراء بارتياح عملية التشاور والتنسيق المتعاظمة فيما بين دول المنطقة . وفي هذا الصدد ، أعربوا عن ارتياحهم إزاء العمل الهام الذي قامت به 'الالية الدائمة للتشاور والتنسيق السياسي' ، وهي الالية التي أنشأتها الارجنتين وأوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك لصالح التعاون والتنسيق فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية وتعزيز قدرة تلك المنطقة على أن توفر بجهودها الذاتية حلولا لمشاكلها في ظل ممارستها الكاملة لسيادتها واستقلالها .

٣٠٨ - وأقر الوزراء بأن عمل 'آلية التنسيق والتشاور' يشكل مثلا من أمثلة التنسيق السياسي الذي من شأنه - بتوكيده هوية المنطقة واستقلالها الذاتي - الاسهام في توطيد سياسة عدم الانحياز في امريكا اللاتينية ؛ وفي هذا الصدد ، أعربوا عن تأييدهم لمؤتمر القمة المقبل للالية ، الذي سيعقد في ليما ، على مستوى روساء الدول .

٣٠٩ - وأبرز الوزراء بالمثل الدور المتعاظم والهام للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية باعتبارها آلية للتشاور والتنسيق والتعاون داخل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الشؤون الاقتصادية . كما أكدوا أهمية الحوار بين وزراء خارجية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهو الحوار الذي جرى بمناسبة اجتماعات مجلس المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وأكد الوزراء أن هذه العملية تتفق تماما ومبادئ عدم الانحياز .

٣١٠ - واعترفوا بأن الجهود الرامية الى تشجيع تكامل شعوب وحكومات أمريكا اللاتينية تشكل عملية اقتصادية وسياسية وثقافية لا تتجزأ تعزز القدرة التفاوضية للمنطقة في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية . وفي هذا الصدد أعربوا عن تأييدهم لشتى مشاريع التكامل القائمة ولاسيما مجموعة الاندين والاتحاد الكاريبي ورابطة تكامل امريكا اللاتينية . وللجهود الجاري بذلها على صعيد امريكا الوسطى . كما أعرب الوزراء عن ارتياحهم لقرار رؤساء البلدان الاعضاء في مجموعة الاندين وإحياء اتفاقية الاندين دون الاقليمية وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهم في المجالين السياسي والاقتصادي .

٣١١ - وأشار الوزراء الى القلق العميق الذي عبر عنه مؤتمر القمة الثامن في هراري إزاء الموقف السائد في امريكا الوسطى والذي مازال ، بالرغم من جهود بعض الدول في

المنطقة ، يشكل إحدى بؤر التوتر الرئيسية على الصعيد الدولي ويمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أن سياسات التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة مازالت تمارس واعربوا بصفة خاصة عن قلقهم إزاء استمرار اعمال العدوان والهجمات العسكرية وغيرها من أعمال إرهاب الدولة ضد سيادة واستقلال نيكاراغوا وسلامتها الاقليمية واستقرارها وحقها في تقرير المصير .

٢١٢ - وأشار الوزراء كذلك إلى أن الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز بشأن امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في جورج تاون من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٧ أصدر نداء جورج تاون للسلام ولاحظ فيه أن عملية إعادة البناء الاقتصادي وإقرار الديمقراطية ، وتحقيق الوحدة الاقليمية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتطلب السلم والاستقرار وأن الصراع القائم في امريكا الوسطى يعرضها للخطر مما يهدد مبادئ وقيم تعد جوهرية بالنسبة للمنطقة وسلامها وأمنها .

٢١٣ - واعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل للاتفاقيات التي وقعها رؤساء امريكا الوسطى الخمسة في كوستاديل سول ، بالسلفادور ، في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ وناشدوا المجتمع الدولي مساندة هذا الجهد الرامي الى تحقيق حل سلمي للصراع في امريكا الوسطى . كما لاحظوا بارتياح أن الخطوات التي اتخذتها حكومة نيكاراغوا تنفيذا لهذه الاتفاقيات تعتبر إسهاما فعالا في استتباب السلم والاستقرار في المنطقة ، ودعوا جميع الاطراف الى التقيد بنص الاتفاقيات وروحها .

٢١٤ - ولاحظ الوزراء بارتياح الجهود الاخيرة التي بذلتها اللجنة التقنية لبلدان امريكا الوسطى من أجل إعداد خطة مشتركة لتسريح أفراد قوات "الكونترا" وعودتهم الطوعية إلى وطنهم أو إلى إعادة توطينهم . وفي هذا السياق وجهوا التماسا عاجلا الى رؤساء دول امريكا الوسطى بالتصديق على الخطة المذكورة وتنفيذها في أقرب وقت ممكن .

٢١٥ - وحث الوزراء الامينين العامين للامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية على أن يقوما ، بمجرد التصديق على الخطة المشتركة ، بتشكيل اللجنة الدولية للدعم والتحقق لتنفيذ جميع الانشطة اللازمة من أجل جعل تسريح أفراد قوات "الكونترا" وإعادتهم الى وطنهم أو إعادة توطينهم ممكنا . وطلبوا الى الامينين العامين ، كذلك ، مواصلة تقديم المعونة والمساعدة الى حكومات امريكا الوسطى في الدفاع عن حقوق تقرير المصير الحر والاستقلال والسيادة والتنمية الاقتصادية .

٢١٦ - وبالمثل وجه الوزراء نداء الى حكومات امريكا الوسطى لكي تواصل ، على سبيل الوفاء التام باتفاقيات اسكيبولاس وكوستادل سول وبالتعاون مع مجموعة كونتادورا ، مداولاتها الرامية الى التوصل الى اتفاق اقليمي في مجال الامن ونزع السلاح .

٢١٧ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في امريكا الوسطى الذي يشكل خطوة الى الامام في عملية تهدئة المنطقة . وفي هذا الصدد شددوا على ضرورة اشتراك أعضاء الحركة والبلدان المانحة على أعلى مستوى ممكن في المؤتمر وحثوا البلدان المانحة على توفير الموارد اللازمة لدفع الانشطة الموجهة الى تلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين في امريكا الوسطى وتشجيع إيجاد حل شامل عن طريق الإعادة الى الأوطان .

٢١٨ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء موقف حكومة الولايات المتحدة التي تحاول ، متجاهلة أماني شعوب وحكومات امريكا الوسطى وفي تناقض صريح مع جو الحوار والتفاوض الذي يشجعه المجتمع الدولي ، أن تواصل سياسة التدخل التي تنتهجها بالاصرار على بقاء جماعات "الكونترا" في أراضي هندوراس للاستمرار في ارتكاب أعمال العدوان ضد سيادة نيكاراغوا وسلامة أراضيها ، وبما يخالف قرار رؤساء امريكا الوسطى بالسير قدما في وضع خطة مشتركة ، خلال ٩٠ يوما ، لتسريح أفراد قوات "الكونترا" لعودتهم طواعية مع أقاربهم الى وطنهم أو إعادة توطينهم في نيكاراغوا وبلد ثالث .

٢١٩ - كما أشار الوزراء الى أن اتفاق الحزبين الذي اعتمده كونغرس الولايات المتحدة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٩ بشأن اعتماد أكثر من ٦٠ مليون دولار لجماعات "الكونترا" ، ينتهك ميثاق الامم المتحدة - ولاسيما حظر توفير الموارد للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية - وقرار محكمة العدل الدولية في هذه المسألة ، ويعارض قرار رؤساء امريكا الوسطى القاضي بأن "المساعدة الانسانية الوحيدة الممكنة هي ما يقدم لأهداف وأغراض واردة في اعلان كوستا دل سول الصادر عن رؤساء امريكا الوسطى .

٢٢٠ - وأكد الوزراء من جديد تضامنهم مع نيكاراغوا وطالبوا بأن توقف حكومة الولايات المتحدة فورا جميع التهديدات والاعمال العدائية والتدابير الاقتصادية القسرية ضد نيكاراغوا وتتقيد بقرار محكمة العدل الدولية المؤرخ في ٢٧ حزيران يونيه ١٩٨٦ ، كما ناشدوا جميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز تزويد نيكاراغوا بما تحتاج إليه من دعم ومساعدة لأغراض تعميرها ولاسيما في مجال الطاقة .

٢٢١ - وقرر الوزراء أيضا الإبقاء على أنشطة مجموعة التسعة المعنية بأمريكا الوسطى والاسراع فيها بما يمكّن حركة بلدان عدم الانحياز من مواصلة الاسهام الفعال في عملية السلم في امريكا الوسطى .

٢٢٢ - وكرر الوزراء الاعراب عن قلقهم العميق إزاء التدهور المستمر للوضع في السلفادور والتدخل المتزايد من جانب دولة أجنبية مما أدى الى تكثيف وإطالة الصراع المسلح في جميع أنحاء البلد وأدى الى تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ولهذا ناشدوا جميع الدول ، طبقا لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة - الامتناع عن التدخل في الأوضاع الداخلية للسلفادور ، ووقف جميع شحنات الاسلحة ، أو أي شكل من أشكال المساعدات العسكرية . كما حثوا حكومة الولايات المتحدة على اتخاذ موقف بناء يؤيد التوصل الى حل سياسي في السلفادور .

٢٢٣ - ولاحظ الوزراء أن القوى الثورية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني تقدمت في ٦ نيسان/ابريل باقتراح جديد قائم على المبادئ الاساسية لعدم الانحياز يسعى إلى تسوية سياسية شاملة عن طريق المفاوضات للصراع في السلفادور من خلال اتفاق وطني يشجع إضفاء ديمقراطية على البلد وتطوير الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت وتحقيق نهاية حاسمة للحرب . وناشدوا الحكومة المعيلة للسلفادور ، جبهة فاربوندو مارتي للتحرر الوطني والجبهة الثورية الديمقراطية تشجيع التوصل الى اتفاق وطني يهيئ الظروف والاليات اللازمة لتمكين جميع القوى السياسية في البلد ، بما فيها جبهة فاربوندو مارتي ، من المشاركة في الحياة السياسية بتكافؤ في الفرص . كما أصروا على ضرورة مواصلة تنفيذ الاتفاقية الذي تم التوصل إليه في بنما سيتي بشأن الإجلاء المنظم للجرحى والمشوهين التابعين لجبهة فرناندو مارتي .

٢٢٤ - وأبدى الوزراء أسفهم لعدم إحراز أي تقدم في السلفادور في مراعاة حقوق الانسان وفي البحث عن الحل السلمي الذي كان متوقعا بعد توقيع اتفاقيات اسكيبولاس . وأكدوا أنه لا تزال هناك زيادة منذرة بالخطر في عدد انتهاكات حقوق الانسان نتيجة لزيادة الاعمال القمعية ضد النقابات والحركات العمالية الاخرى ومواصلة عمليات الاعتقال لاسباب سياسية وتكثيف أنشطة فرق الموت المرتبطة ببعض قطاعات جهاز الدولة . وأعربوا عن قلقهم إزاء الاذى الذي يلحق بالسكان المدنيين في كافة أرجاء البلد من جراء النزاع المسلح ، ولاسيما الناجم عن أعمال القصف والهجمات العسكرية والحصار العسكري التي تقوم بها القوات المسلحة ضد السكان المدنيين الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون .

٣٣٥ - وأكد الوزراء من جديد الحاجة الى التخلص من الاستعمار بجميع صوره وأشكاله في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأعادوا تأكيد التضامن الكامل لبلدان عدم الانحياز مع شعوب المنطقة التي لا تزال تعيش في حالة استعمار . ونتيجة لذلك طالبوا الدول الاستعمارية بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) فورا في هذه الأقاليم . كما أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء استخدام الدول الاستعمارية لبعض الأراضي في المنطقة كقواعد أو كموانئ للسفن التي تحمل أسلحة نووية ولتخزين هذه الأسلحة .

٣٣٦- وأدان الوزراء مرور السفن المزودة بأسلحة نووية والإبقاء على قواعد عسكرية وقوات أجنبية في امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على غرار القوات المرابطة في بورتوريكو ، و"غوانتانامو" وجزر مالفيناس . ولاحظوا بقلق اتجاه النية إلى استخدام جزيرة "ايستر" للأغراض العسكرية .

٣٣٧ - وأدان الوزراء بشدة تزايد التهديدات بالاعتداء على كوبا وانتهاك مياهها الاقليمية ومجالها الجوي ، لاسيما بطائرات التجسس فضلا عن عمليات الحصار المالي والائتماني والتجاري . وأدانوا أيضا البث الاذاعي المعادي الموجه من الولايات المتحدة إلى ذلك البلد ، وقرار الشروع في بث تليفزيوني للغرض نفسه . وأكدوا من جديد تضامن الحركة مع مطلب كوبا العادل الداعي الى أن تعيد الولايات المتحدة المنطقة المحتلة بطريقة غير مشروعة وهي قاعدة غوانتانامو البحرية ، مع تعويض شعب كوبا عما لحق به من أضرار مادية . كما طالبوا برفع الحصار الاقتصادي عن كوبا فورا وبلا شروط مع وقف سائر أنواع الضغط والمضايقة التي تمارس عليها من جانب حكومة الولايات المتحدة .

٣٣٨ - وأكد الوزراء من جديد أن بورتوريكو جزء لا يتجزأ من امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظرا لروابطها التاريخية والثقافية والجغرافية معهما . وكرروا الإعراب عن تأييدهم لحق شعب بورتوريكو ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وأحاطوا علما بالقرارات التي اتخذت في لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ، كما أكد الوزراء ولاية اللجنة على قضية بورتوريكو وحثوا اللجنة على إبقاء الحالة في ذلك الاقليم قيد الاستعراض .

٣٣٩ - وأكد الوزراء أنه لابد ، قبل إجراء أية مشاورات بشأن مركز بورتوريكو

السياسي ، من تهيئة الظروف اللازمة لضمان ممارسة شعب بورتوريكو لحقه في تقرير مصيره واستقلاله دون اي قسر أو ضغط . وأكد الوزراء ، في هذا السياق ، أنه ينبغي لجميع المشاورات أن تتم في إطار التنفيذ الكامل للضمانات التي ارساها القانون الدولي الساري وأحكام الامم المتحدة ، فضلا عن إطلاق سراح المناضلين الاستقلاليين المسجونين لاسباب سياسية والعفو عنهم دون شروط .

٢٣٠ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لشعب هايتي في كفاحه لاستعادة الحريات المدنية وحقوق الانسان والحقوق السياسية والاقتصادية في ذلك البلد ؛ كما أدانوا بشدة جميع مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية لهايتي ، التي قد تعوق الشعب عن ممارسة حقه في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي .

٢٣١ - وكرر الوزراء الإعراب عن تأييدهم لشعب سورينام وحكومتها وتضامنهم معهما في جهودهما الرامية الى صون استقلال البلد وسيادته .

٢٣٢ - وأكد الوزراء تضامنهم التام مع شعب بنما وحكومتها في جهودهما الرامية الى تدعيم استقلال بلدهما وسيادته وسلامته الاقليمية ، وحثوا الولايات المتحدة على احترام روح ونص المعاهدات المبرمة حول قناة بنما عام ١٩٧٧ والامتثال لها بالكامل وكذلك احترام حياد الممر المائي الرابط بين المحيطين . ورحبوا بالبلاغ الصادر عن مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في نيويورك في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ وأعربوا عن اسفهم للاعمال الرامية الى زعزعة الاستقرار والتدابير الاقتصادية القسرية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على جمهورية بنما مما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والمبادئ الاساسية لسياسة عدم الانحياز . وطلبوا الى الولايات المتحدة أن تلغي فورا جميع التدابير الاقتصادية والسياسية القسرية التي فرضت على جمهورية بنما وشعبها ، وأن تمتنع عن القيام بأي عمل ينتهك استقلال ذلك البلد وسيادته وسلامته الاقليمية ، كذلك أكدوا من جديد ما لشعب بنما من حق ، غير قابل للتصرف ، في تقرير نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون أي تدخل خارجي وأشاروا بقلق الى الزيادة غير المتناسبة في قدرة الولايات المتحدة العسكرية الهجومية في بنما ، مما يعرض للخطر الاستقرار السياسي وجهود السلام في المنطقة .

٢٣٣ - وفي ضوء الحالة السياسة الراهنة في بنما ، أعرب الوزراء عن أملهم في أن يتمكن الشعب البنمي من الإعراب بحرية عن ارادته ، على سبيل ممارسة حقوقه المدنية والسياسية بالكامل ودون أي ضغط أو تدخل أجنبي ، في إطار النظام السياسي والاقتصادي

والاجتماعي الذي اختاره الشعب البنمي نفسه ، وفي أن يقرر الشعب البنمي ذلك وحده ، دون ضغط أو تدخل أجنبي .

٢٣٤ - وحث الوزراء من جديد البلدان كافة على التقيد ببروتوكول المعاهدة المتعلق بالحياد الدائم لقناة بنما وعلى احترام حياد هذا الممر المائي الذي يربط بين المحيطين .

٢٣٥ - ولاحظ الوزراء بارتياح أن العلاقات بين غيانا وفنزويلا أخذت تزداد متانة عن طريق تعميق البرامج الحالية ووضع برامج جديدة للتعاون العملي . كما لاحظوا أن تمتين العلاقات يتبين في زيادة التبادل بين الرئيسين وعلى عدة أصعدة أخرى . ورحبوا بما أبدته كل من غيانا وفنزويلا من عزم على مواصلة وتعزيز عملية الحوار والتعاون . وفيما يتعلق بالخلاف بين البلدين ، رحب الوزراء بالتأكيدات الجديدة التي قدمتها مؤخرا كل من غيانا وفنزويلا بشأن تصميمهما على التعاون الكامل مع الامين العام للأمم المتحدة في الوفاء بالولاية المعهود بها إليه بموجب المادة الرابعة (٢) من اتفاق جنيف .

٢٣٦ - وكرر الوزراء تأييدهم الكامل لحق جمهورية الارجنتين في استعادة سيادتها على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات . وأشاروا الى العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن هذه القضية ، بما في ذلك أحدثها وهو القرار ٣٥/٤٣ ، ودعوا الى استئناف المفاوضات بين حكومتي الارجنتين والمملكة المتحدة بشأن هذا الموضوع . وفي معرض تأكيدهم من جديد للحاجة الى حل لمشكلة مالفيناس يراعي مصالح سكان الجزر ، لاحظ الوزراء بارتياح ما أبدته حكومة الارجنتين من استعداد لاحترام وضمان المحافظة على أسلوب حياة سكان الجزر وتقاليدهم وهويتهم الثقافية ، بما في ذلك ما تكفله الضمانات والتعهدات واللوائح التي يمكن التفاوض بشأنها .

٢٣٧ - وأشاد الوزراء بحكومة الارجنتين لنهجها البناء إزاء البحث عن حل سلمي ، بما في ذلك ما قدمته من مقترحات محددة بشأن إجراء مناقشات ثنائية يكون لها جدول أعمال مفتوح وبلا شروط مسبقة . وأوضحوا التعارض بين هذا الموقف وموقف المملكة المتحدة ورفضها المستمر تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة جزر مالفيناس ، وإعلانها المتعلق بمصايد الأسماك في جنوب غرب الاطلسي الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ ، مع استمرار تعزيز وجودها العسكري والبحري في المنطقة ، بما في ذلك ما أجرته من مناورات عسكرية في المنطقة ذاتها فيما بين ٧ و ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، فضلا

عن رفضها لمقترحات حكومة الارجنتين الداعية إلى إجراء حوار جديد تحت إشراف الامين العام للامم المتحدة يمهد الطريق نحو مفاوضات شاملة حول النزاع القائم بينهما . وقد شجب الوزراء جميع هذه الافعال التي تهدف الى الحفاظ على الوجود الاستعماري في جزر مالفيناس . وناشد الوزراء حكومة المملكة المتحدة الامتناع عن اتخاذ أي خطوة من جانب واحد قد تغير الحالة القائمة ما دامت قضية السيادة دون حل ، وقبول وتنفيذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة في هذا الشأن .

٢٣٨ - كذلك وأكد الوزراء من جديد أن الوجود البريطاني العسكري والبحري الضخم في منطقة جزر مالفيناس وجزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية ، التي يوجد بها مطار استراتيجي ، يسبب قلقا بالغا لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية ويعرض السلام للخطر ويؤثر تأثيرا ضارا على الاستقرار في المنطقة . وفي هذا السياق ، أشار الوزراء مرة أخرى الى أن إقامة قواعد ومنشآت عسكرية أخرى في الاقاليم التابعة ، امر يعوق تطبيق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥)) ويتنافى مع مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ومن القرار السالف الذكر .

٢٣٩ - وأعرب الوزراء مجددا عن تأييدهم القاطع لمطلب جمهورية بوليفيا المشروع والعادل بشأن استعادتها منفذا مباشرا ومفيدا الى المحيط الهادئ مع السيادة الكاملة عليه . وعلاوة على ذلك ، كرروا دعوتهم الى حكومة شيلي باستئناف المفاوضات مع حكومة بوليفيا بهدف إيجاد حل نهائي لمشكلة بوليفيا البحرية مع اقتناعهم بأن المجتمع الدولي مهتم بحل النزاع بتطبيق الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة وفي إطار أهداف حركة بلدان عدم الانحياز ، الامر الذي يبين روح الاخوة الامريكية اللاتينية ويساهم في زيادة التفاهم بين دول المنطقة .

٢٤٠ - ولاحظ الوزراء تصاعد نضال شعب شيلي من أجل حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية وأكدوا من جديد تأييدهم المطلق لتلك التطلعات المشروعة لشعب شيلي . وطالبوا بأن يضع المجلس العسكري حدا لجميع انتهاكاته لحقوق الانسان ، ولما يرتكبه من أعمال القمع ومن الجرائم التي أثارت الاستهجان على مستوى العالم . ورحب الوزراء مع الارتياح الكبير بالانتصار الشعبي الذي تحقق في استفتاء ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ وطالبوا بأن تُتخذ بسرعة ، نتيجة لهذا الانتصار الشعبي ، الخطوات اللازمة لإقامة الديمقراطية في ذلك البلد .

٢٤١ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لتعزز العملية الديمقراطية في المنطقة وأدوانوا العصابات الارهابية ، وإرهابيي المخدرات والعصابات شبه العسكرية التي تلجأ الى جميع أنواع العنف وتحاول زعزعة استقرار الحكومات الشرعية ، وتعوق حق الشعوب في تقرير مصيرها عن طريق الاعراب عن إرادة الشعب وتنتهك حقوق الانسان . وأعرب الوزراء في هذا السياق عن تأييدهم الكامل لحكومتي بيرو وكولومبيا اللتين تتعرضان لمثل هذه الهجمات وتكافحان من أجل تدعيم مؤسساتهما الديمقراطية .

٢٤٢ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم التام لاستقلال بليز وسلامتها الاقليمية وشددوا على أن أي تهديد باستعمال القوة ضد هذا البلد أو التهديد باستعمالها غير مقبول ورحبوا في هذا السياق باستئناف المفاوضات بين بليز وجمهورية غواتيمالا وأعربوا عن أملهم في أن تسفر المحادثات عن حل للمشكلة القائمة بين البلدين يتماشى مع وضع بليز كأمة ذات سيادة لا تنتهك وسلامة جميع أراضيها .

٢٤٣ - ولاحظ الوزراء أن معاهدة تلاتيلولكو أقامت منطقة يحظر فيها استحداث الاسلحة النووية أو صنعها أو نشرها أو تخزينها . وبغية تنفيذ المعاهدة تنفيذا سليما فإنه يتحتم تهيئة الظروف التي تؤدي الى انضمام جميع الدول في المنطقة الى المعاهدة . وأفضل السبل لتحقيق ذلك هو احترام الدول الحائزة للاسلحة النووية لاغراض وأحكام هذه المعاهدة . وفي هذا الصدد حث الوزراء جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية على الالتزام بأحكام البروتوكولات الاضافية الملحقة بالمعاهدة وأدانوا بشدة قيام أية دولة حائزة للاسلحة النووية بإدخال هذه الاسلحة الى المنطقة .

ثامنا وعشرين - منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي

٢٤٤ - كرر الوزراء ضرورة قيام جميع الدول ولا سيما الدول ذات الاهمية العسكرية وفقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١١/٤١ ، بالمراعاة الدقيقة لاعتبار منطقة جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون ، وأن تبدي استعدادها لاتخاذ التدابير العملية لضمان تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وإنهائه في نهاية الامر والامتناع عن إدخال الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الى المنطقة وعدم نقل المنافسات والمنازعات الاجنبية اليها . وفي هذا الصدد أحاطوا علما مع الارتياح بعقد الاجتماع الاول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي في مدينة ريو دي جانيرو خلال الفترة من ٢٥ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ والنتائج التي توصل اليها في مجال تعزيز ودعم التعاون فيما بين هذه الدول من أجل السلام والتنمية .

تاسعا وعشرين - تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٢٤٥ - رحب الوزراء بما تحقق من تقدم في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، ولكنهم أعربوا عن قلقهم البالغ لما تقوم به الدول الاستعمارية من إعادة وعرقلة الكفاح من أجل القضاء التام على الاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره . وفي هذا السياق أشادوا بالدور المشكور الذي تؤديه الامم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار وكذلك الإسهام القيم الذي قدمته حركة عدم الانحياز في النضال ضد الاستعمار .

٢٤٦ - ولهذا أكدوا من جديد إدانتهم الشديدة للدول الاستعمارية ، ودعوها الى أن تقلع في الحال عن استغلالها للموارد الطبيعية والبشرية في الاقاليم المستعمرة واستخدام بعضها في الاغراض العسكرية بما في ذلك تخزين و/أو نشر الاسلحة النووية التي لا تمثل فحسب عقبة خطيرة أمام ممارسة شعوب هذه الاقاليم لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وإنما تهدد كذلك أمنها وأمن الدول المجاورة المستقلة .

٢٤٧ - وعلاوة على ذلك أكد الوزراء من جديد اعتقادهم بأنه طالما ظلت آخر بقايا الاستعمار قائمة ، كما هو الحال في ناميبيا وكاليدونيا الجديدة وبورتوريكو وجزر المالفيناس وميكرونيزيا وغيرها من الاقاليم التابعة ، فإنه لن يمكن التغلب على النظام الاستعماري البغيض ، وطالبوا في هذا الصدد بالتنفيذ العاجل لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ولسائر قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

٢٤٨ - وكرر الوزراء الإعراب عن اقتناعهم بأن الكفاح من أجل الاستقلال الوطني هو وسيلة مشروعة لاستئصال الاستعمار على اختلاف أشكاله ومظاهره ، وحثوا جميع الدول على زيادة دعمها المادي والمعنوي والسياسي والدبلوماسي لحركات التحرر الوطني التي تكافح من أجل تقرير المصير والاستقلال ، طبقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٦٣٥ (د - ٢٥) .

٢٤٩ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم لاعمال لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ومساهمتها الفعالة في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٢٥٠ - وأشار الوزراء الى أن الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ستحل في عام ١٩٩٠ ورحّبوا باعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ للقرار ٤٧/٤٣ الذي تعلن فيه فترة العشر سنوات ١٩٩٠-٢٠٠٠ "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" وطلبوا الى الامين العام إعداد تقرير يسمح للجمعية العامة باعتماد خطة عمل تهدف الى إعلان عالم خال من الاستعمار في مطلع القرن الحادي والعشرين .

ثلاثين - الحق في التنمية

٢٥١ - رحب الوزراء باعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة في القرار ١٣٨/٤١ إعلان الحق في التنمية وأعربوا عن تأييدهم التام له ، وحثوا جميع أعضاء الحركة على الإسهام في تنفيذه ودعمه . وفي هذا الصدد أعربوا عن تقديرهم لفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالحق في التنمية (الذي أنشئ بمقتضى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤٩/١٩٨١) لما قام به من عمل وما أسهم به في هذا المجال .

٢٥٢ - وأيد الوزراء فكرة قيام الهيئات المعنية بالاستعراض بتقديم مقترحات وتوصيات لاتخاذ تدابير ملموسة تكفل تنفيذ الإعلان وتعزيزه .

٢٥٣ - وشدد الوزراء على ما للقرار الذي اعتمدته لجنة حقوق الانسان فيما يتعلق بالحق في التنمية من أهمية بالنسبة لبحث النتائج السلبية لمشكلة الديون وسياسات التكيف على حقوق الانسان لشعوب البلدان النامية .

واحدا وثلاثين - استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية

٢٥٤ - شدّد الوزراء مرة أخرى على الاهمية غير العادية للتعاون الدولي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في ميدان استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . وذكروا أن لهذا التعاون أهمية خاصة في المجالات التي يمكن أن تحقق فيها بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى قدرا أكبر من الاكتفاء الذاتي .

٢٥٥ - وأكد الوزراء من جديد حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطبيق وتطوير برامجها للاستخدام السلمي للطاقة النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما

يتوافق مع أولوياتها ومصالحها وحاجاتها . وشدّدوا على أنه ينبغي أن تتاح لجميع الدول فرصة الوصول دون عائق الى التكنولوجيا والمعدات والمواد ، وحرية حيازتها على أساس غير تمييزي من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية . وشجبوا الضغوط والتهديدات الموجهة ضد البلدان النامية بغرض منعها من متابعة برامجها من أجل تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية .

٣٥٦ - وأكد الوزراء مجددا أن عدم انتشار الاسلحة النووية ينبغي ألا يُتخذ ذريعة لمنع الدول من ممارسة حقها الكامل في حيازة وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية .

٣٥٧ - ورحّب الوزراء بعقد "مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية" في جنيف في الفترة من ٢٣ آذار/مارس الى ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، وخاصة باعتراف المؤتمر بأن الطاقة النووية يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ورفاهية الشعوب ، وأن التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية يجب أن يتحسن ويتسع ، إلا أنهم أعربوا عن أسفهم لعدم استطاعة المؤتمر التوصل الى اتفاق بشأن مبادئ التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية أو بشأن الوسائل والاساليب لتعزيز هذا التعاون .

ثانيا وثلاثين - الإرهاب الدولي

٣٥٨ - شعر الوزراء بقلق عميق إزاء تصعيد الاعمال الإرهابية على مستوى العالم ، بما في ذلك إرهاب الدولة بجميع أشكاله ، التي تعرّض للخطر حياة الابرياء أو تودي بها وتعرض الحريات الاساسية للخطر ، ولا سيما في حالات احتجاز الرهائن ، وتلحق ضررا كبيرا بالعلاقات الدولية ، وفي بعض الاحيان ، قد تعرض للخطر أمن الدول وصميم سلامتها الاقليمية . وأدانوا جميع هذه الاعمال ، سواء ارتكبها أفراد أو جماعات أو دول ، وعقدوا العزم على التصدي لها بكل وسيلة قانونية ممكنة . وطلبوا الى جميع الدول الوفاء بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي والامتناع عن تنظيم الاعمال الإرهابية التي تجري في دول أخرى أو التحريض أو المساعدة عليها أو المشاركة فيها ، أو قبول القيام بانشطة في أراضيها تشجع ارتكاب مثل هذه الاعمال . وفي هذا الصدد ، حثوا جميع الدول التي لم تنضم بعد الى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع أن تفعل ذلك وأن تلتزم بها التزاما تاما . وأعربوا عن تصميمهم على اتخاذ تدابير صارمة

وفعالة - سواء على الصعيد الوطني أو من خلال التعاون الدولي - لمنع جميع هذه الاعمال الإرهابية والقضاء عليها . وفي هذا الصدد ، وجه الوزراء نداء عاجلا من أجل الإفراج الآمن والسريع عن جميع الرهائن والاشخاص المختطفين أيا كانت الجهة التي يحتجزون فيها وأيا كان مختطفوهم . واتفق الوزراء أيضا على إيلاء اهتمام خاص بالصلة المتزايدة والخبيثة التي تربط بين الجماعات الارهابية والاتجار بالمخدرات . كما أعربوا عن قلقهم العميق إزاء الاعمال الارهابية داخل الدول ، ولا سيما النتائج الخطيرة المترتبة على الاعمال الارهابية التي تنتهك حقوق الانسان ، وخاصة حق جميع المواطنين في الحياة ، وتدمر الهياكل الاساسية المادية والاقتصادية وإزاء محاولات زعزعة الحكومات المشكلة بطريقة شرعية .

٣٥٩ - وأعاد الوزراء تاكيد تأييدهم لقراري الجمعية العامة للامم المتحدة ٤٠/٦٠ و ٤٢/١٥٦ ، وشددوا على أن الكفاح المشروع الذي تخوضه الشعوب الخاضعة للنظم الاستعمارية والعنصرية وكافة أشكال الاحتلال والسيطرة الاجنبية الاخرى ، وحركات تحريرها الوطنية ، ضد مضطهديها وفي سبيل تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز ، لا يمكن بأي شكل من الاشكال اعتباره ارهابا أو مقارنته بالاعمال الارهابية . وتحقيقا لهذه الغاية ، تسلم بلدان عدم الانحياز بأن فعالية الكفاح ضد الارهاب يمكن أن تعزز بوضع تعريف متفق عليه عموما للإرهاب الدولي . وفي هذا السياق ، أيد الوزراء مبدأ عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الامم المتحدة لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين الكفاح المشروع للشعوب من أجل التحرر الوطني .

٣٦٠ - وأكد الوزراء من جديد أن الارتزاق عنصر أساسي من عناصر الارهاب الدولي ، ويشكل جريمة دولية . وأدان الوزراء أنشطة المرتزقة في عدد من بلدان عدم الانحياز ولا سيما البلدان الافريقية ، مما أخل بسلم وسيادة واستقرار تلك البلدان . كما أشار الوزراء الى مختلف قرارات منظمة الوحدة الافريقية ومشروع الامم المتحدة بشأن اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ، وحثوا جميع البلدان وخاصة البلدان الغربية على الوفاء بالتزاماتها بموجب شتى الاتفاقيات الدولية وذلك بحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم وتوجيههم والسماح لهم بالمرور عبر أراضيها وبمعاقبتهم بصرامة عند القبض عليهم .

٣٦١ - ورحب الوزراء ببدء نفاذ اتفاقية قمع الارهاب فيما بين الدول الاعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي .

ثالثا وثلاثين - عدم العدوان وعدم التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية

٣٦٣ - أشار الوزراء الى أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تحرم العدوان والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية ، الى الالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، الأمر الذي يشكل دعامة فلسفة التعايش السلمي الذي تنادي به بلدان عدم الانحياز .

٣٦٤ - ولاحظوا بقلق بالغ أن الأعمال العدوانية واللجوء الى التهديد باستعمال القوة او استعراضها أو استعمالها قد تفاقما في السنوات الأخيرة وأنها ، الى جانب تسببها في خسائر بشرية ومادية بالغة ، شكلت تهديدا للسلم والأمن الدوليين ولتماسك حركة بلدان عدم الانحياز وفعاليتها وتضامنها . وأعلنوا أن الحرب العدوانية في العلاقات الدولية تعد أخطر انتهاك للقانون الدولي ومبادئ عدم الانحياز ، كما أنها جريمة ضد الانسانية تترتب عليها مسؤولية دولية . وأعلنوا أيضا أن تنفيذ تدابير عقابية جماعية دولية تعتمد وفقا لميثاق الأمم المتحدة إزاء أعمال العدوان سوف يؤدي الى تعزيز واحترام مراعاة القانون الدولي .

٣٦٤ - وأعرب الوزراء عن قناعتهم بأن موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، خلال دورتها الثانية والاربعين ، على إعلان تعزيز فعالية مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية من شأنه أن يسهم في تحسين العلاقات الدولية ، وحثوا المجتمع الدولي على أن يعمل من أجل تنفيذه .

رابعا وثلاثين - تسوية المنازعات بالوسائل السلمية

٣٦٥ - لاحظ الوزراء بقلق أن المنازعات والصراعات بين البلدان غير المنحازة ظلت بلا حل في السنوات الأخيرة وأن بعضها ما زال يسبب خسائر بشرية ومادية جسيمة للبلدان المعنية ويهدد سلمها وأمنها واستقرارها وتقدمها كما يعرض للخطر تماسك حركة بلدان عدم الانحياز وفعاليتها وتضامنها . واعتبر الوزراء استمرار هذه الظاهرة السلبية مقوضا لجهود حركة عدم الانحياز في أداء دور بنّاء وإيجابي أكبر ، تدعيما للسلم والأمن الدوليين .

٣٦٦ - وأكد الوزراء من جديد أن مبدأي الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو

استعمالها وحل المنازعات بالوسائل السلمية يظلان الاساس الذي تقوم عليه فلسفة التعايش السلمي التي تنادي بها بلدان عدم الانحياز .

٢٦٧ - وكرّر الوزراء الإعراب ، في هذا الصدد ، عن الحاجة الى التقيد الصارم بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ومبادئ التعايش السلمي ، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم تجزئتها ؛ وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ؛ والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ؛ واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي .

٢٦٨ - وحث الوزراء جميع البلدان غير المنحازة على أن تلتزم بقرارات ومقررات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة وتنفيذها ، وأن تستفيد من إجراءات التسوية السلمية للمنازعات على النحو المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة .

٢٦٩ - ورحّب الوزراء بتشكيل فريق عامل مفتوح العضوية معني بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، من أجل دراسة المقترحات وورقات العمل المقدمة بشأن موضوع التسوية السلمية للمنازعات وكذلك أية مقترحات أو ورقات أخرى تقدم في المستقبل ، بغرض إعداد تقرير شامل ملائم ووضع توصيات بشأن الموضوع ، للنظر فيها في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات عام ١٩٨٩ .

٢٧٠ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بتقرير رئيس مكتب التنسيق عن الاعمال التحضيرية لاجتماع وزراء بلدان عدم الانحياز المعني بالسلم والقانون الدولي ، المقرر عقده في لاهاي في الفترة من ٢٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وستكون المشاركة الكاملة لجميع أعضاء الحركة بشيرا بنجاح هذا الاجتماع .

خامسا وثلاثين - عدم التدخل بجميع أشكاله

٢٧١ - لاحظ الوزراء بقلق بالغ أن سياسات التدخل بمختلف أشكاله والضغوط والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ما زالت تمارس ضد العديد من بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة الى السلم والامن . وأكدوا من جديد أن انتهاك مبادئ عدم التدخل بكل صوره في الشؤون الداخلية للدول لا يمكن تبريره أو قبوله تحت أي ظرف من الظروف . وأكدوا حق جميع الدول في متابعة تنميتها الاقتصادية أو السياسية بلا ترهيب أو إعاقة أو ضغوط .

٢٧٢ - وطلب الوزراء الى جميع الدول الامتثال لإعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول الذي يتضمنه قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٠٣/٣٦ واحترام مبادئه في تعاملها مع الدول الاخرى .

٢٧٣ - وفي حين كرّر الوزراء الإعراب عن التزام الحركة بحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، دعوا الى وقف محاولات بعض الدول لاستغلال قضية حقوق الانسان كوسيلة للتدخل السياسي في شؤون أعضاء الحركة والعدوان عليهم .

سادسا وثلاثين - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٢٧٤ - أعاد الوزراء بقوة تأكيد التأييد الكامل لحركة بلدان عدم الانحياز لغايات اليونسكو وأهدافها ودورها بوصفها المحفل الدولي العالمي والاكثر ملاءمة لتحقيق التعاون الدولي في ميادين التربية والعلم والثقافة والإعلام . وأكدوا أن البرامج والانشطة المنفذة في إطار ولاية اليونسكو ينبغي أن تعبّر عن مصالح جميع البلدان وتطلعاتها وقيمها الاجتماعية والثقافية .

٢٧٥ - ورأى الوزراء أن الطابع العالمي لليونسكو ذو أهمية قصوى بالنسبة لتحقيق مرامي وأهداف هذه المنظمة . وفي هذا الصدد ، أعربوا عن أملهم في أن تعيد الدول التي انسحبت من اليونسكو النظر في قرارها .

٢٧٦ - ولاحظ الوزراء بارتياح نتائج المؤتمر العام الرابع والعشرين لليونسكو الذي عُقد في باريس في تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، وأعربوا عن تأييدهم الكامل لجميع البرامج والانشطة التي اتخذ المؤتمر قرارا بشأنها ، وتصميمهم التام على العمل على تنفيذها .

سابعا وثلاثين - حق الدول في الحفاظ على تراثها الثقافي والقومي

٢٧٧ - أكد الوزراء حق بلدان عدم الانحياز في حماية ثقافتها والمحافظة على تراثها القومي اللذين يشكلان حجر الزاوية لدعم هويتها الثقافية . ونادوا باتخاذ تدابير من شأنها الحفاظ على ممارستها لهذا الحق كاملا وبكل حرية . ولهذا قرر الوزراء إيلاء

مزيد من الاهتمام لهذه القضية في الامم المتحدة واليونسكو والهيئات الاخرى ذات الصلة باعتبارها امتدادا لعملية إنهاء الاستعمار .

٣٧٨ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم لليونسكو واللجنة الحكومية الدولية المعنية برد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية أو ردها في حالة حيازتها بصورة غير مشروعة ، على ما قامتا به من أعمال .

٣٧٩ - وأكد الوزراء من جديد حق بلدان عدم الانحياز في استعادة ممتلكاتها الثقافية بما في ذلك الآثار القديمة والسجلات التي تتعلق بتراثها القومي والتي سلبت منها .

شامنا وثلاثين - <u>النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال</u>

٣٨٠ - أكد الوزراء من جديد ضرورة زيادة تكثيف التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في مجال الاعلام ووسائط الاعلام الجماهيري بغية إنشاء النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال الذي يقوم على أساس التدفق الحر والمتوازن للمعلومات ، والإسراع بالقضاء على أوجه التفاوت في إمكانيات الاتصال ، نظرا لما يؤدى اليه ذلك التفاوت في عصر يتسم بالتقدم التكنولوجي السريع من اختلالات جديدة ولما يضعه من عراقيل جديدة ومعقدة أمام إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية الاعلام والاتصال العالمية .

٣٨١ - وسلم الوزراء بأهمية مجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز ودوره البارز في الكفاح من أجل إنهاء الاستعمار في مجال الاعلام وإقامة نظام دولي جديد للاعلام والاتصال باعتباره وسيلة من وسائل التبادل والتعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز . ودعوا الى بذل مزيد من الجهد من أجل دفع عجلة هذه العملية . وأعربوا كذلك عن تأييدهم للمشروع الجديد للمجمع بشأن الاعلام الاقتصادي والذي يتوافق مع احتياجات بلدان عدم الانحياز في مجال تبادل المعلومات الاقتصادية والتجارية والمالية .

٣٨٢ - وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بالنتائج التي حققها المؤتمر الرابع لمجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هافانا خلال الفترة من ١٧ الى ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٦ والاجتماع الثاني عشر للجنة التنسيق لمجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز الذي عُقد في ليما خلال الفترة من ٣٠ الى ٣٢ آب/أغسطس ١٩٨٧ .

٢٨٣ - ورحب الوزراء بمقررات المؤتمر الثاني لوزراء الاعلام في بلدان عدم الانحياز ، الذي عُقد في هراري في الفترة من ١٠ الى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ بشأن تطوير التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز في مجال الاعلام وفي توفير أساس واسع للأنشطة في المستقبل .

٢٨٤ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للأنشطة التي يضطلع بها المجلس الحكومي الدولي لتنفيذ مقررات مؤتمر وزراء الاعلام في بلدان عدم الانحياز . وفي هذا السياق ، أحاطوا علما بصفة خاصة بالاجتماع التاسع للمجلس الحكومي الدولي الذي عُقد في هراري يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

٢٨٥ - وشدد الوزراء على ضرورة إعطاء دفعة جديدة لأنشطة منظمة إذاعات بلدان عدم الانحياز وأكدوا أهمية تعزيز التعاون وتبادل البرامج بين منظمات وسائط الاعلام الالكترونية في بلدان عدم الانحياز .

٢٨٦ - وأحاط الوزراء علما ، مع الارتياح ، بقيام عدد من البلدان بتخفيض تعريفات الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي توخاه مؤتمر القمة السابع في نيودلهي ومؤتمر القمة الثامن في هراري ؛ وحثوا جميع بلدان عدم الانحياز على تنفيذ هذا القرار الهام لجعل المعلومات تتدفق بحرية أكبر فيما بين بلدان عدم الانحياز .

٢٨٧ - ورأى الوزراء أنه من الضروري والمفيد للغاية لبلدان عدم الانحياز أن تعمل ، من خلال المؤسسات القائمة مثل وكالة أنباء عموم افريقيا (بانا) ومنظمة إذاعات بلدان عدم الانحياز والمجلس الحكومي الدولي ، على التبادل الفعلي فيما بينها للمعلومات المتعلقة بالتطورات التكنولوجية التي تؤثر على الاعلام والاتصال ، وأن تهيئ الوسائل الكفيلة بتقاسم الدراية والخبرة الفنية في مجال التكنولوجيا المتعلقة بالاعلام والاتصال ، بروح المساعدة المتبادلة والاعتماد على الذات .

٢٨٨ - وأحاط الوزراء علما بنتائج المؤتمر الثالث لمنظمة إذاعات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في ليماسول (خلال الفترة من ١١ الى ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧) ، وأعربوا عن ارتياحهم للصحوة التي شهدتها أنشطة هذه المنظمة التي تضطلع بدور هام في النهوض بالنظام الدولي الجديد للاعلام والارتقاء بمبادئ حركة عدم الانحياز . ودعوا الى تكثيف الجهود في هذا السبيل وأكدوا مساندتهم التامة لمنظمة إذاعات بلدان عدم الانحياز .

٢٨٩ - وهنأ الوزراء وكالة أنباء عموم افريقيا (بانا) لاسهامها القيّم في محاربة الاعلام المضلل لاولصالح إنهاء الاستعمار وإعادة تشكل الهيكل الاعلامي ، بهدف إقامة نظام دولي جديد للاعلام والاتصال ، أساسه العلاقات السلمية والعادلة ، وشجعوا وكالة أنباء عموم افريقيا على مواصلة العمل في هذا الاتجاه .

٢٩٠ - كما لاحظ الوزراء بارتياح التطور المثمر للتعاون بين حركة بلدان عدم الانحياز واليونسكو ، ولا سيما في مجالات الاعلام والتربية والعلم والثقافة ، وهنأوا اليونسكو على أنشطتها المنتظمة وجهودها المبذولة من أجل إقامة نظام دولي جديد للاعلام والاتصال .

٢٩١ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم لتعاون اليونسكو مع بلدان عدم الانحياز ، ولا سيما فيما يتصل بالدراسات المعنية بمشاكل الاعلام والاتصال ، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بتحقيق تدفق للمعلومات أكثر توازنا بكثير بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وحثوا جميع الدول على اتخاذ كل ما يلزم من الخطوات لتعزيز دور اليونسكو .

٢٩٢ - واتفق الوزراء على الحاجة الى تعزيز التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة ، بغية تطبيق مبادئ النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال ، واتفقوا على دعم إدارة شؤون الاعلام بالامم المتحدة حتى تتمكن من زيادة المعلومات التي تأخذ شكل مطبوعات ومواد سمعية - بصرية ، وزيادة الوعي العام للقضايا التي تهم بلدان عدم الانحياز ؛ وكفالة تغطية أكثر ترابطا ومعرفة أفضل في المجالات ذات الاولوية ، مثل قضايا السلم والامن الدوليين ، ونزع السلاح ، وعمليات صيانة السلم وصنعه ، وإنهاء الاستعمار ، وقضية فلسطين ، والممارسات الاسرائيلية التي تنتهك حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة ، وناميبيا ، وجنوب افريقيا ، وتعزيز حقوق الانسان ، وحق الشعوب في تقرير المصير ، والفصل العنصري والتمييز العنصري ، وتدعيم التحولات الديمقراطية في العالم ، وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واشتراك المرأة في الكفاح من أجل تحقيق السلم والتنمية ، وإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والنظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال . وأثنوا ، بمزيد من التقدير ، على الدور الايجابي الذي تضطلع به الامم المتحدة واليونسكو في دعم التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز في هذا المجال .

٢٩٣ - وأدان الوزراء استخدام الإذاعة كوسيلة لبث الدعاية العدائية من دولة ضد أخرى ، سواء كانت عضوا في حركة عدم الانحياز أو لم تكن عضوا فيها ، لان ذلك يُعد

عملا منافيا للمبادئ الاساسية للحركة وللنظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال كما أنه ينتهك القواعد والاعراف الدولية في مجال البث الاذاعي ، المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي . وطالب الوزراء أيضا بأن تتوقف على الفور جميع الإذاعات العدائية الموجهة الى بلدان عدم الانحياز .

٢٩٤ - وجدد الوزراء دعوتهم الى أعضاء الحركة لتقديم مجموعات كاملة من الوثائق المعتمدة لجميع اجتماعات عدم الانحياز التي ستعقد مستقبلا في بلدانهم الى مركز وثائق عدم الانحياز في كولومبو ، بوصفه المركز الذي تُودع فيه الوثائق المتعلقة بمؤتمرات واجتماعات حركة عدم الانحياز .

٢٩٥ - وحث الوزراء على ضرورة وجود تفاعل وتبادل للخبرات على أساس منتظم ومستمر بين العاملين في وسائط الاعلام والعاملين في مجال التدريب في بلدان عدم الانحياز .

تاسعا وثلاثين - الامم المتحدة

٢٩٦ - أعرب الوزراء عن ارتياحهم لفوز قوات الامم المتحدة لصيانة السلم بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٨ . وشددوا على أن منح الجائزة يشكل دليلا آخر على تزايد الاعتراف بالدور الذي لا غنى عنه الذي تقوم به الامم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين .

٢٩٧ - وأكد الوزراء مجددا اقتناعهم بأن الايمان بالامم المتحدة أساسي لحركة بلدان عدم الانحياز وبأن الامم المتحدة تمثل أنسب المحافل الدولية نظرا لما تقوم به من دور رئيسي في صون السلم والامن الدوليين وتسوية المنازعات والازمات الدولية بالوسائل السلمية ؛ وتحقيق ممارسة حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الاجنبي ؛ وتعزيز التعاون الدولي في جميع الميادين على أساس من المساواة في السيادة بين الدول ؛ وإقامة علاقات اقتصادية منصفة وعادلة ، وكذلك تعزيز التعايش السلمي ، والانفراج العالمي ، ونزع السلاح والتنمية . واعترف الوزراء بأن الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة حققت نتائج هامة في كثير من ميادين العلاقات الدولية وأسهمت في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البلدان والشعوب . وأعلنوا أن اعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ، الذين يشكلون الغالبية العظمى من أعضاء الامم المتحدة والذين يتمسكون بمبادئها بحزم ، عاقدون العزم على صون منجزات هذه المنظمة العالمية وتعزيزها والنهوض بدور نشط في محافل منظومة الامم المتحدة ، بغية بلوغ أهداف الحركة ومقاصدها .

٢٩٨ - وقد أثبتت التطورات في العلاقات الدولية أنه لا يمكن الاستغناء عن دور الامم المتحدة كما أثبتت أهمية المنظمة لتحقيق التطلعات الحقيقية للحركة ، التي تتوخى تعزيز نهج تعددي أكثر ديمقراطية في حل المشاكل الدولية . وينبغي أن تزيد الحركة جهودها لتدعيم الحوار السياسي داخل الامم المتحدة ، وتعيد تأكيد دور الامم المتحدة كمحفل لصون السلم وحل المشاكل العالمية . كما أعربوا عن تصميم بلدان عدم الانحياز على المساهمة بصورة كاملة في أنشطة الامم المتحدة في تعاون مستمر مع البلدان الاخرى .

٢٩٩ - وأعرب الوزراء مرة أخرى عن بالغ قلقهم للمحاولات المتكررة التي تُبذل لإضعاف وتقليص دور منظومة الامم المتحدة وتقويض مبادئ المساواة في السيادة والعمل الديمقراطي التي تقوم عليها المنظومة . ورأوا أن أية أزمة تواجه الامم المتحدة مرجعها عدم الالتزام بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده . وأعربوا عن أسفهم لما تلقاه مقررات الامم المتحدة وقراراتها من تجاهل متزايد مما يضعف دورها كمحفل للمداولة والتفاوض بشأن القضايا السياسية والاقتصادية الهامة . وأعربوا عن استيائهم للامتناع عن سداد الاشتراكات المقررة بقصد تغيير طابع منظمة الامم المتحدة الاساسي ومقاصدها الاساسية . وفي هذا السياق كرروا الاعراب عن رأيهم في أن أي امتناع عن دفع الاشتراكات المقررة للامم المتحدة يمثل اخلالا متعمدا بالالتزامات المترتبة بموجب الميثاق الذي هو معاهدة عالمية انضمت اليها الدول رسميا بمحض إرادتها ، ولذلك فإنه يُقوض أساس النظام القانوني الدولي .

٣٠٠ - وتعهد الوزراء بالاستمرار في الالتزام بميثاق الامم المتحدة التزاما تاما وناشدوا جميع الدول احترام قرارات ومقررات الامم المتحدة وتنفيذها .

٣٠١ - وشدد الوزراء على أن الازمة المالية المستمرة التي تعاني منها الامم المتحدة ينبغي معالجتها سياسيا وبصورة شاملة ومتكاملة . ودعوا جميع الدول الاعضاء إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة وبذل قصارى الجهود لإيجاد حل نهائي لهذه الازمة . وناشدوا جميع الدول احترام وتنفيذ مقررات الامم المتحدة وقراراتها بشأن هذه المسألة ، ولاسيما قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٣ .

٣٠٢ - وكرر الوزراء الإعراب عن التزام بلدان عدم الانحياز بعملية الإصلاح الحالية وأكدوا في نفس الوقت أن أية عملية إصلاح يجب أن تستهدف تدعيم المنظمة حتى يمكنها بلوغ أهدافها ومقاصدها بصورة أكثر كفاءة وفعالية . ولذلك فقد رأوا أن أي اقتراح

ينجم عنه تأثير سلبي على إنجاز البرامج ، وخاصة تلك الموجهة نحو تنمية البلدان النامية ، هو انتهاك غير مقبول لنص وروح قراري الجمعية العامة ٣١٣/٤١ و ٣١١/٤٢ .

٣٠٢ - وأعرب الوزراء عن مساندتهم الكاملة للجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية بإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ودعوا ، في هذا السياق ، بلدان عدم الانحياز إلى الاستمرار في التنسيق الوثيق بين مواقفها بالتشاور مع مجموعة الـ ٧٧ في هذا الشأن بغية تدعيم دور الأمم المتحدة عن طريق عملية إصلاح ورفع كفاءة سير العمل فيها ومن أجل التنفيذ الكامل لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٨ بشأن إعادة إنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣٠٤ - وأعرب الوزراء عن إيمانهم بأن هناك حاجة عاجلة إلى إجراء استعراض شامل للتوزيع الحالي للمقاعد في الأجهزة والهيئات المختلفة للأمم المتحدة بغية تحقيق تمثيل إقليمي عادل .

٣٠٥ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم وتأييدهم للأمين العام للأمم المتحدة لما يبذله من مساعٍ صادقة بغية تعزيز دور الأمم المتحدة وكفاءتها .

أربعين - تعزيز العمل الجماعي

٣٠٦ - أكد الوزراء من جديد ، بعد أن استعرضوا الوضع الدولي ، المسؤولية التاريخية التي تقع على كاهل حركة عدم الانحياز في مجال تعزيز السلم والانفراج والأمن الجماعي وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية . وقرروا اتخاذ مزيد من التدابير الرامية إلى العمل الجماعي بغية تعزيز نفوذ حركة عدم الانحياز وزيادة دورها في الشؤون العالمية ، وخصوصا فيما يتعلق بدعم الالتزام الكامل بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بوصفها أسس التعايش السلمي فيما بين الدول . وشددوا أيضا على ضرورة بذل قصارى الجهود لكفالة تنفيذ الالتزامات الواردة في هذا الإعلان على النحو الواجب في إطار الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى .

٣٠٧ - وشدد الوزراء مجددا على،صحة وسلامة التدابير التي أُقرّت ، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز ، في مؤتمر القمة بالجزائر والمؤتمر الوزاري فيما من أجل تعزيز التضامن والمساعدة المتبادلة فيما بين بلدان عدم الانحياز التي تواجه تهديدات ضد سيادتها واستقلالها وتنميتها وأمنها .

٣٠٨ - وأكد الوزراء من جديد جدوى التدابير الرامية إلى العمل الجماعي التي نص عليها القرار رقم ٣ الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات الذي عقد في مدينة الجزائر . وأشاروا إلى أن صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري الذي أنشاه مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز في هراري ، يجسد على نحو ملموس مُثُل هذا العمل الجماعي .

٣٠٩ - ودعا الوزراء مكتب التنسيق إلى مضاعفة جهوده الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون المتبادل فيما بين بلدان عدم الانحياز ، بما في ذلك توحيد العمل في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى ، وتحديد أنسب شكل للتشاور لتحديد الطريقة التي ينبغي بها تطبيق هذا الإعلان . وطالبوا أيضا باتخاذ ما يلزم من تدابير لتعزيز وتنسيق العمل المشترك الذي من شأنه أن يصون الدور النشط والفعال لسياسات عدم الانحياز ، وبخاصة في ضوء التطورات الاخيرة .

٣١٠ - وأكد الوزراء - من جديد اقتناعهم بأن قدرة الحركة على العمل الجماعي تشكل الاداة الرئيسية لتطبيق سياسة عدم الانحياز والمقررات الواردة في الوثائق الختامية لاجتماعات الحركة كافة . وفي هذا الصدد ، أشاروا إلى أن إعلان هراري بشأن تعزيز العمل الجماعي قد كلف مكتب التنسيق بمهمة إجراء مشاورات تهدف إلى تحديد الاسلوب الذي ينبغي أن يُنفَّذ به الإعلان . وطالب الوزراء مكتب التنسيق بأن يضع مبادئ توجيهية محددة لتشغيل آلية العمل الجماعي ، كما هو وارد في الإعلان المذكور وبأن يُقدم تقريرا بشأن هذا الموضوع إلى مؤتمر القمة التاسع . وأعربوا عن ارتياحهم لقيام المكتب بتنفيذ جميع الإجراءات التي عهدت إليه بها قمة هراري واجتماع نيقوسيا الوزاري .

ثانيا - الإعلان الاقتصادي

المحتويات

		الفقرات
اولا	- مقدمة	١
ثانيا	- الحالة الاقتصادية العالمية	٢ -٩
ثالثا	- إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد	١٠ -١٣
رابعا	- استراتيجية للمفاوضات الاقتصادية الدولية	١٤ -٢٠
خامسا	- الاستراتيجية الإنمائية الدولية	٢١ -٣٣
سادسا	- القضايا النقدية والمالية ونقل الموارد	٣٤ -٣٦
سابعا	- الديون الخارجية والتنمية	٣٧ -٤٥
ثامنا	- التجارة والمواد الخام	٤٦ -٧٣
تاسعا	- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	٧٤ -٧٥
عاشرا	- الأغذية والزراعة	٧٦ -٨٦
حادي عشر	- الطاقة	٨٧ -٩١
ثاني عشر	- العلم والتكنولوجيا	٩٢ -٩٩
ثالث عشر	- التصنيع	١٠٠-١٠٤
رابع عشر	- الاتصالات السلكية واللاسلكية	١٠٥-١٠٧
خامس عشر	- السيادة على الموارد الطبيعية	١٠٨-١١٠
سادس عشر	- قانون البحار	١١١-١١٥
سابع عشر	- الشركات عبر الوطنية	١١٦-١١٨
ثامن عشر	- البيئة وغيرها من الجوانب النوعية للتنمية	١١٩-١٢٠
تاسع عشر	- السنة الدولية لإيواء المشردين	١٢١-١٣٣
عشرين	- دور المرأة في التنمية	١٣٤-١٣٧
واحدا وعشرين	- التصحر وتقديم المعونة إلى ضحايا الجفاف	١٣٨-١٤٣
ثانيا وعشرين	- تقديم المساعدة إلى بنغلاديش في أعقاب الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل	١٤٤
ثالثا وعشرين	- تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان	١٤٥
رابعا وعشرين	- تقديم المساعدة إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في أعقاب الأمطار الغزيرة والفيضانات	١٤٦
خامسا وعشرين	- حالة اللاجئين والمشردين في افريقيا	١٤٧-١٥١
سادسا وعشرين	- الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني	١٥٢-١٥٦

المحتويات

	الفقرات
سابعا وعشرين - الاحوال المعيشية للمواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل	١٥٧-١٥٨
ثامنا وعشرين - الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا	١٥٩-١٦٤
تاسعا وعشرين - عقد النقل والاتصالات في افريقيا	١٦٥
ثلاثين - عقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ	١٦٦
واحدا وثلاثين - أقل البلدان نموا	١٦٧-١٦٩
ثانيا وثلاثين - البلدان غير الساحلية	١٧٠-١٧٣
ثالثا وثلاثين - البلدان النامية الجزرية	١٧٤-١٧٦
رابعا وثلاثين - إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها	١٧٧-١٨٣
خامسا وثلاثين - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	١٨٤-٢٠٤
سادسا وثلاثين - برنامج العمل للتعاون الاقتصادي	٢٠٥-٢٠٧

الإعلان الاقتصادي

أولا - مقدمة

١ - استعرض الوزراء التطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي منذ مؤتمر وزراء الخارجية المعقود في نيقوسيا بقبرص ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وأكدوا الاقتراحات السابقة التي تقدمت بها حركة عدم الانحياز والتي تهدف إلى تدعيم الجهود الجماعية التي تبذلها من أجل إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية بغية إقامة نظام اقتصادي أكثر عدلا وإنصافا .

ثانيا - الحالة الاقتصادية العالمية

٢ - أجرى الوزراء تقييما للحالة الاقتصادية العالمية وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء استمرار الأزمة القائمة في النظام الاقتصادي الدولي ، وشددوا على أن الأزمة هي انعكاس لتأصل جذور سوء التكيف الهيكلي الذي يتسم بزيادة أوجه عدم التوازن وعدم الإنصاف التي تعمل بصورة لا هوادة فيها على الإضرار بالبلدان النامية . وأعرب الوزراء عن أسفهم للتدهور الحاد في مستوى التعاون الدولي من أجل التنمية . وعلى الرغم من أنه قد حدث مؤخرا تحسن في الحالة الاقتصادية العالمية ، كما تجلى أساسا في النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة النمو ، لم تستفد البلدان النامية ، ولاسيما البلدان المدينة منها ، من هذا النمو وعانت من ركود معدلات النمو أو تناقصها .

٣ - ولاحظ الوزراء أن بعض البلدان المتقدمة النمو قد اتبعت سياسات تؤثر تأثيرا سلبيا على البيئة الاقتصادية الدولية وأسفرت ، في حالات عديدة ، عن تحويل عبء التكيف إلى البلدان النامية .

٤ - وبينما وضع الوزراء في اعتبارهم الآثار المترتبة على استطالة أمد عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي والترابط بين التجارة والديون والنقد والمالية والتنمية ، أعربوا عن القلق إزاء انخفاض أسعار السلع الأساسية ، الأمر الذي يفضي

تعني "البلدان النامية الاخرى" الواردة في عبارة "بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى" في كل أجزاء هذه الوثيقة الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

إلى مزيد من التدهور في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، وتزايد النزعات الحمائية ، والانتشار العام للممارسات التمييزية ، في تجاهل للمبادئ والممارسات التي أقرتها مجموعة الغات ، وغير ذلك من التقييدات التجارية القاسية بوجه خاص ضد صادرات البلدان النامية ؛ وعدم الاستقرار النقدي والمالي ؛ وارتفاع أسعار الفائدة ؛ وعدم تعادل أسعار الصرف ؛ وتصاعد الاعباء التي لا تحتمل الناجمة عن سداد الديون الخارجية ؛ والنقل العكسي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ؛ وعدم وجود رصد فعّال ومتعدد الاطراف لسياسات البلدان الصناعية الرئيسية . ولاحظوا بقلق عميق أن تلك العوامل السائدة في البيئة الاقتصادية العالمية تؤدي إلى إضعاف عملية النمو في الاقتصاد العالمي بوجه عام وفي اقتصادات البلدان النامية بوجه خاص .

٥ - وأكد الوزراء أن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي تدل بوضوح على الحاجة العاجلة إلى إجراء حوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ويزيد من تأكيد هذه الحاجة التطورات البعيدة الاثر في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية . وتشمل هذه التطورات تأثير التقدم غير العادي في العلم والتكنولوجيا ، وظهور أقطاب جديدة للقوة الاقتصادية فيما بين البلدان النامية وتكاملها المتزايد ، والإصلاحات الاخيرة في السياسة الاقتصادية التي قامت بها البلدان الاشتراكية وتفاعلها مع الاقتصاد العالمي ، إلى جانب ضرورة جعل الدور المتزايد الاهمية الذي أصبحت البلدان النامية نفسها تؤديه في الاقتصاد العالمي مؤثرا . وقد زاد تكامل الاسواق المالية ونمو التجارة من التكافل بين الدول والترابط بين القضايا ، ومن ثم فقد زادت ضرورة اعتماد نهج متكامل إزاء المجالات المترابطة للنقد والمال والديون الخارجية والتجارة والتنمية .

٦ - ولاحظ الوزراء التحسن الذي طرأ مؤخرا في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدان ذات الاقتصاد السوقي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وحثوا بقوة على أن يكون لتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الغرب والشرق تأثير إيجابي على اقتصادات البلدان النامية ، ولاسيما زيادة الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وأوروبا الشرقية الاشتراكية وتوفير موارد إضافية للبلدان النامية . وأكد الوزراء ، من جديد ، على الترابط بين السلم ونزع السلاح والتنمية وطالبوا باتخاذ تدابير عاجلة لنزع السلاح من شأنها أن تطلق الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية اللازمة لتنمية البلدان النامية .

٧ - ولاحظ الوزراء مع الاسف أن العديد من البلدان النامية قد عانى خلال الفترة المستعرضة ، إما من ركود معدلات النمو أو تناقصها مما يتناقض مع النسبة المستهدفة في الاستراتيجية الإنمائية الدولية وهي ٧ في المائة ، ومع غايات وأهداف برنامج عمل الامم المتحدة الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . كما لاحظوا أن الانتعاش الاقتصادي المحدود في بعض البلدان المتقدمة النمو لم يؤد إلى تحسن كبير في البيئة الاقتصادية السلبية التي تواجه البلدان النامية أو احتمالات تنميتها .

٨ - ولاحظ الوزراء بوجه خاص أن الحالة الاقتصادية لمعظم بلدان القارة الافريقية تدعو إلى القلق البالغ ، إذ أن على هذه البلدان أن تواجه الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف وغزو الجراد الصحراوي وما إلى ذلك ، إلى جانب الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية . وفي هذا الصدد ، رحبوا بالنتائج التي توصلت إليها اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة والمعنية باستعراض وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ودعوا إلى التنفيذ العاجل والسريع لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وأشاد الوزراء بالبلدان الافريقية للجهود الهامة والدائبة التي تبذلها لتنشيط اقتصاداتها واستئناف تنميتها على أسس دائمة وطالبوا المجتمع الدولي ببذل جهود كبيرة وعاجلة لتنفيذ ذلك البرنامج .

٩ - ورحب الوزراء بالمساهمة الإيجابية التي قدمتها لجنة الجنوب من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ، ولاحظوا أن من بين ما أسفرت عنه الانشطة التي قامت بها اللجنة حتى الآن صدور البيان المتعلق بالديون الخارجية والبيان المتعلق بجولة اوروغواي - وهاتان قضيتان لهما أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي ولاقتصاد البلدان النامية بوجه خاص . ودعا الوزراء رئيس لجنة الجنوب إلى تقديم تقرير مؤقت عن أعمال اللجنة وأنشطتها إلى المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

ثالثا - إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد

١٠ - أكد الوزراء من جديد التزامهم الثابت والكامل بمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة التي لاتزال المحفل المركزي للحوار والمفاوضات بشأن المسائل المتصلة بالتعاون الدولي من أجل التنمية .

١١ - وشدد الوزراء على أن الاتجاهات الاقتصادية العالمية الراهنة تبرز الحاجة الملحة إلى الاضطلاع بأعمال تكيف هيكلي أساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية من أجل إيجاد نظام اقتصادي يتسم بالعدل والإنصاف ويساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في العالم ، وخاصة في البلدان النامية ، على نحو عاجل ومتواصل . وفي هذا الصدد ، أكدوا من جديد تمسكهم بالإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والواردين في قراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ وأكدوا من جديد استمرار صلاحيتها وأهميتها . وأعرب الوزراء عن أسفهم العميق لعدم إحراز أي تقدم في تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه على الرغم من المرونة والموقف البنّاء اللذين أبدتهما البلدان النامية . وأكد الوزراء من جديد وجوب إجراء مفاوضات لتحقيق هذا الهدف داخل إطار المحافل المتعددة الاطراف ذات الصلة .

١٢ - وشدد الوزراء على أن طابع الترابط المتزايد للاقتصاد العالمي وتعاظم العلاقة المتبادلة بين المشاكل والصلة المتشابكة بين حلولها قد جعلت اشتراك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في حوار جدي يهدف إلى إيجاد حلول مشتركة للمشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي حاليا ، بما في ذلك إصلاح النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية لصالح كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، أمرا أكثر إلحاحا .

١٣ - وأدان الوزراء استخدام بعض البلدان المتقدمة النمو للتدابير القسرية الاقتصادية أو السياسية و/أو غيرها من التدابير ضد بعض البلدان النامية ، مثل فرض الحظر والقيود التجارية أو الحصار الاقتصادي أو تجميد الارصدة أو غير ذلك من العقوبات الاقتصادية ، وأكدوا من جديد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة وفعّالة من أجل إحباط هذه الممارسات التي تتزايد وتتخذ أشكالا جديدة .

رابعا - استراتيجية للمفاوضات الاقتصادية الدولية

١٤ - شدد الوزراء على أن لجميع الدول ، في عالم يشهد تغييرات سريعة وترابطا متزايدا ، مصلحة مشتركة في إعادة تنشيط الحوار وتكثيف الجهود من أجل إجراء المفاوضات الاقتصادية والتعاون ضمن الإطار العالمي للامم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية . وفي هذا الصدد ، دعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى اعتماد نهج بنّاء لتيسير إعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب .

١٥ - وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن هناك حاجة إلى أن تكون قاعدة إدارة الاقتصاد العالمي أكثر اتساعا كي تعكس مصالح كل مجموعات البلدان وحتى تتبلور سياسة تستطيع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء أن تساندها . ذلك أنه ليس بمقدور دولة واحدة أو مجموعة من الدول أن تحل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة بمعزل عن سائر دول العالم . أما البحث عن حلول انفرادية فهو معطِّل ويتناقض مع توافق الآراء الدولي من أجل التنمية . ومن ثم فإن المشكلة تتحول باطراد إلى مشكلة عالم واحد ، وينبغي إيجاد حلول لها قائمة على تبادل المصالح . ولتحقيق هذا الهدف فإن تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب على أساس تبادل المصالح يصبح أمرا جوهريا وأكثر إلحاحا من أي وقت مضى وليس هناك بديل عن استئناف الحوار بكل جدية إذا أريد تجنب احتمال نشوء الصراعات وتلافي الأخطار الواضحة ، وضمان النمو الذي يتسم بالإنصاف والاستقرار لجميع الشعوب .

١٦ - وأقر الوزراء بأنه لابد لتجديد الحوار بين الشمال والجنوب من تحقيق توافق جديد في الآراء بشأن التنمية . وبمجرد تحقيق هذا التوافق الجديد في الآراء وإقامة الحوار بين الشمال والجنوب ، ستواصل بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى متابعة هدف إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس العدل والإنصاف .

١٧ - وشدد الوزراء على أن السعي إلى إيجاد حلول دائمة لمشاكل الاقتصاد العالمي المتشابكة يقتضي تضافر جهود البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو معا ، ودعوا إلى اتخاذ خطوات ومبادرات مناسبة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة للامم المتحدة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بشأن المسائل التي لها أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي ، ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية .

١٨ - وأشار الوزراء إلى التقرير المعنون "تقييم الحالة الراهنة للحوار بين الشمال والجنوب والمقترحات المطروحة لإنعاشه" الذي اعتمده الاجتماع الموضوعي الأول للجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي الذي عقد في هراري في الفترة من ٤ - ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، ودعوا اللجنة إلى مواصلة هذا العمل القيّم ، وحثوا اللجنة ، في هذا الصدد ، على القيام بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها ، التي ستعقد في عام ١٩٩٠ .

١٩ - ورحب الوزراء بمقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٦٠/٤٣ المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ بشأن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وأعربوا عن اعتقادهم بأن الفرصة التي تتيحها الدورة الاستثنائية هي فرصة هامة ، تجيء في الوقت المناسب ، لإنعاش الحوار وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي .

٢٠ - وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن نجاح البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف سوف يتوقف ، إلى حد كبير ، على قدرتها على تعزيز تضامنها وتلاحمها من خلال الاعتماد الجماعي على الذات الذي سوف يؤدي ليس فقط إلى دعم قوتها التفاوضية ، ولكن أيضا إلى زيادة فرص تنميتها ، وأكدوا على ضرورة اتخاذ خطوات محددة وذات منحى عملي لإعطاء زخم جديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ، وذلك بتعبئة جميع الموارد والوسائل اللازمة لتحقيق هذا الغرض .

خامسا - الاستراتيجية الإنمائية الدولية

٢١ - أكد الوزراء من جديد الحاجة المستمرة إلى عقود الأمم المتحدة الإنمائية ، وعملية إعداد استراتيجيات إنمائية دولية لتحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها لهذه العقود ، وسلامة مفهومها .

٢٢ - وشدد الوزراء على أن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ينبغي أن توفر إطارا متسقا للتعاون الدولي كما ينبغي أن تكفل كون أنشطة المنظمات الدولية متسقة ومعاضدة للأهداف والأولويات المتفق عليها في مجال التعاون الاقتصادي الدولي . وفي هذا الصدد ، رحب الوزراء بقرار الجمعية العامة

للامم المتحدة ١٨٣/٤٣ ، الذي ينشئ لجنة جامعة مخصصة لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، وحثوا المجتمع الدولي وجميع المؤسسات والوكالات المتخصصة في منظومة الامم المتحدة على أن تسهم بشكل فعال في عملية الإعداد للاستراتيجية . ومن شأن وضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة أن يوفر فرصة هامة للحكومات للالتزام بدفع عجلة التعاون في الاقتصاد الدولي لما فيه مصلحتها المتبادلة وفي سبيل الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية في التسعينات .

٢٣ - وكان من رأي الوزراء أن مشاكل التكيف الخطيرة بالفعل التي تعاني منها البلدان النامية المدينة ستتفاقم وأن إعادة الزخم إلى النمو ستعاق ، إذا ظلت الاتجاهات الاقتصادية الراهنة في العالم ، المتمثلة في معدلات النمو المتدنية والراكدة التي اتسم بها الاقتصاد الدولي في الثمانينات ، مستمرة في التسعينات . وفي هذا السياق ، كرر الوزراء تأكيدهم على أنه ينبغي أن تقترح الاستراتيجية تدابير سياسية محددة ترمي إلى عكس هذه الاتجاهات . وينبغي أن تركز الاستراتيجية على تنشيط النمو والتنمية ، ومكافحة الفقر ، والتخفيف من حدة ظروف معيشة سكان البلدان النامية ، وذلك بالإضافة إلى تناولها لمسائل التكيف .

سادسا - القضايا النقدية والمالية ونقل الموارد

٢٤ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء عدم إحراز تقدم في الجهود الجارية من أجل إجراء إصلاحات ذات مغزى في النظام النقدي والمالي الدولي ومن أجل إعادة تشكيله ، وأكدوا أن إقامة نظام نقدي ومالي تتوفر له مقومات البقاء ويستجيب بصورة كاملة لمتطلبات الاقتصاد العالمي المتنوعة والدائمة التغير ، وبخاصة حاجات البلدان النامية ، يعتبر شرطا مسبقا لتحسين وتوسيع نطاق التعاون الدولي .

٢٥ - وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء من جديد المقترحات الداعية إلى عقد المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل من أجل التنمية ، أعربوا عن تأييدهم للدعوة التي وجهتها مجموعة الـ ٢٤ لإنشاء اللجنة التمثيلية لوزراء البلدان النامية والبلدان الصناعية باعتبار أن ذلك يمثل خطوة فعالة في سبيل الإعداد لهذا المؤتمر .

٢٦ - ولاحظ الوزراء ، بقلق بالغ ، المستويات المشيرة للجزع التي بلغها النقل

الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو وإلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف . وقد قدرت الموارد المنقولة في عام ١٩٨٨ وحده بمبلغ ٤٣ بليون من دولارات الولايات المتحدة . وكرر الوزراء الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء هذا الاتجاه غير الطبيعي ، الذي يعيق قدرة البلدان النامية على الوفاء باحتياجات تنميتها الأساسية ، ودعوا في هذا الصدد إلى اتخاذ تدابير دولية لعكس اتجاه هذا النقل الصافي للموارد .

٢٧ - ولاحظ الوزراء أن تدهور الأحوال الاقتصادية في البلدان النامية يتصل اتصالا وثيقا باتجاهات تدفق الموارد التي هبطت هبوطا حادا منذ عام ١٩٨٢ . وبينما ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية ثابتة عند أقل من نصف الأهداف المتفق عليها دوليا توقفت عمليا التدفقات التجارية بالنسبة إلى معظم البلدان النامية . وقد بيّنت الدراسات والتقديرات المختلفة أن غالبية البلدان النامية تواجه فجوة خطيرة في التمويل . وربما يعود التمويل الإنمائي إلى التدفق ستظل احتمالات تحقيق مستوى كاف من النمو والتقدم السليم في كثير من أفقر بلدان العالم احتمالات لا تذكر مهما كانت الجهود المحلية التي تبذلها الحكومات . وفي هذا الصدد ، تبرز الحاجة إلى تعاون الحكومات والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية في بذل جهود تعاضدية . كما لاحظ الوزراء أن عدة مقترحات عملية وواقعية قد طرحت لسد هذه الفجوة

٢٨ - وعلى ضوء التقلبات الاقتصادية والظروف القاسية للغاية التي تواجه البلدان النامية فإن هبوط القيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية ، بوجه عام ، وإلى أقل البلدان نموا بوجه خاص ، يدعو إلى القلق الشديد . وأعرب الوزراء عن أسفهم لأن هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ، الذي دعت إليه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، وهدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ، المحدد في برنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نموا ، لم يتحققا بعد . وشدد الوزراء على أن المشاكل الإنمائية الحادة التي تواجهها البلدان النامية ، ترجع - بدرجة كبيرة - إلى التحويلات غير الكافية في موارد التنمية .

٢٩ - وحث الوزراء على أن تقوم البلدان المتقدمة النمو ، التي توجد فوائض كبيرة في حساباتها الجارية كاليابان ، بدور أنشط لزيادة تدفق الموارد إلى البلدان النامية . غير أنهم أضافوا أن هذا لن يكفي ، في حد ذاته ، وأن الحاجة تدعو إلى

اتخاذ تدابير مساندة أخرى ، سواء من قبل الحكومات أو من قبل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف .

٣٠ - ولاحظ الوزراء أن النظام النقدي والمالي الدولي قد أثبت عجزه عن التصدي للتغيرات الكبيرة التي طرأت على أسواق المال إبان السنوات العشرين الماضية ؛ فقد غلب على النظام المالي طابع القطاع الخاص إلى درجة كبيرة خلال هذه الفترة . وانهيار نظام قيمة التعادل مع فقدان التحكم الرسمي في أسعار الصرف وتوفير السيولة وأسعار الفائدة قد أفضت إلى جعل النظام المالي والنقدي أكثر افتقارا إلى الاتساق وأشد تقلبا . وكان من نتيجة تسليم السيطرة في مجال توفير السيولة لأسواق المال أن تفاقمت الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في محاولاتها تدبير احتياطي نقدي كاف أو تمويل موازين مدفوعاتها . وقد ثبت أن عملية التكيف الدولية غير فعالة في تعزيز نمط لإدارة المدفوعات الخارجية يمكن الاستمرار فيه . وكانت أعباء التكيف بالنسبة إلى البلدان النامية كبيرة على نحو غير متناسب ، مما يحمّلها تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة انعكست في تدني معدلات الرخاء ومستويات المعيشة . وفي هذا الصدد يلزم إعادة النظر بدقة في المشروطية بغية ضمان مستوى مقبول من التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

٣١ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء الضغوط المتزايدة التي تمارسها بعض البلدان المتقدمة النمو على المؤسسات النقدية والمالية ، ولاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وكذلك على بعض المصارف الإنمائية الاقليمية لاعتماد نهج سياسي الدوافع إزاء المشروطية ، وفي منح القروض بطريقة لا تتفق مع احتياجات التنمية وعمليات التكيف الهيكلي . وأعربوا عن رفضهم التام لاية محاولة ترمي الى إدخال معايير للمشروطية في سياسات الإقراض التي تتبعها هذه المؤسسات تقوم على الاعتبارات السياسية وكذلك الى زيادة أي نوع من المشروطية .

٣٢ - وشدد الوزراء على أنه إذا أريد لعملية التشاور الاقتصادي والتنسيق أن تكون فعّالة حقا ، فينبغي أن تقوم على قاعدة عريضة وتأخذ في اعتبارها شواغل البلدان النامية ، وأن تنغذ بمشاركتها الفعلية بحيث يمكن وضع مجموعة شاملة ومتكاملة حقا من السياسات لتحقيق استمرار نمو وتنمية الاقتصاد العالمي لمصلحة جميع البلدان .

٣٣ - وأشار الوزراء ، مرة أخرى ، الى الرأي الذي أعربوا عنه منذ عهد طويل وهو أن سياسة صندوق النقد الدولي ينبغي أن تضع في الاعتبار احتياجات كل بلد الى النمو

في الانتاج والعمالة ؛ وأن تحترم قدرة البلدان على وضع وتنفيذ خطط التكيف الخاصة بها ؛ وأن تراعي ما تنفرد به من ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية ؛ وأن تحجم عن فرض تخفيضات لقيمة عملاتها المحلية بما يتجاوز المستويات المبنية على معدلات التضخم التفاضلية .

٣٤ - وأشار الوزراء الى ما كان لبرامج التكيف الهيكلي التي أوصى بها صندوق النقد الدولي وغيره من الوكالات المالية الدولية من آثار خطيرة على الظروف المعيشية لشعوبهم ولا سيما على الفئات الفقيرة والسريعة التضرر وعلى زيادة الفقر والتوترات الاجتماعية . وأكدوا الحاجة الملحة الى حل شامل ودائم يخفف من هذه الآثار الاجتماعية - الاقتصادية الضارة ، وناشدوا مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك النظر في هذه المسألة واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .

٣٥ - وأحاط الوزراء علما باهتمام كبير بالجهود الأخيرة التي بذلها الصندوق لتحسين تصميم ومشروطية وتطبيق مرفق الصندوق الموسع لجعله آداة أكثر فائدة في تشجيع التكيف مع النمو .

٣٦ - وسرّ الوزراء ان البنك الدولي قام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بتأمين اتفاق على برنامج المشاركة في تمويل مشاريع للإنتعاش الاقتصادي في افريقيا ، وأن صندوق النقد الدولي تفاوض بشأن المرفق الموسع للتكيف الهيكلي ، الذي ضاعف من قدرته ثلاث مرات ، لتقديم قروض للتكيف الهيكلي الى البلدان ذات الدخل المنخفض بشروط تساهلية . ولاحظوا أيضا أنه تم في ربيع عام ١٩٨٨ التصديق على الزيادة العامة لرأس مال البنك الدولي ، وأن مرفقا موسعا للتمويل في صندوق النقد الدولي ، يشمل حسب ائتمان الطوارئ ، أخذ يظهر .

سابعا - الديون الخارجية والتنمية

٣٧ - لاحظ الوزراء أن مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية تتخذ أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة يزيدها حدة التأثير العنيف لأوجه الاختلال والإجحاف في النظام النقدي والمالي والتجاري الدولي . ولذلك أكدوا على أنه لا يكفي لحلها اتباع نهج محدود الأفق . ولاحظ الوزراء أن التدابير المتقطعة التي اتخذت حتى الآن للسيطرة على المشكلة ليست كافية وغير ناجعة ولم ينجح في التصدي للأسباب الكامنة خلف المشكلة . وأكدوا ، في هذا السياق ، ضرورة اتباع نهج سياسي وعالمي يضم

البلدان النامية المدينة والبلدان المتقدمة النمو الدائنة الى جانب المؤسسات المالية والمصرفية الدولية ويقوم على مبدأ تقاسم المسؤولية وحق كل بلد في تحديد سياسته الاقتصادية وتخصيص الموارد لأغراض الاستثمار والاستهلاك . وعليه أعاد الوزراء تأكيد حق جميع الدول السيادي وغير القابل للتصرف في اختيار نظمها الاقتصادية بحرية وتنظيم أنشطتها الاقتصادية واتخاذ القرارات بنفسها فيما يتعلق بالسياسات التي تراها مناسبة لمواجهة الأزمة وتدعيم تنميتها ، بما في ذلك خدمة الديون .

٣٨ - وسلم الوزراء بأن مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية مظهر من مظاهر سوء أداء النظام الاقتصادي الدولي . وأعربوا عن القلق العميق إزاء آثار أزمة الديون التي تتخذ الآن أبعادا سياسية دولية خطيرة . كما لاحظوا أن العبء الهائل المتعلق بخدمة ديونهم الخارجية المتصاعدة يتفاقم من جراء عملية التكيف التقييدية التي تفرضها المؤسسات المالية والإئتمانية الدولية وكذلك من جراء عدم الوصول الى الأسواق المالية وانخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية . وهذه المشاكل تهدد دعائم الاستقرار في معظم البلدان النامية . وأعلنوا انه لا يمكن لكثير من البلدان النامية أن تسدد ديونها الخارجية في الحالة الاقتصادية الدولية القائمة بدون تنمية اقتصادية متواصلة .

٣٩ - ولاحظ الوزراء بقلق عميق أن الديون الخارجية للبلدان النامية قد برزت في الثمانينات باعتبارها عقبة كأداء تعوق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وقد تجاوز المجموع الكلي للدين الخارجي لهذه البلدان ٣٠٠ ١ بليون دولار في نهاية سنة ١٩٨٨ . ولا تزال معدلات خدمة الديون مرتفعة ويصعب تحملها كما إزدادت أسعار الفائدة وتقلص الدخل من الصادرات بينما أجبر التدفق الصافي للموارد الى الخارج عددا متزايدا من البلدان النامية على وقف خدمة ديونها الخارجية أو على التخلف عن سدادها . وأكد الوزراء أن هذا يعتبر نتيجة مباشرة وحتمية للبيئة الاقتصادية الحالية غير المواتية التي تتسم بركود معدلات النمو ، وعدم استقرار أسعار الصرف والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية ، والنقل العكسي للموارد ، والاجراءات الحمائية التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو ، كما انه إذا لم تتخذ اجراءات عاجلة لتصحيح هذا الوضع فسوف تصبح أعباء خدمة الديون أكبر من قدرة اقتصادات معظم البلدان النامية .

٤٠ - وحث الوزراء البلدان المتقدمة النمو الدائنة والمؤسسات المصرفية والمالية الدولية على المشاركة في الجهود مع البلدان النامية المدينة للوصول الى اجراءات مبتكرة لتخفيف عبء ديون البلدان النامية . وأعلنوا أن هذه الاجراءات ينبغي أن تتضمن ، في جملة أمور ما يلي :

(أ) عكس اتجاه الحالة الراهنة التي تتسم بالنقل الصافي للموارد الحقيقية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ؛

(ب) تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية ومد فترات السداد والمهلة والتوحيد ؛

(ج) انشاء آلية يمكن من خلالها أن تستفيد البلدان النامية المدينة من تخفيض الديون بسبب عوامل السوق ؛

(د) انشاء مرفق ائتماني جديد في صندوق النقد الدولي بموارد اضافية لتوسيع نطاق مرفق التمويل التعويضي وكذلك تأمين تدفق كاف من الموارد المالية الاضافية لتخفيف عبء خدمة الدين الناجم عن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية وإحداث تغييرات كبيرة في معايير المشروطية للمؤسسات المالية الدولية ، وكفالة ألا يؤدي أي تنسيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الاخرى المتعددة الأطراف الى مشروطية متقاطعة ؛

(هـ) تحديد مدفوعات خدمة الديون بنسبة مئوية من حصيلة الصادرات بما يتمشى مع الاحتياجات الإنمائية والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ، واستحداث آليات جديدة لمساعدة البلدان النامية المدينة التي لا تتمكن بسبب عوامل خارجية من الوفاء بالتزاماتها للمؤسسات النقدية والمالية المتعددة الأطراف وفقا لجداول زمنية محددة ، وتنشيط التدفقات المالية لأغراض التنمية ؛

(و) التمييز - في حالة البلدان المدينة بديون باهظة للنظام المصرفي الدولي - بين الديون القائمة وبين التدفقات الائتمانية الجديدة لغرض تحديد أسعار الفائدة من أجل توفير حوافز لتدفقات جديدة من الاموال الى البلدان المدينة . وفي حالة أقل البلدان نموا ذات الدخل المنخفض ، ينبغي أن تتضمن التدابير التي ستنفذ الغاء الديون الرسمية أو تحويل جزء منها الى منح ؛

(ز) ضمان تدفق كاف من الموارد المالية الاضافية من المصادر الرسمية والسوقية الى البلدان النامية المدينة التي تبذل على الرغم من أعباء السداد الثقيلة ، جهودا مستمرة للسيطرة على خدمة ديونها طبقا لأهدافها الإنمائية .

(ح) زيادة فرص وصول صادرات البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو زيادة كبيرة ، وتعزيز أسواق السلع الاساسية من أجل ضمان أسعار عادلة ومجزية للمنتجين .

٤١ - ورحب الوزراء بالاطار البديل لبرامج التكيف الهيكلي الذي اعتمده وزراء التخطيط الافريقيون في أديس أبابا في نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وبالرغم من أن القارة الافريقية قدمت تضحيات كبيرة في اتجاه الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، فإن المجتمع الدولي لم يكن سريعا في توفير الموارد المالية الاضافية اللازمة والتي تم ، اثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بافريقيا في عام ١٩٨٦ ، التعهد بتقديمها . وأعرب الوزراء عن تضامنهم الكامل مع افريقيا وناشدوا المجتمع الدولي ، ولا سيما المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، مساعدة البلدان الافريقية في تنفيذ الاطار البديل بغية وقف "إعياء التكيف" وتمكين القارة من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الدائمين .

٤٢ - ورحب الوزراء باهتمام بالمبادرات الاخيرة الرامية الى تخفيض القيمة الاصلية للديون الاجنبية والفوائد المستحقة . وبالرغم من ذلك فقد رأوا أن هذه المبادرات يجب أن تكون ملموسة بقدر أكبر كي تسمح بتخفيض كبير لقيمة الديون باستخدام قيمتها السوقية الثانوية كمرجع . وفي هذا السياق أكدوا ضرورة انشاء اطار عام لتخفيض الديون و/أو خدمة الديون في شكل مؤسسي يجمع بين كل الأطراف المشاركة .

٤٣ - واعتبر الوزراء البيان المتعلق بالديون الخارجية الذي أصدرته لجنة الجنوب في اجتماعها الثاني في كوالالمبور في ٣ آذار/مارس ١٩٨٨ مساهمة جاءت في وقتها المناسب في الدراسة التي تجرى حاليا بشأن هذه المسألة ذات الاهمية الحيوية . ولاحظوا باهتمام الاقتراح الذي يقضي بانشاء محفل للمدينين ودعوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى التي يهمها الامر الى أن تولي اهتماما خاصا لهذا الاقتراح .

٤٤ - وأعرب الوزراء عن التقدير لصاحب السمو أمير دولة الكويت على مبادرته الهامة في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة بشأن مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية . وقد أيد هذه المبادرة الاجتماع الوزاري الثاني عشر لمجموعة السبعة والسبعين في نيويورك في ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

٤٥ - ورحب الوزراء بالتقارير التي اعتمدها الاجتماعان الاستشاريان للخبراء المعنيين بالديون الخارجية اللذان عقدا في ليما ، بيرو ؛ والمحمدية ، المغرب . وفي هذا الصدد حث الوزراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على الاستمرار في عملية تبادل المعلومات حيث أنها تشكل مساهمة هامة في تعزيز قدرتها على المساومة .

ثامنا - التجارة والمواد الخام

٤٦ - أعرب الوزراء عن القلق العميق إزاء الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي كان لها تأثير معاكس على قدرة البلدان النامية على المشاركة في التجارة الدولية . ولاحظوا مع القلق أن التجارة العالمية فيما يتعلق بالمنتجات التي تصدرها البلدان النامية ما زالت تتميز باضطراب في الاسواق ، وتدهور حاد ومستمر في أسعار منتجاتها ، وافتقار الى الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، وزيادة مفاجئة في النزعة الحمائية ، ومنافسة مجحفة ترجع الى قيام البلدان المتقدمة النمو بإعانة الصادرات ، والنفوذ الحاسم للشركات عبر الوطنية في بعض البلدان المتقدمة النمو فيما يتصل بتحديد الاسعار نتيجة لسيطرتها على الاسواق الرئيسية لهذه المنتجات .

٤٧ - وأحاط الوزراء علما بأن التطورات التي تحدث داخل الاتحاد الاقتصادي الاوروبي باتجاه سوق وحيدة بحلول عام ١٩٩٢ قد يكون لها تأثير معاكس على بلدان الجنوب . وأكدوا على أهمية دراسة تأثير السوق الوحيدة للاتحاد الاقتصادي الاوروبي في تجارة البلدان النامية وتنميتها . وفي هذا الصدد ، أحاطوا علما بالمقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين عند نظره في موضوع النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي ، كما أحاطوا علما باتفاق المجلس على أن يقوم ، في جملة أمور بدراسة مسألة تأثير التكامل الاقليمي والترتيبات الاقليمية بشأن التجارة والتنمية على البلدان النامية . ودعا الوزراء أيضا لجنة الجنوب الى استكشاف امكانية إعداد دراسة في هذا المجال .

٤٨ - ولاحظ الوزراء أن البلدان المتقدمة النمو استخدمت الزيادات التي سجلها سعر النفط الخام في العقد الماضي ذريعة لاجراء زيادات حادة في أسعار صادراتها المصنعة . وأعربوا عن قلقهم من أنه ، رغم الانخفاض الاخير في أسعار النفط ، لم يحدث انخفاض مماثل في أسعار الصادرات المصنعة من البلدان الصناعية .

٤٩ - ولاحظ الوزراء الهبوط في سعر النفط وما تمخض عنه من انتقال هائل للدخل من البلدان النامية المصدرة للنفط الى البلدان المتقدمة النمو ، وأعربوا عن القلق إزاء الاثر السيء الذي سيحدثه ذلك في اقتصادات البلدان النامية المصدرة للنفط وقدرتها على مواصلة التنمية .

٥٠ - كما لاحظ الوزراء أن الاتجاهات المتباعدة في الاحتمالات الاقتصادية للبلدان النامية والمتقدمة النمو قد أبرزت عدم التناسب القائم في النظام الاقتصادي الدولي ، مما زاد في توسيع الثغرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وفي ذلك تهديد خطير للسلم والامن الدوليين .

٥١ - وأعرب الوزراء عن القلق العميق إزاء اتجاه أسعار صادرات البلدان النامية من السلع الاساسية الى الانخفاض البالغ والمستمر وتراجع نسب تبادلها التجاري ، مما زاد من حدة الصعوبات التي تواجهها في موازين مدفوعاتها وأدى الى نقل عكسي للموارد . وقد أصبحت عدة أسواق للسلع الاساسية تعاني من عدم استقرار وفوضى بالغين . ولاحظ الوزراء بقلق أنه ليس هناك ما يشير الى بذل أي محاولة جادة لعكس هذا الاتجاه على الصعيد العالمي وأكدوا ضرورة اجراء دراسة عاجلة للتدابير الكفيلة بحل هذه المشاكل . وفي هذا السياق ، دعا الوزراء الى تكثيف الجهود ، في جميع المحافل الملائمة ، لتحقيق توازن بين أسعار صادرات البلدان النامية من المواد الاولية والسلع الاساسية وبين أسعار وارداتها من البلدان الصناعية .

٥٢ - ولاحظ الوزراء أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف جرت في ظل ظروف بالغة الاضطراب في التجارة العالمية ، حيث استشرت التدابير الحمائية بما يشكل تحايلا على قواعد ومبادئ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") أو انتهاكا لها . وتمثل الترتيبات الثنائية والقطاعية ، والتدابير المشبوهة أخطارا بالغة على نظام التبادل التجاري المتعدد الاطراف . ذلك أن التدابير التمييزية تتخذ أساسا ضد البلدان النامية بسبب عدم قدرتها على اتخاذ تدابير انتقامية فعالة . ولقد شاعت محاولات استخدام اتاحة الوصول الى أسواق السلع في البلدان المتقدمة النمو كوسيلة للضغط على البلدان النامية للحصول على تنازلات منها في مجالات أخرى . ولهذه التطورات تأثير معاكس على مصالح البلدان النامية .

٥٣ - وأعرب الوزراء عن أسفهم إزاء حدوث بعض حالات الانتهاك "للالتزام بتجميد الاوضاع" وعدم البدء في تنفيذ "الالتزام بالتخفيف" . وتحقيقا لهدف المحافظة على

نظام التجارة المتعدد الأطراف وتدعيمه ، يولي الوزراء أولوية عالية لهدف التفاوض من أجل التوصل الى تفاهم شامل بشأن الضمانات . وقد شددوا على الحاجة الى الحفاظ على الفكرة الاساسية المتعلقة بعدم التمييز والمتجسدة في التفاهم بشأن الضمانات في مجموعة "غات" . واعترافا من الوزراء بالاهمية البالغة للمفاوضات في هذا المجال ، فقد دعوا جميع المشاركين الى الدخول في مفاوضات مجدية بغية تحقيق تقدم ملموس في أقرب موعد ممكن .

٥٤ - وذكر الوزراء أن "اعلان بونتا ديل ايستي" كرر فكرة المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية . وأكدوا على ضرورة الحفاظ على هذه الفكرة وتدعيمها وتنفيذها بشكل فعال في جميع مجالات المفاوضات . وأعربوا عن أسفهم أيضا لما يجري من محاولات لإعادة فتح موضوع بعض أحكام الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة وبعض صكوك مجموعة "غات" التي تتيح عامل المرونة للبلدان النامية في استخدام صكوك السياسة التجارية . وأشاروا الى أن هذه الاحكام كانت نتاج سنوات عديدة من الجهد الذي بذلته البلدان النامية لمواءمة نظام "غات" مع احتياجاتها في مجال المبادلات التجارية والتنمية والنواحي التمويلية .

٥٥ - وحث الوزراء على أن تتخذ في جولة أوروغواي من مفاوضات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة خطوات فورية لتحرير التجارة بالمنتجات الزراعية ، عن طريق إزالة القيود ومظاهر الخلل التي تسببت فيها الدول المتقدمة النمو ، لاسيما تلك القيود المتعلقة بالحواجز الجمركية وغير الجمركية والصادرات المعانة ، وذلك باخضاع جميع التدابير التي تؤثر على وصول الواردات الى الأسواق والمنافسة في الصادرات لقواعد ونظم الغات بعد تدعيمها وجعلها أكثر فعالية من الناحية العملية ومع أخذ الابعاد الإنمائية في الاعتبار .

٥٦ - ولاحظ الوزراء أنه لم يتم احراز تقدم كبير في مجال المنسوجات . فقطاع المنسوجات ، الذي يمثل أكثر نسبة من الصادرات الصناعية للبلدان النامية ، كان لسوء الحظ ضحية أطول فترة من القيود التمييزية في "الغات" . وحث الوزراء على أن تسعى المفاوضات الجارية في جولة أوروغواي للتجارة الى الوصول الى اتفاق أثناء فترة الجولة ، بشأن طرائق ادماج هذا القطاع في "الغات" في غضون اطار زمني محدد يبدأ فور اختتام الجولة . وينبغي أن تغطي مثل هذه الطرائق ، في جملة أمور ، الغاء القيود بموجب "اتفاق المنسوجات المتعددة الألياف" وغيرها من القيود على المنسوجات والملبوسات بما لا يتفق مع "الغات" . وفي هذه الاثناء ، يجب أن يتمسك الأطراف في

المفاوضات بشدة بتجميد التدابير التجارية التقييدية المفروضة على صادرات المنسوجات من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

٥٧ - وفيما يتعلق بالمنتجات الاستوائية ، لاحظ الوزراء باهتمام كبير المبادرات المتعلقة بتحسين الوصول الى السوق في البلدان المتقدمة النمو . وحثوا على اتخاذ خطوات فورية باتجاه التحرير الكامل للتجارة بالمنتجات الاستوائية ذات الاهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية . وفي هذا السياق ، تظهر حاجة الى التغلب على مشاكل التدابير الجمركية وغير الجمركية .

٥٨ - واستعرض الوزراء التطورات في المجالات الجديدة للمفاوضات في جولة أوروغواي ، وهي مجالات السياسات الاستثمارية المتعلقة بالتجارة ، وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة ، والخدمات . وشددوا على أن السياسات الداخلية للبلدان النامية في هذه المجالات ذات أهمية حيوية لتنمية البلدان النامية وأن النظم المتعددة الأطراف ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الكامل مصالح تلك البلدان . وأكدوا أيضا ضرورة قصر المفاوضات في هذه المجالات على الجوانب المتعلقة بالتجارة فحسب ، بالشكل المتفق عليه في "اعلان بونتا ديل ايستي" . وفيما يختص بالخدمات ، أكد الوزراء من جديد وبقوة الحاجة الى وضع تدابير صريحة لتعزيز تنمية صناعات الخدمات في البلدان النامية في أي نظام في القطاع الذي قد تتمخض عنه المفاوضات . ورأوا كذلك أن أي مجموعة من هذه القواعد المتعددة الأطراف ينبغي أن تحترم احتراما كاملا أهداف السياسة العامة للقوانين والالتزامات الوطنية .

٥٩ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم لبيان لجنة الجنوب بشأن جولة أوروغواي وحثوا أعضاء الحركة والبلدان النامية الاخرى على أن تشارك مشاركة كاملة في المفاوضات بغية تحقيق نتيجة متوازنة لهذه المفاوضات .

٦٠ - وأحاط الوزراء علما بالاتفاقات التي تم التوصل اليها في الاجتماعات الاخيرة لجولة اوروغواي المعقودة في مونتريال وجنيف ، وكرروا أنه ينبغي التقيد بها بدقة في المفاوضات المقبلة . وأكدوا كذلك ضرورة مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ومتطلباتها في جميع المجالات القطاعية .

٦١ - وسلم الوزراء بأن لبعض المقترحات المطروحة في المفاوضات التجارية في جولة أوروغواي آثارا على عمليات التنمية المحلية للبلدان النامية . ويستلزم هذا أن

تواصل بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى التشاور عن كثب فيما بينها بغية اتخاذ موقف موحد يأخذ في اعتباره ، ضمن أمور أخرى ، العناصر التالية :

(أ) أن يظل الهدف الرئيسي لجولة أوروغواي الحفاظ على نظام التجارة المتعددة الأطراف وتدعيمه .

(ب) أن تحظى القطاعات التي تهم البلدان النامية مثل الزراعة والمنتجات الاستوائية والمنسوجات بالأولوية القصوى .

(ج) أن تستعاد الثقة في نظام للتجارة الدولية يقوم على قواعد موضوعية وذلك بالعودة الى النظم الواضحة متعددة الأطراف وغير التمييزية ، وبالتزام البلدان المتقدمة النمو الرئيسية التزاما أكبر بنص وروح القواعد والنظم المتفق عليها ، وباستحداث آليات جماعية لضمان حقوق الضعفاء وحقوق الاقوياء على حد سواء .

(د) أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لنظام التجارة المتعدد الأطراف المحسّن هو تشجيع التنمية المتواصلة في البلدان النامية .

(هـ) أن تراعى مراعاة كاملة الأهداف المذكورة أعلاه للسياسات التجارية في جولة مفاوضات أوروغواي وخاصة عند التعرض للمجالات الجديدة . كما ينبغي أن تحترم أهداف السياسة العامة للقوانين والأنظمة الوطنية احتراما تاما .

(و) أن يتم الحفاظ على مفهوم المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية بالنسبة للبلدان النامية كما نص على ذلك اعلان "بونتا ديل ايستي" وأن يتم تدعيم هذا المفهوم وتنفيذه بصورة عملية في جميع مجالات المفاوضات .

(ز) أن يتم الحفاظ على أحكام وصكوك مجموعة "الغات" التي تهيء ضروبا من المرونة للبلدان النامية في استخدام صكوك السياسات التجارية ، إذ أن هذه الأحكام هي ثمرة سنوات عديدة من الجهود التي بذلتها البلدان النامية لتكييف نظام الغات حتى يوائم تجارتها وتنميتها واحتياجاتها المالية .

(ح) أن يتم الاقرار بوجود روابط وشيقة بين التجارة والنقد والمال . وفي هذا الصدد لا يمكن إعادة نظام التجارة الدولي الى حالته الطبيعية بصورة كاملة ، إلا

إذا أجريت تحسينات في أداء نظام التجارة الدولي تضمن تدفقات مالية كافية الى البلدان النامية لتلبية احتياجات تنميتها والتزامات ديونها وذلك من خلال النظم المالية والنقدية الدولية .

(ط) أن يجري بحث تطبيق تخصصات متعددة الأطراف في المجالات الجديدة الى جانب الاجراءات الدولية الرامية الى تعزيز قطاعات الخدمات في البلدان النامية وإزالة الحواجز التي تعوق نقل التكنولوجيا ووضع حد للممارسات التجارية التقييدية من جانب الشركات عبر الوطنية .

٦٢ - وأكد الوزراء من جديد مساندتهم للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية الذي تمت الموافقة عليه في الأونكتاد الرابع . وفي هذا السياق ، طالبوا بإبرام المزيد من الاتفاقات الدولية بشأن السلع الأساسية ، وتعزيز الاتفاقات القائمة .

٦٣ - ورحب الوزراء باستيفاء الشروط اللازمة لبدء نفاذ الاتفاق الخاص بالصندوق المشترك للسلع الأساسية . وطلبوا الى بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى التي لم تصدق بعد على الاتفاق أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير . وأعربوا عن أملهم في أن ينفذ الاتفاق في عام ١٩٨٩ .

٦٤ - وإدراكا من الوزراء لضرورة تشجيع تجارة البلدان النامية وتنميتها - دعوا من بين ما دعوا إليه - إلى اجراء مناقشات من أجل التوصل إلى نتائج في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن المسائل المترابطة الخاصة بالنقد ، والمال ، والتجارة والتنمية . وإذ وضعوا في اعتبارهم الصلة القائمة بين التجارة ، والنقد والمال والتنمية ، طالبوا البلدان المتقدمة النمو باتخاذ اجراءات منسقة في مجال النقد والمال وباتخاذ تدابير التكيف اللازمة التي من شأنها أن تؤدي إلى توسيع تجارة البلدان النامية وأن تسهم في تحويل الموارد الحقيقية إليها . وطالبوا باتخاذ كل التدابير الضرورية لتعزيز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بقصد بلوغ هذه الأهداف . وفي هذا السياق ، ينبغي أن تواصل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقديم الدراسات التحليلية اللازمة لدعم مفاوضات مكثفة وهادفة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي .

٦٥ - وأكد الوزراء من جديد الضرورة القصوى لقيام صندوق النقد الدولي بضمان اجراء توسع هام في مرفق تمويل المخزون الاحتياطي وتحريره من أجل تعويض البلدان

النامية عن عجزها تعويضا كاملا وسريعا وتلقائيا دون فرض أية شروط . ودعوا أيضا إلى إنشاء نظام تثبيت حصائل الصادرات على الصعيد العالمي بغية تثبيت حصائل صادرات البلدان النامية من السلع الاساسية .

٦٦ - وشدد الوزراء على أهمية جمعيات المنتجين بوصفها من وسائل تحسين القدرة التفاوضية للبلدان النامية من أجل الحصول على أسعار عادلة ومجزية لصادراتها وزيادة حصائلها من التصدير . وأكدوا أيضا ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل زيادة اشراك البلدان النامية في عمليات تجهيز السلع الاساسية وتسويقها وتوزيعها .

٦٧ - وأكدوا أيضا ضرورة دعم الاتفاقات السلعية القائمة عن طريق التعاون بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة بغية إدخال آليات فعالة لتحقيق الاهداف الرامية إلى استقرار السوق وتحقيق اسعار مجزية للمنتج ومنصفة للمستهلك .

٦٨ - وأكد الوزراء على الحاجة إلى تحسين نظام الافضليات المعمم لا سيما فيما يتعلق بأسلوب عمله وبعدد المنتجات المشمولة . وأكدوا ضرورة توسيع النظم القائمة حتى تشمل جميع البلدان النامية ، وضرورة اقلاع البلدان المتقدمة النمو عن ممارسة كافة أشكال التمييز ضد البلدان النامية وتصنيفها إلى مستويات متدرجة ، حسب مستوى تصنيع السلع الاساسية ، ويشمل ذلك أيضا فرض التعريفات الجمركية التصاعدية .

٦٩ - أعرب الوزراء عن قلقهم لاستمرار الحظر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية على نيكاراغوا في أيار/مايو عام ١٩٨٥ منتهكة بذلك حقوق نيكاراغوا في السيادة وفي تقرير المصير ، وطالبوا من جديد بالرفع الفوري لهذا الحظر وفقا لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ١٨٨/٤٠ و ١٦٤/٤١ و ١٧٦/٤٢ و ١٨٥/٤٣ .

٧٠ - وأكد الوزراء من جديد ضرورة امتثال الولايات المتحدة الأمريكية فورا للحكم الصادر ضدها عن محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه عام ١٩٨٦ ، والذي ينص على أن الولايات المتحدة الامريكية ، بفرضها هذا الحظر واتخاذها اجراءات اقتصادية قسرية أخرى ، إنما تنتهك جميع التزاماتها المنصوص عليها في معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة الموقّعة بين البلدين عام ١٩٥٦ ، وأن الولايات المتحدة ملزمة بتعويض جمهورية نيكاراغوا عن الخسائر المترتبة على انتهاكها للمعاهدة المذكورة .

٧١ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لاستمرار الاجراءات الاقتصادية القسرية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة الامريكية على جمهورية بنما ، ودعوا إلى رفع هذه الاجراءات

على الفور . كما أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الاحتفاظ غير المشروع بنصيب بنما من عائدات قناة بنما وهو ما يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقيات توريخوس - كارتر .

٧٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استمرار التدابير التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى التي تتمثل في فرض حصار اقتصادي عليها وتجميد ارصدتها . وأدانوا هذه التدابير بوصفها شكلا من اشكال القسر الاقتصادي لأغراض سياسية . ودعوا إدارة الولايات المتحدة الامريكية إلى الغائها على الفور . وأعربوا عن تضامنهم التام مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مواجهتها لهذه التدابير التي تستهدف تقويض تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والنيل من استقلالها وسيادتها .

٧٣ - ودعا الوزراء جميع البلدان إلى اتخاذ التدابير العملية الملائمة لمساعدة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في التغلب على هذه التدابير التعسفية .

تاسعا - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

٧٤ - أعاد الوزراء تأكيد الدور الهام الذي يضطلع به الاونكتاد ، منذ قيامه ، في مجال التعاون الاقتصادي الدولي في التجارة والتنمية . وفي هذا الصدد شددوا على الحاجة إلى الحفاظ على روح وأهداف المنظمة كما جاء في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٩٩٥ (د - ١٩) والقرارات اللاحقة ذات الصلة والمقررات التي استهدفت تعزيز وحدة الاونكتاد بغية تحقيق مهمته . وأشاروا إلى أن الاونكتاد هو الاداة الرئيسية للجمعية العامة للامم المتحدة في المفاوضات الاقتصادية العالمية بشأن قضايا التجارة والتنمية ، ورحبوا بما قررته الجمعية العامة للامم المتحدة ، في قرارها ١٨٣/٤٣ ، من أن تحتفل ، في دورتها الرابعة والاربعين ، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية على نحو يليق بدور تلك الهيئة وانجازاتها .

٧٥ - ثم أجرى الوزراء تقييما للنتائج التي أسفر عنها الدورة السابعة للمؤتمر (الاونكتاد السابع) ورأوا أن الوثيقة الختامية التي اعتمدت بإجماع الاصوات تجدد الامل في استئناف الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في المجالات

البالغة الاهمية الخاصة بالتجارة الدولية ، وموارد التنمية والديون الخارجية ، والسلع الاساسية ، ومشاكل أقل البلدان نموا . وقد أكدوا أهمية الاضطلاع بالولايات المنوطة بالاونكتاد على نحو كامل . وفي هذا الصدد ، طالبوا بالتنفيذ العاجل للالتزامات التي تنص عليها الوثيقة الختامية من أجل التخفيف من حدة مشاكل البلدان النامية في هذه المجالات .

عاشرا - الاغذية والزراعة

٧٦ - أعرب الوزراء عن قلقهم وأسفهم العميقين إزاء استمرار الوضع الشاذ لعصرنا هذا المتمثل في وجود الجوع وسط الوفرة والاتجاه إلى تخفيض الانتاج في بعض مناطق العالم من أجل الحد من المخزون والإبقاء على ارتفاع الاسعار . وأكدوا على ضرورة عكس هذه الاتجاهات غير المقبولة وضرورة مواجهة الآثار الضارة للعوامل الاقتصادية الخارجية التي تعوق تنمية قطاع الاغذية والزراعة وتؤدي إلى استفحال الفقر والجوع وسوء التغذية وأكدوا في هذا الصدد أهمية ابقاء قضايا الاغذية والزراعة في صميم اهتمام العالم بسبب تدهور أوضاع الاغذية والزراعة في عدد كبير من البلدان النامية وخاصة في افريقيا ، وأكدوا من جديد أن أي اجراء دولي لا بد أن يكون شاملا وأن يأخذ في الاعتبار مختلف الزوايا والابعاد لمشاكل الاغذية والزراعة في البلدان النامية . ودعوا في هذا السياق إلى توفير الدعم الدولي المستمر الكافي للبلدان النامية لمساعدتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاغذية .

٧٧ - ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى القيام بعمل حازم تنفيذا لهذا الالتزام حتى يتسنى توفير التدفقات اللازمة من الموارد بشروط ميسرة إلى القطاع الزراعي وعكس اتجاه التدفقات الكبيرة للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو . ولاحظوا مع الاسف اتجاه كثير من البلدان المتقدمة النمو إلى تقديم المساعدة الثنائية على حساب المساعدة التي تقدم من خلال الوكالات المتعددة الأطراف ، كما حثوا البلدان المتقدمة النمو على زيادة مساهماتها في هذه الوكالات ، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . ورحبوا بالاستجابة الطيبة لتلبية الحاجة إلى المساعدة الاستثنائية لمواجهة النقص في الاغذية ، واقترحوا اعتماد برنامج دولي خاص للمعونة الغذائية والمساعدة المالية لمواجهة الاحتياجات العاجلة وتقديم مواد الإغاثة إلى البلدان النامية التي تعاني من نقص مزمن في الاغذية ، ولا سيما البلدان الافريقية .

٧٨ - وأكد الوزراء من جديد أن الحق في الحصول على الغذاء هو حق أساسي وعالمي من حقوق الإنسان يجب الدفاع عنه . وأدانوا بشدة استخدام الاغذية كاداة للضغط السياسي وحذروا من وضع أي شروط عند تقديم المعونة الغذائية . كما أكدوا من جديد أن الحاجة المُلحّة إلى إعادة تنشيط الأوضاع الاقتصادية العالمية ، ورفع هامش الامن الغذائي العالمي الآخذ في التناقص ، تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي .

٧٩ - وشدد الوزراء على أهمية توزيع الاغذية في الوقت المناسب على المحتاجين إليها ، ولا سيما في افريقيا وأقل البلدان نموا ، فضلا عن ضرورة مساعدة البلدان المتلقية للمساعدة على تطوير آلياتها الإدارية وآليات النقل والمواصلات وكذلك شبكاتها المحلية لتوصيل المعونة الغذائية .

٨٠ - ولاحظ الوزراء بارتياح النتائج والتوصيات التي توصل إليها مجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية الرابعة عشرة المعقودة في نيقوسيا في أيار/مايو ١٩٨٨ . وإداراكا تاما منهم لتدهور مشكلة الجوع وسوء التغذية في العالم ، رحب الوزراء بمبادرة قبرص لمكافحة الجوع في العالم ، التي تدعو إلى اجراء استعراض وتقييم فوريين للجهود التي بذلت حتى الآن من أجل الحد من الجوع فضلا عن تحديد سبل النهوض بالسياسات والبرامج القائمة والمبادرات الجديدة الواقعية التي يُحتمل أن تكون فعالة وذلك في إطار جهد جاد يستهدف القضاء على الجوع وسوء التغذية وفي هذا السياق ، حث الوزراء البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز على المشاركة بنشاط ، على الصعيد الوزاري ، في أعمال الدورة الخامسة عشرة لمجلس الاغذية العالمي ، التي ستستضيفها جمهورية مصر العربية بالقاهرة ، في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨٩ ، حيث أن هذه الدورة سوف تدرس الطرائق المحددة المتعلقة بتنفيذ مبادرة قبرص .

٨١ - وأيدوا فكرة زيادة تطوير النظام العالمي للمعلومات والانذار المبكر العالمي التابع لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة من خلال إنشاء وتطوير أنظمة وطنية وإقليمية للانذار المبكر باستخدام تكنولوجيا الاستشعار من بعد . كما رحبوا بالتدابير التي اتخذها برنامج الاغذية العالمي من أجل ضمان إيصال المعونة الغذائية على وجه السرعة وفي الوقت المناسب ، إلى جانب تطوير نظام للمعلومات يضطلع بتوزيع كافة المعلومات المتعلقة بالمعونة الغذائية بشكل منتظم لتحسين التخطيط والتنسيق في التنفيذ .

٨٢ - وأيد الوزراء الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز التعاون داخل المناطق الاقليمية وفيما بينها على جميع المستويات بغية تعزيز الامن الغذائي والتنمية الزراعية . وطلبوا من هيئات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة منح الاولوية لدعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مجال الاغذية والزراعة وفي هذا السياق ، كرر الوزراء الاقتراح الخاص بالتبكير بإنشاء نظام أمن غذائي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

٨٣ - وأعرب الوزراء عن بالغ أسفهم لأن الضوائق المالية التي تواجهها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة بسبب وجود متأخرات في سداد المساهمات المقررة على المانحين الرئيسيين قد أدت الى تقليصات كبيرة في البرامج ، مما أساء كثيرا الى البلدان النامية . وحث الوزراء على سداد هذه المساهمات بشكل عاجل ، وذلك لتمكين المنظمة من الاضطلاع ببرامجها وأنشطتها المعتمدة في قطاع الاغذية والزراعة ، مما يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية . وادراكا من الوزراء بالاهمية المستمرة لقطاع الاغذية والزراعة ودور المنظمة ، حثوا على امداد هذه المنظمة في المستقبل بموارد متزايدة تتسم بالمزيد من الكفاية .

٨٤ - وكرر الوزراء نداءهم الى المجتمع الدولي الوارد في اعلانهم الصادر في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ في نيقوسيا عن كامل التأييد للصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وقد أكدوا على أهمية كفالة الاستمرارية للهيكل الحالي للصندوق ولعملياته . وفي هذا الصدد ، أثنى الوزراء على بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، والبالغ عددها ٩٥ بلدا ، والتي أعلنت عن تقديم مساهمات كبيرة الى دورة تغذية الصندوق الثالثة ، ومن بينها البلدان النامية المستفيدة المدرجة في الفئة الثالثة لدى الصندوق ، وذلك لبلوغها بالفعل كامل هدفها الاجمالي البالغ ٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، على نحو تقريبي . وفي هذا الصدد ، لاحظوا مع التقدير أن البلدان الصناعية الاعضاء المدرجة بالفئة الاولى لدى الصندوق قد أكدت استعدادها لمجاراة مساهمات الفئة الثالثة ، على أساس ٣ الى ١ ، وحثوا بلدان الفئة الثالثة هذه على الاستمرار في توفير الجزء الاكبر من الموارد . كذلك دعا الوزراء البلدان النامية الاعضاء المدرجة بالفئة الثانية لدى الصندوق الى الابقاء على مساهماتها المقدمة الى دورة التغذية الثالثة في نفس مستوى دورة التغذية الثانية . ودعا الوزراء جميع البلدان الاعضاء في الصندوق ، التي لم تعلن بعد عن مساهماتها ، الى أن تفعل ذلك ، مع مراعاة أن المفاوضات المتصلة بدورة التغذية الثالثة سوف تنتهي في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

٨٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء تردي حالة الاغذية والزراعة التي يواجهها عدد كبير من البلدان النامية ، ولا سيما تدهور الحالة في افريقيا بسبب الجفاف المستمر وزيادة سرعة عملية التصحر التي تفاقمت من جراء الآثار المفجعة للغزو الجديد للجراد الصحراوي . وأكدوا على الحاجة الى المساعدة العاجلة والكبيرة في شن حملة طوارئ دولية للسيطرة على هذه الآفة . يتولى تنسيقها مركز الطوارئ للتعاون في مكافحة الجراد التابع لمنظمة الاغذية والزراعة .

٨٦ - ودعوا المجتمع الدولي الى بذل قصارى الجهود لتيسير تنفيذ جميع الخطط التي سبق الإعلان عنها لتنمية افريقيا وطلبوا الى البلدان الصناعية التي لم تعلن بعد تبرعاتها لهذه الخطط أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن . ولاحظوا بارتياح كبير أن المبلغ المستهدف ، وهو ٣٠٠ مليون دولار ، للبرنامج الخاص الذي أنشأه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل البلدان الافريقية المتضررة بالجفاف والتصحر قد تم توفيره بالكامل ، وقد أنشئ هذا البرنامج لدعم عمليات الانتعاش والتعمير والتنمية الطويلة الأجل في هذه البلدان . كما أعادوا تأكيد مساندتهم لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

حادي عشر - الطاقة

٨٧ - أكد الوزراء على الدور الحاسم للطاقة في تحقيق النمو الاقتصادي والرخاء في البلدان النامية . وشددوا على ضرورة مواصلة الجهود الرامية الى تنمية جميع موارد الطاقة في العالم وتوسيع نطاقها حتى يتسنى كفالة الانتقال بصورة منظمة من النمط الراهن لانتاج الطاقة واستهلاكها الى نمط يرتكز بصورة متزايدة على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وعلى الاستخدام الرشيد للطاقة بجميع أشكالها . وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء ضرورة تكثيف العمل من أجل النجاح في تنفيذ خطة عمل نيروبي لتنمية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . ولاحظوا مع الأسف أنه لم ينعقد سوى عدد قليل من الاجتماعات الاستشارية المتوخاة في الخطة . ولم تنجح تلك الاجتماعات ، مع أنها كانت مفيدة في تحديد المشاريع ، في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ تلك المشاريع .

٨٨ - ولاحظ الوزراء أن كثيرا من البلدان النامية لا تزال تواجه مشاكل خطيرة في تنمية موارد الطاقة . وأعادوا تأكيد أحكام قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٦/٣٩ و ٢٠٨/٤٠ و ١٩٨/٤٣ بشأن تنمية موارد الطاقة وأعربوا عن أملهم في أن تواصل

جميع الدول الاعضاء ، بالتعاون مع مؤسسات وهيئات وأجهزة منظومة الامم المتحدة ذات الصلة ، استطلاع سبل ووسائل دعم جهود البلدان النامية في استكشاف وتنمية موارد الطاقة فيها .

٨٩ - ولاحظ الوزراء كذلك أن مستوى الإقراض للطاقة من جانب المؤسسات المالية الدولية لا يزال غير كاف ، وحثوا على زيادة تلك الموارد من خلال رفع المستوى الإجمالي للإقراض . وينبغي أن تتضمن زيادة الإقراض في مجال الطاقة أيضا تقديم القروض اللازمة للتكيف الهيكلي من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية تغطية العجز في موازين المدفوعات ، إذ أن تكاليف استيراد الطاقة عامل رئيسي وراء هذا العجز .

٩٠ - وشدد الوزراء على أهمية التعاون في مجال الطاقة فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى من أجل تعزيز توسيع نطاق الاعتماد الجماعي على الذات وحثوا هذه البلدان على تدعيم برامجها للتعاون التقني والاقتصادي في هذا الميدان . وفي هذا الصدد ، دعوا البلدان المتقدمة النمو الى إتاحة الفرصة للبلدان النامية للحصول دون قيد على أحدث ما لديها من تكنولوجيات الطاقة .

٩١ - ولاحظ الوزراء باهتمام خبرات بعض منتجي الطاقة في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، وذلك في مجالات استكشاف واستغلال وبيع ونقل الطاقة . كما حث الوزراء بشدة الدول الأعضاء على الاستفادة من خبرات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بغية تنمية موارد الطاقة لديها ، وتقليل اعتمادها على البلدان الصناعية المتقدمة النمو .

ثاني عشر - العلم والتكنولوجيا

٩٢ - أكد الوزراء الدور الهام الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية . وأعربوا عن قلقهم المتزايد إزاء آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على التطور العلمي والتكنولوجي في البلدان النامية ، وبخاصة على قدرتها على استيعاب وتطويع التكنولوجيات الجديدة ، وإزاء تزايد الصعوبات التي تواجه نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية بشروط تساهلية يمكن قبولها تضمن تنميتها المستقلة . ولاحظوا بارتياح أن العديد من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى قد وضعت سياسات بشأن العلم والتكنولوجيا وأنها تبذل جهودا نشطة لتعزيز قدراتها العلمية

والتكنولوجية ، وأن القدرات التي بلغتها بعضها تجاوزت عتبة بناء القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية .

٩٣ - وشدد الوزراء على أن مجال العلم والتكنولوجيا يتسم بأهمية فائقة بالنسبة للتعاون المتعدد الاطراف على الصعيدين العالمي والاقليمي ، وأكدوا على دور منظومة الامم المتحدة في هذا الصدد . وأعادوا تأكيد استمرار ملاحية برنامج عمل فيينا وأهميته في هذا الشأن ورحبوا بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٤٢ للاحتفال في عام ١٩٨٩ بالذكرى العاشرة لصدور برنامج العمل .

٩٤ - ولاحظ الوزراء أن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، وهي المسؤولة عن تنفيذ وتنسيق برنامج عمل فيينا ، قد قررت تركيز الاهتمام في كل دورة من دوراتها على عدد قليل من المواضيع المختارة . وحثوا على أن يتم الإعداد لهذه الاجتماعات بعناية وأن يؤدي ذلك الى تعزيز التعاون في المجالات المحددة .

٩٥ - ورحب الوزراء بالمبادرة التي اتخذتها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية لاجراء استعراض للعقد الاول فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا . وحثوا على أن يعكس استعراض نهاية العقد الخبرات ، والإنجازات ، والمعوقات التي واجهتها الهيئات التابعة لمنظومة الامم المتحدة والمجتمع الدولي ، في حشدها لانشطة العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، تنفيذا لبرنامج عمل فيينا .

٩٦ - وبغية مواجهة تحديات التسعينات التي لم يسبق لها مثيل ، والتي سوف تقتضي زيادة قدرات البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا ، حث الوزراء على تكملة الجهود الوطنية لتلك البلدان بالتعاون التقني الدولي عن طريق منظومة الامم المتحدة . ولاحظوا أن صندوق العلم والتكنولوجيا ، الذي يخضع الآن لإشراف برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، لم يتلق الدعم المتوقع من البلدان الصناعية . ودعا الوزراء جميع البلدان ، المتقدمة النمو والنامية ، الى مواصلة جهودها لتعزيز تمويل العلم والتكنولوجيا في إطار برنامج عمل فيينا .

٩٧ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لانه على الرغم من تضييق شقة الخلافات ، فإن المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا لم تستكمل بعد . وأعادوا تأكيد

استعدادهم للعمل عن كثب مع الامين العام للاونكتاد ورئيس مؤتمر الامم المتحدة المعني بوضع مدونة قواعد السلوك لنقل التكنولوجيا من أجل تحديد الحلول المناسبة للمسائل المعلقة المتصلة بالمدونة ، وفقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٧٣/٤٢ .

٩٨ - واعترف الوزراء أن المجالات العلمية والتكنولوجية الجديدة والناشئة ذات أهمية بالغة للتنمية على المستوى الوطني وكذلك للتعاون المتعدد الاطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي . وأكدوا أن البلدان النامية تحتاج بصورة عاجلة ومتزايدة الى نقل التكنولوجيا إليها بشروط ميسرة من أجل تمكينها من التغلب على المصاعب التي تواجهها في مسعاها للتنمية ، على أن يتم ذلك بطريقة تتفق وسياساتها وبرامجها الاجتماعية والاقتصادية الوطنية . وفي هذا الصدد ، أصبح التزويد بالتكنولوجيات المتقدمة في المجالات الملائمة من أجل التعجيل بتحسين قدرات البلدان النامية وتحديثها أمرا ضروريا للغاية . وحث الوزراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى المهتمة بالامر على اقتسام خبراتها وتحديد نهج تعاوني من أجل اقتناء ونقل واستيعاب التكنولوجيات ، ولا سيما التكنولوجيات المتقدمة .

٩٩ - ورحب الوزراء بالتشغيل المؤقت لمركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في نيودلهي . وحثوا جميع البلدان الاعضاء على التعجيل بعملية التصديق على الاتفاق . ورحب الوزراء أيضا بعقد اجتماع لمجلس الإدارة في نيودلهي ، بالهند ، في الفترة من ١٦ من ١٨ آذار/مارس ١٩٨٩ .

ثالث عشر - التصنيع

١٠٠ - أعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الحالة الراهنة للتصنيع في البلدان النامية . ولاحظوا أنه منذ النصف الثاني من السبعينات ، أصبحت التحديات الكثيرة للتصنيع في البلدان النامية أكثر تعقيدا . والواقع أن احتمالات المستقبل بالنسبة الى النمو الصناعي هي الآن أسوأ مما كانت عليه منذ عشر سنوات ، بسبب تفاقم الأزمة في الاقتصاد العالمي ، وعدم استقرار أسعار النفط ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وركود أو ضعف نمو الطلب العالمي على الصادرات من المواد الاولية ، وتزايد النزعة الحمائية ، والإفراط في الديون الخارجية وشدة اختلال موازين المدفوعات ، التي كان لها جميعها آثار سلبية على النمو الصناعي وعرضت للخطر التقدم الذي تحقق حتى الآن . وأكد الوزراء من جديد أن تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة يقتضي نمو القطاعين الزراعي والصناعي بالترادف معا بحيث يعزز كل منهما الآخر .

١٠١ - ولاحظ الوزراء أنه بينما شهدت بعض البلدان النامية نموا كبيرا ومطردا ، فإن معدل نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية قد انخفض انخفاضا حادا في بلدان اخرى ، ولا سيما في امريكا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى . إذ ارتفع نصيب البلدان النامية من القيمة المضافة للصناعات التحويلية على المستوى العالمي من ١٠,٣ في المائة عام ١٩٧٥ الى ١٣ في المائة فقط في ١٩٨٦ ، وهو ما يعد أقل بكثير من النسبة المستهدفة في إعلان ليما وهي ٢٥ في المائة .

١٠٢ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لأن عملية تحويل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الى وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الامم المتحدة قد تمت بصورة سلسة وفي الوقت المحدد . ورحبوا بالقرارات المعتمدة خلال المؤتمر العام الثاني لليونيدو ، المعقود في بانكوك في عام ١٩٨٧ ، والتي تهدف الى تعزيز عملية تصنيع العالم الثالث .

١٠٣ - وناشد الوزراء جميع الدول ، ولا سيما البلدان الصناعية ، كفالة السلامة المالية لليونيدو وتوفير الموارد اللازمة لها لكي تتمكن من الاضطلاع بولايتها .

١٠٤ - وأكد الوزراء الحاجة الى التنفيذ الفوري والكامل لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٣٣/٣٩ بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، ولتحقيق هذا الهدف ، دعوا اليونيدو الى زيادة مساهمتها في العقد زيادة كبيرة .

رابع عشر - الاتصالات السلكية واللاسلكية

١٠٥ - أكد الوزراء من جديد أهمية المؤتمرات المختلفة للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، وبوجه أخص المؤتمرات التي تتناول الإذاعات بذبذبات عالية ، والخدمات الفضائية .

١٠٦ - وحثوا المجتمع الدولي والدول المتقدمة النمو بالذات على أن تساعد البلدان النامية ماليا واقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا ، لتمكينها من سد مختلف احتياجاتها ومواجهة التحدي الآتي من سرعة التقدم في مختلف أنواع الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وأن تطور منظومات وشبكات اتصالات تابعة لها على المستويات القطرية والاقليمية والاقاليمية وعلى الصعيد العالمي .

١٠٧ - وأشار الوزراء الى ما حدث من أوجه التقدم الهامة في العلم والتكنولوجيا والاستخدامات الفضائية . وأكدوا من جديد أن الاستخدام الفعّال والسلمي لأوجه التقدم هذه ينبغي أن يكون لصالح البشرية جمعاء . ولاحظوا أن المزايا الآتية من استخدام الفضاء الخارجي لم توزع بالقسطاس على بلدان العالم . ورأوا أن يكون مبدأ التمكين العادل والمضمون جوهر أي جهاز تنظيمي جديد ، مع مراعاة الحاجات الخاصة للبلدان النامية ، ومنها حاجات البلدان الاستوائية .

خامس عشر - السيادة على الموارد الطبيعية

١٠٨ - أكد الوزراء من جديد الحق غير القابل للتصرف لجميع البلدان والشعوب في ممارسة السيادة والرقابة الدائمة والفعّالة والكاملة على جميع مواردها الطبيعية وغير الطبيعية وعلى كافة أنشطتها الاقتصادية . كما أكدوا من جديد الأهمية الكبرى لتعزيز الاستقلال السياسي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى من خلال التحرر الاقتصادي . كذلك أكدوا أن الوفاء بهذه المهمة التاريخية يقتضي من حركة بلدان عدم الانحياز أن تواصل تشجيع وحماية الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلدان والشعوب النامية .

١٠٩ - وأعرب الوزراء من جديد عن دعمهم للشعوب التي ما زالت خاضعة للسيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي ، وأعادوا تأكيد الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لهذه الشعوب ، ومنها الحق في تقرير المصير ، وفي الحرية والاستقلال ، وفي السيادة الكاملة على جميع مواردها الطبيعية وغير الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية ، خصوصا موارد شعبي فلسطين وناميبيا اللذين تعرضت مواردهما لنهب واستغلال غير شرعيين من نظامي الحكم العنصريين في اسرائيل وجنوب افريقيا . ودعوا جميع الدول والشعوب الى أن تعمل فرادى ومجتمعة على إزالة العقبات أمام إعمال الحقوق الوطنية لهذين الشعبين ، بما في ذلك الحق في الحرية والاستقلال ، وحثوا على اتخاذ إجراءات فعّالة في هذا الصدد . كما حثوا جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة وشركات الاستثمار وسائر المؤسسات الأخرى على عدم الاعتراف أو التعاون أو المساهمة بأي شكل في إطار أية إجراءات لاستغلال شعبي فلسطين وناميبيا وموارد الأراضي المحتلة الأخرى .

١١٠ - وأكد الوزراء مجددا حق جميع البلدان والشعوب الخاضعة للعدوان الأجنبي أو الاحتلال أو السيطرة الاستعمارية والصهيونية أو الفصل العنصري في استرداد حقوقها وتعويضها بالكامل عن استغلال أو استنزاف أو ضياع أو إتلاف الموارد الطبيعية وسائر الموارد الأخرى .

سادس عشر - قانون البحار

١١١ - أعرب الوزراء مجددا عن الأهمية التي يعلقونها على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، فهم يعتبرونها مكا هاما لصون السلم والعدل والتقدم لكافة شعوب العالم ، وأعربوا عن ارتياحهم لتوقيع ١٥٩ بلدا على الاتفاقية وتصديق ٤٠ بلدا عليها حتى الآن . وناشدوا من جديد جميع الدول التصديق عليها أو الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن .

١١٢ - ورحب الوزراء بالقرار التاريخي للجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار بتسجيل الهند كأول مستثمر رائد للتعدين في قاع البحار . واعتبروا تسجيل فرنسا واليابان واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تطورات مشجعة للغاية .

١١٣ - وأشار الوزراء الى أن قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د - ١٥) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ قد أعلن أن قاع البحار والمحيطات وباطن أرضه خارج حدود الولاية الوطنية ، وكذلك موارد المنطقة الدولية ، تعتبر جميعا تراثا مشتركا للانسانية ، ولا يمكن لأية دولة أو شركة أو فرد الاستيلاء عليها . وأكدوا أيضا أهمية ضمان الطابع الموحد للاتفاقية ، والحاجة الى التنسيق بين التشريعات الوطنية وبين أحكام الاتفاقية .

١١٤ - وأعرب الوزراء في هذا الصدد عن قلقهم البالغ لمحاولات تقويض الاتفاقية والقرارات المتصلة بها والتحايل عليها وأعلنوا بطلان أي عمل تنفرد به دولة أو مجموعة من الدول في إطار اتفاقية مصغرة أو نظام موان يتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

١١٥ - وفي هذا الصدد ، لاحظ الوزراء بارتياح الموقف الحازم الذي اتخذته اللجنة التحضيرية في إعلانها الصادر في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ عندما رفضت أن يكون أي إدعاء أو اتفاق أو إجراء يتعلق بالمنطقة الدولية ومواردها ويجري خارج إطار اللجنة التحضيرية ويتعارض مع الاتفاقية والقرارات المتصلة بها ، أساسا لإقامة حقوق قانونية .

سابع عشر - الشركات عبر الوطنية

١١٦ - أعرب الوزراء عن أسفهم للعقبات التي ما زالت تعرقل التبكير بوضع مدونة لقواعد السلوك تنظم أنشطة الشركات عبر الوطنية من أجل الجوانب السلبية منها وجعلها تساهم بأقصى إمكانياتها في تقدم البلدان النامية . وأكدوا أن اعتماد مدونة لقواعد السلوك عنصر ضروري لقيام علاقات عادلة ومتكافئة بين البلدان . وشددوا على أن أنشطة الشركات عبر الوطنية ينبغي أن يضطلع بها داخل نطاق الأولويات الوطنية والخطط الانمائية للبلدان النامية .

١١٧ - واستنكر الوزراء السياسات والممارسات غير المشروعة وغير الجائزة لبعض البلدان المتقدمة النمو وشركاتها عبر الوطنية التي يؤدي حرصها على بلوغ أقصى المكاسب الى تشويه اقتصادات البلدان النامية وتقويض سيادتها . وأدانوا استمرار تعاون بعض الشركات عبر الوطنية مع نظام الاقلية في جنوب افريقيا ، وأكدوا أن هذا التعاون لا يفيد إلا في تأصيل جذور الفصل العنصري وإطالة احتلال بريتوريا غير المشروع لإقليم ناميبيا . ودعوا هذه الشركات عبر الوطنية الى الامتثال بدقة لكل قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة في هذا الشأن والامتناع عن عرقلة محاولات القضاء على الفصل العنصري .

١١٨ - ودعا الوزراء اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالامم المتحدة الى أن يقوما ، واضعين في الاعتبار تقرير فريق الشخصيات البارزة عن جلسات الاستماع الى الشهود بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ، باقتراح إجراءات محددة لوقف أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا التي تعزز نظام الفصل العنصري ، وحثوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على التعاون في اتخاذ الاجراءات اللازمة في محافل منظومة الامم المتحدة المعنية بذلك لتحقيق هذا الغرض .

شامن عشر - البيئة وغيرها من الجوانب النوعية للتنمية

١١٩ - أعرب الوزراء عن القلق البالغ ازاء التدهور المستمر في البيئة الذي يمكن أن يلحق ضررا خطيرا بمقدراتها على ادامة الحياة إذا سمح له بالاستمرار دون أن يكبح . ولاحظوا أن التعاون البيئي يتطلب بصورة واضحة جهودا شاملة متعددة الاطراف لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها بينما يتم الحفاظ على الأولويات الانمائية للبلدان

النامية . وأعادوا تأكيد التزامهم بتعزيز هذا التعاون . وفي هذا السياق ، رحبوا بقراري الجمعية العامة للامم المتحدة ١٨٦/٤٣ و ١٨٧/٤٣ ، الاول بشأن المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ والثاني بشأن تقرير اللجنة العالمية المعنية للبيئة والتنمية . ورحبوا أيضا بالموافقة على قرار الجمعية العامة ٥٣/٤٣ بشأن حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة .

١٢٠ - ولاحظ الوزراء أنه يلزم تكييف وتعديل العالم ككل حسب متطلبات أنماط الانتاج والاستهلاك العالمية الاكثر قابلية للادامة حتى لا يُمارس ضغط زائد على موارد الارض . ويجب أن يشمل مفهوم التنمية القابلة للادامة ، بالضرورة ، الوفاء بالاحتياجات الاساسية للجميع ، وإنعاش النمو وتحسين نوعية الحياة في بيئة صحية ومأمونة ونظيفة . وبالنسبة الى البلدان النامية ، كرروا الإعراب عن اعتقادهم بأنه يتعين النظر الى الحماية البيئية بوصفها جزءا لا يتجزأ من عملية تنمية تلك البلدان ولا يمكن النظر اليها بمعزل عنها .

١٢١ - ورحب الوزراء بالمبادرات بشأن القضايا البيئية العالمية مثل اتفاقية وبروتوكول مونتريال بشأن طبقة الاوزون وأحاطوا علما باعلان لاهاى . ودعوا البلدان النامية الى النظر في الانضمام الى هذه الاتفاقية والى المشاركة بصورة نشطة في المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في عام ١٩٩٠ . ولاحظ الوزراء أيضا مع الاهتمام المبادرات الاقليمية للبلدان النامية مثل تلك التي اتخذتها الاطراف في معاهدة التعاون الامازوني التي تهدف الى حفظ وحماية البيئة .

١٢٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لزيادة حالات التخلص من النفايات السامة وغيرها من النفايات الخطرة في افريقيا والبلدان النامية الاخرى . وأكدوا أن هذه الممارسة تمثل انتهاكا صارخا للمبدأ ٢ من اعلان مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المعتمد في استكهولم عام ١٩٧٢ ، والذي ينص على أن جميع الدول مسؤولة عن ضمان عدم تسبب الانشطة التي تتم في نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها في الحاق الضرر بالبيئة في دول أخرى أو في مناطق غير واقعة في نطاق ولايتها الوطنية . ورحبوا بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٢١٣/٤٣ بشأن مسؤولية الدول عن حماية البيئة ، بما في ذلك منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات والنفايات السمية والخطرة ، والتخلص منها وما ينشأ عنه من تراكم ، مما يضر البلدان النامية بوجه خاص . وحثوا كذلك الدول الاعضاء على انشاء مراكز لمراقبة التخلص من النفايات في شكل وحدات وطنية لرصد وتبادل المعلومات بشأن الشركات والسفن المعروفة بممارسة التخلص غير المشروع من النفايات في بلدانها وفي مياهها الاقليمية ومناطقها الاقتصادية الخالصة .

١٣٣ - وفي غضون ذلك ، دعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو الى اتخاذ تدابير شديدة ، ادارية وتشريعية ، لحظر تصدير النفايات السامة وغيرها من النفايات الخطرة الى أراضي البلدان الاجنبية ، ولا سيما البلدان النامية .

١٣٤ - وأكد الوزراء قلقهم إزاء التدهور المستمر للبيئة البحرية ، خاصة بالنسبة للمياه الساحلية والبحار شبه المغلقة . وأكدوا أنه ما لم تتخذ اجراءات منسقة ، على الفور وعلى نطاق العالم كله ، فسوف يتفاقم الوضع . وطالب الوزراء جميع الدول بالامتناع عن أية أعمال وأنشطة من شأنها تعريض نوعية البيئة البحرية والاحوال الايكولوجية للخطر ، وبالتالي تعريض الاحياء البحرية للخطر .

١٣٥ - وسلم الوزراء بأن معظم الانبعاثات الضارة الى الغلاف الجوي التي تؤدي الى مشاكل بيئية عالمية تنشأ في البلدان الصناعية . وبناء على ذلك ، ينبغي لهذه الدول أن تتحمل المسؤولية الرئيسية في الجهود الدولية لمعالجة هذه المشاكل كما ينبغي أن تقدم أكبر إسهام في تقليل هذه الانبعاثات عالميا . وتحتاج النهج المتعددة الاطراف ، كي تنجح في البلدان النامية ، الى التشديد على اتخاذ تدابير ايجابية وداعمة لصالحها . وبناء على ذلك ، فإن من الحيوي والعاجل أن تشرع البلدان المتقدمة النمو ، التي تملك الموارد المطلوبة ، في بذل جهود لتطوير تكنولوجيات بديلة مأمونة بيئيا وأن تتيح للبلدان النامية امكانية الحصول على هذه التكنولوجيات على أساس غير تجاري .

١٣٦ - وفي هذا السياق ، شدد الوزراء على مسيس حاجة المجتمع الدولي الى تخصيص موارد مالية اضافية صافية للتعاون البيئي . وهذا ضروري لمنع تحويل الاموال الدولية المتاحة للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية الى القضايا المتصلة بالبيئة . وينبغي أن تستخدم هذه الموارد في مساعدة البلدان النامية في معالجة اهتماماتها البيئية العاجلة ولتعزيز نقل التكنولوجيات البديلة الى البلدان النامية .

١٣٧ - وبينما شدّد الوزراء على الحاجة الى ضمان اعتماد استراتيجيات انمائية سليمة بيئيا ، أكدوا أن تحديد هذه الاستراتيجيات ، بما في ذلك ادارة قاعدة مواردها الطبيعية ، هو حق سيادي مقصور على البلدان المعنية . وفي هذا السياق ، لاحظوا مع القلق الميل الزائد الى فرض أعباء خارجية وزيادة الشروط في معالجة القضايا البيئية .

١٢٨ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للمبادرات والقرارات التي اتخذتها البلدان الافريقية على مستوى المؤتمرات الوزارية الافريقية من أجل انتهاج سياسة مشتركة لمكافحة التصحر ، وحثوا جميع أعضاء المجتمع الدولي ، وأجهزة الامم المتحدة وهيئاتها ، والمؤسسات المالية الاقليمية ودون الاقليمية ، والمنظمات غير الحكومية على الاستمرار في دعمها الكامل ، بجميع الاشكال ، للبلدان الافريقية من أجل مكافحة الجفاف والتصحر والتخفيف من آثارهما .

١٢٩ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء الدمار الذي سببته الكوارث الطبيعية التي لحقت بالسودان مؤخرا ، حيث أسفرت الفيضانات والأمطار والسيول المدمرة عن خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والهياكل الاساسية . وفي هذا الصدد ، ناشد الوزراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى والمجتمع الدولي بأسره ، تقديم كل أنواع المساعدة للسودان بغرض الاغاثة وإعادة التعمير .

١٣٠ - ورحب الوزراء باقتراح عقد مؤتمر عالمي ثاني معني بالبيئة والتنمية ، من شأنه أن يتيح فرصة هامة لمعالجة الاهتمامات المتعلقة بالبيئة والتنمية بطريقة متكاملة . ورحبوا أيضا بعرض حكومة البرازيل استضافة هذا المؤتمر .

تاسع عشر - السنة الدولية لايواء المشردين

١٣١ - أعرب الوزراء عن تقديرهم للمبادرة التي اتخذتها حكومة سري لانكا بتركيز اهتمام العالم على احتياجات المشردين وذلك من خلال اقتراحها بأن توافق الامم المتحدة على إعلان عام ١٩٨٧ سنة دولية لايواء المشردين .

١٣٢ - وسلم الوزراء بالحاجة المستمرة لبذل الجهود لتحسين مأوى وإحياء الفقراء والمحرومين في جميع أنحاء العالم . وفي هذا السياق ، رحبوا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١/٤٣ ، الذي اعتمد الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ ، فضلا عن المبادئ التوجيهية للخطوات التي يتعين اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لدعم الاستراتيجية .

١٣٣ - ودعا الوزراء جميع الحكومات الى الالتزام بأهداف الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ وذلك باعتماد وتنفيذ استراتيجيات للمأوى وفقا للمبادئ

التوجيهية الواردة في مرفق القرار ١٨١/٤٣ . وطالبوا أيضا جميع الدول وغيرها ممن هم في وضع يتيح لهم فعل ذلك ، بأن يقدموا مساهمات سخية الى مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، من أجل تيسير تنفيذ الاستراتيجية .

عشرين - دور المرأة في التنمية

١٣٤ - أكد الوزراء أن المشاركة الكاملة للمرأة في جميع جوانب التنمية ينبغي أن تظل جزءا لا يتجزأ من الخطط الانمائية الوطنية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ومن الجهود الشاملة الرامية الى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وطالبوا الدول الاعضاء بأن تعطي النساء فرصة متساوية للنهوض بخبراتهن لزيادة مشاركتهن في عملية التنمية .

١٣٥ - وفي هذا الشأن ، أكد الوزراء من جديد أن التوصيات الصادرة عن مؤتمر بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، المعقود في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٥ ، والمؤتمر العالمي للمرأة ، المعقود في نيروبي ، كينيا ، في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، تشكل أساسا شاملا وبناء لتحقيق تلك الاهداف . وفي هذا الصدد ، أشار الوزراء الى ضرورة عقد اجتماع البلدان المنسقة في هذا المضمار في أقرب وقت ممكن ، بغية تعزيز أنشطة بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بموضوع المرأة ، وخاصة تنفيذ الاستراتيجيات التي اعتمدها مؤتمر نيروبي .

١٣٦ - والتزم الوزراء التزاما تاما بسرعة تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي ودعوا المجتمع الدولي الى زيادة الدعم للبرامج التي تهدف الى ايجاد فرص لمشاركة المرأة في التنمية ، باعتبارها مستفيدة من هذه التنمية ومشاركة فيها على السواء . وأشاروا أيضا الى حاجة بلدان عدم الانحياز الى تعزيز الانشطة ذات الصلة بالمرأة ، والى تقدير الوفاء باستراتيجيات نيروبي وتنسيق مواقفها . وفي هذا الصدد ، أبدوا فكرة عقد مؤتمر وزاري لبلدان عدم الانحياز بشأن دور المرأة في التنمية ، وأعربوا عن تقديرهم لعرض كوبا لاستضافة ذلك الاجتماع في أوائل عام ١٩٩٠ ، داعين بلدان عدم الانحياز الى المشاركة فيه بنشاط .

١٣٧ - ووجه الوزراء نداء إلى المجتمع الدولي بأسره كي يستعمل كل الوسائل المتاحة له ليكشف الكفاح ضد الفصل العنصري بحيث تستطيع نساء ناميبيا وجنوب افريقيا أن يساهمن مساهمة فعالة في تطبيق الاستراتيجيات التطعية ولتحقيق الاهداف المترابطة لعقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم .

واحدا وعشرين - التصحر وتقديم المعونة إلى ضحايا الجفاف

١٣٨ - لاحظ الوزراء بقلق أن الزحف السريع للصحراء في افريقيا والجفاف المستمر هناك وفي أجزاء أخرى من العالم النامي أثر تأثيرا خطيرا على الجهود الانمائية للعديد من البلدان وعلى الظروف الاجتماعية - الاقتصادية لشعوبها وخاصة في مجالي إنتاج الأغذية والنشاط الاقتصادي مما أسفر عن إيجاد حالات طارئة شهدت كفاحا مستميتا من أجل البقاء .

١٣٩ - وأكد الوزراء أن تحقيق أهداف مكافحة التصحر والجفاف يتطلب موارد بشرية وتقنية ومالية تتجاوز إمكانيات البلدان المتضررة . وفي هذا الصدد حثوا المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، على تقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها البلدان المتضررة . وأكدوا أن المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي ينبغي ألا تقتصر في هدفها على التخفيف من حالة الطوارئ بل ينبغي أن توجه هذه المساعدات نحو تحسين الهياكل الأساسية في تلك البلدان .

١٤٠ - ورحب الوزراء بالنتائج المحرزة في وضع سياسة منسقة لمكافحة الجفاف والتصحر من قبل البلدان الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل . وناشد الوزراء كذلك مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني زيادة معونته المقدمة إلى البلدان الأعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل نظرا للتدهور الجغرافي المستمر والعجز المتزايد في المواد الغذائية .

١٤١ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح قيام بلدان منطقة شرق افريقيا دون الاقليمية وهي اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا بإنشاء الهيئة الحكومية الدولية للجفاف والتنمية ورحبوا بعقد اجتماع على مستوى القمة في هذا الصدد في جيبوتي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ و ١٩٨٨ . ولاحظوا أنه يلزم وضع خطة عمل توضح الاحتياجات والبرامج الملحة للبلدان المعنية من أجل (أ) وقف تدهور البيئة عن طريق تدابير فعالة ومتسقة ؛ (ب) وزيادة انتاج الأغذية .

١٤٢ - ورحب الوزراء بقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالنظر ، لأول مرة ، في بند بعنوان "البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف" ، وذلك في دورتها التاسعة والثلاثين ثم في دورتها الأربعين ، متابعة للمؤتمر الوزاري المعقود في داكار في

تموز/يوليه ١٩٨٠ ، بين دول غرب افريقيا وبلدان المغرب ومصر والسودان . ودعوا المجتمع الدولي إلى القيام على وجه الاستعجال بتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٨/٣٩ و ١٧٥/٤٠ و ١٨٨/٤٣ المتعلقة بهذا الموضوع .

١٤٣ - كما رحب الوزراء بإنشاء صندوق خاص لتقديم المساعدة العاجلة للبلدان الافريقية المتأثرة بالجفاف والجوع خلال الدورة العادية العشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، وحثوا المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، على تقديم مساهمات سخية إلى هذا الصندوق .

ثانيا وعشرين - تقديم المساعدة إلى بنغلاديش في أعقاب الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل

١٤٤ - أعرب الوزراء عن القلق العميق والحزن البالغ لما أحدثته الفيضانات المفاجئة والتي لم يسبق لها مثيل في بنغلاديش من آثار مدمرة هي أسوأ ما يذكره البشر . وطالبوا جميع بلدان عدم الانحياز القادرة بالاستجابة بصورة عاجلة للنداء الذي وجهته حكومة بنغلاديش لتقديم المساعدة من أجل الاغاثة الفورية والتعمير وأن تنظر أيضا في تدابير أطول أجلا لتعمير الهياكل الاساسية في البلد التي تضررت أشد الضرر .

ثالثا وعشرين - تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان

١٤٥ - أشار الوزراء إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨/٤٣ بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان وطالبوا بلدان عدم الانحياز والمجتمع الدولي بالمساهمة بسخاء في تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان وكذلك في تمويل برنامج الإصلاح والتعمير المشترك بين السودان والبنك الدولي .

رابعا وعشرين - تقديم المساعدة إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في أعقاب الأمطار الغزيرة والفيضانات

١٤٦ - أحاط الوزراء علما بالأمطار الغزيرة والفيضانات التي حدثت في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٨٩ ، والتي أدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح البشرية وفي الثروة الحيوانية ، كان من آثارها أيضا تدمير عدد

كبير من المنازل وجرف السدود وقنوات الري والتربة ، وإتلاف المحاصيل والمعدات الزراعية ، وسد الآبار مما سبب توقف العمل في المشاريع الانمائية المشمولة في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وأعرب الوزراء عن عظيم امتنانهم لما قدمته البلدان العربية وغيرها ، ووكالات ومنظمات الامم المتحدة ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أشكال المساعدة إلى اليمن الديمقراطية للتغلب على عواقب هذه الكارثة الطبيعية . وأعربوا كذلك عن تضامنهم مع شعب وحكومة اليمن الديمقراطية في الجهود المبذولة للتغلب على هذه الكوارث الطبيعية .

خامسا وعشرين - حالة اللاجئين والمشردين في افريقيا

١٤٧ - أحاط الوزراء علما ، بقلق عميق ، بالتدفق الهائل للاجئين في افريقيا ، وكذلك العبء الاقتصادي - الاجتماعي الذي يواصل اللاجئون عرضه على بلدان اللجوء .

١٤٨ - وأكد الوزراء مجددا صلاحية الاهداف التي أقرها المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا في عام ١٩٨٤ ، والتزامهم بهذه الاهداف . وطلبوا إلى المجتمع الدولي والامم المتحدة والوكالات المتخصصة توفير ما يلزم من تعاون لتنفيذ المشاريع التي اعتمدها المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا ، وحثوا جميع البلدان على تقديم المساعدة من أجل إغاثة وإعادة تأهيل جميع اللاجئين والعائدين في افريقيا .

١٤٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء ضخامة عدد المشردين في افريقيا وجسامة محنتهم ، وفي هذا السياق ، حثوا جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة وأجهزتها ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة على تقديم أقصى ما يمكن من مساعدة إلى البلدان المتضررة عند معالجة هذه المشاكل .

١٥٠ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح النتائج التي تمخض عنها المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي الذي عقد في أوسلو بالنرويج في الفترة من ٣٣ إلى ٣٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وفي هذا السياق ، رحبوا بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١١٦/٤٣ ، الذي أيدت فيه إعلان وخطة عمل أوسلو بشأن هذا الموضوع ، وطلبت إلى المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساعدة إلى بلدان الجنوب الافريقي لتمكينها من تعزيز قدرتها على توفير المرافق والخدمات اللازمة لرعاية ورفاه اللاجئين والعائدين والمشردين في بلدانهم . وأعرب الوزراء عن عميق امتنانهم

لحكومة النرويج لقيامها باستضافة هذا المؤتمر الهام ، ولجميع بلدان الشمال الاوروبي لما قدمته من مساعدة سخية في سبيل عقد هذا المؤتمر ، موضحة بذلك مرة أخرى تضامنها التقليدي مع شعوب الجنوب الافريقي المكافحة من أجل الحرية والمساواة والديمقراطية . وأثنوا على منظمة الوحدة الافريقية لقيامها بعقد المؤتمر ولتركيز اهتمام المجتمع الدولي على المشاكل الانسانية الخطيرة في منطقة الجنوب الافريقي .

١٥١ - وكرر الوزراء تأكيد أن نظام الحكم القائم على الفصل العنصري في جنوب افريقيا وسياسة العدوان العسكري وزعزعة الاستقرار الاقتصادي التي يتبعها ضد دول وشعوب المنطقة هما أهم الأسباب في زيادة عدد اللاجئين والمشردين في هذه المنطقة دون الاقليمية . وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء من جديد حق دول خط المواجهة والدول الافريقية المستقلة الاخرى في المنطقة في استقبال وإيواء ضحايا الفصل العنصري . وأعربوا عن تأييدهم الكامل للتدابير التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بهدف تقديم المساعدة المالية والمادية لدول الجنوب الافريقي ولحركات التحرير الوطنية لتمكينها من مقاومة أعمال زعزعة الاستقرار التي تقترفها جنوب افريقيا .

سادسا وعشرين - الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني

١٥٢ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء التدهور السريع في الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لتصعيد الاجراءات والسياسات القمعية للسلطة القائمة بالاحتلال وهي اسرائيل . وأدان الوزراء اسرائيل أشد إدانة للجرائم الوحشية التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني وتتضمن قتل المدنيين العزل وقصف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، وعمليات إطلاق النار والاغتيال والإبعاد وكسر الاطراف والاعتقال والتعذيب وهدم المنازل ، وإحراق المحاصيل والثمار ، وفرض الحصار العسكري والاقتصادي . وطالب الوزراء بوضع حد فوري لهذه العمليات .

١٥٣ - وأعرب الوزراء عن إعجابهم الشديد ومساندتهم للانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي وضد سياساته الاقتصادية والاجتماعية . وأكدوا من جديد أن إزالة هذا الاحتلال يعتبر شرطا مسبقا لتنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني . وأيدوا مساعي الشعب الفلسطيني لفصل اقتصادهم الوطني المحاصر عن الاقتصاد الاسرائيلي وتحقيق درجة عالية من الاعتماد على الذات في الميدان الاقتصادي ، ودعوا مصادر المعونة الخارجية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في جهوده الذاتية وأكدوا التزامهم

بمواصلة تقديم الدعم المادي والمعنوي إلى الشعب الفلسطيني لتمكينه من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

١٥٤ - وطلب الوزراء إلى جميع الدول والجهات المانحة التي تقدم المعونة بأي شكل من الاشكال إلى الشعب الفلسطيني مواصلة وزيادة هذه المعونة وتقديمها إلى الشعب الفلسطيني من خلال ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، وإذا اقتضى الأمر ، من خلال هيئات الأمم المتحدة المعنية وذلك بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع منظمة التحرير الفلسطينية .

١٥٥ - ورحب الوزراء بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٨/٤٣ بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني والذي قررت فيه الجمعية العامة ، ضمن جملة أمور ، منح الأرض الفلسطينية المحتلة نفس المعاملة التفضيلية التي تمنح لأقل البلدان نموا ، إلى أن يتم القضاء على الاحتلال الاسرائيلي ويتولى الشعب الفلسطيني السيطرة الكاملة على اقتصاده الوطني دون تدخل خارجي .

١٥٦ - وأحاط الوزراء علما برغبة دولة فلسطين في الانضمام إلى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وقبولها الالتزامات المرتبطة بذلك . وقرروا دعم دولة فلسطين في الانضمام إلى عضوية تلك الوكالات . وأكد الوزراء من جديد قرارهم بمعارضة أية محاولة لمنح اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، العضوية في أي لجنة من لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الاقليمية .

سابعا وعشرين - الاحوال المعيشية للمواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل

١٥٧ - أعرب الوزراء عن القلق العميق إزاء التدهور السريع في الاحوال المعيشية للمواطنين العرب السوريين في الجولان العربي السوري المحتل نتيجة لممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، لاسيما القيود المفروضة في الآونة الاخيرة على المنتجات الزراعية للمواطنين العرب السوريين . فقد منعت السلطات الاسرائيلية هؤلاء المواطنين من تصدير منتجاتهم ؛ ورفضت اقتراحهم بتسويق هذه المنتجات داخل وطنهم ، سوريا ، ومنعتهم من إقامة السدود أو استعمال الموارد المائية الاخرى في ري أراضيهم ؛ واستمرت في إقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي الزراعية وما إلى ذلك . وأكد الوزراء من جديد أن القضاء على الاحتلال الاسرائيلي هو السبيل الوحيد إلى كفالة الاحوال المعيشية الكريمة للمواطنين واستئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدهم فورا .

../..

١٥٨ - وطلب الوزراء إلى جميع الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية أن تمارس أكبر قدر ممكن من الضغط على اسرائيل وأن تتخذ كافة الاجراءات الحاسمة اللازمة لإرغام قوات الاحتلال الاسرائيلي على إنهاء مقاطعتها للمنتجات الزراعية وإزالة القيود التي فرضتها على تسويق هذه المنتجات . وطلبوا إليها كذلك أن تجبر سلطات الاحتلال الاسرائيلي على تنفيذ قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وتنفيذ جميع التزاماتها وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب .

ثامنا وعشرين - الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

١٥٩ - لاحظ الوزراء بقلق أن الأزمة الاقتصادية الحادة لا تزال مستمرة في معظم البلدان الافريقية ، وأن المناخ الاقتصادي الدولي المعاكس مازال يعمل على إضعاف الاقتصادات الافريقية بشكل خطير ، مما يزيد من صعوبة إنعاشها .

١٦٠ - وأعرب الوزراء عن القلق لأن الحالة الاقتصادية في افريقيا قد تدهورت بعد انقضاء ثلاث سنوات على اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، وأن احتمالات المستقبل في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة مازالت قاتمة رغم الاصلاحات الفعالة الكبيرة في السياسات التي قامت بها البلدان الافريقية والتي كلفتها الكثير اجتماعيا وسياسيا . وفي هذا الصدد ، أعربوا عن القلق لأن البلدان المتقدمة النمو لم تقدم الدعم الكافي على المستويات المطلوبة لإيجاد بيئة دولية مؤاتية لعملية الاصلاح وإعادة التشكيل وللتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

١٦١ - وقد رحب الوزراء بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٧/٤٣ الذي يتضمن استعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ وتوصيات للتعجيل بتنفيذه . وشددوا على أن الجهود المطردة الدائبة التي تبذلها البلدان الافريقية ينبغي أن تقابلها تدابير هامة وملحة وحاسمة يضطلع بها المجتمع الدولي لدفع عجلة التنفيذ الفعال للبرنامج خلال المدة المتبقية وضمان فعاليته .

١٦٢ - ولاحظوا بقلق أن البلدان الافريقية التي أصبحت في حاجة ماسة إلى الموارد المالية قد أصبحت أيضا مصدرة صافية للموارد بعد أن تضخمت التزامات خدمة الديون

الثقيلة وازدادت الخسائر في الايرادات نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية فزادت عن التدفقات الرأسمالية إلى القارة . ولهذا دعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية والانمائية المتعددة الأطراف لا إلى أن تزيد فحسب من تدفقات الموارد إلى افريقيا بالقيم الحقيقية بل أيضا إلى تحسين الشروط والأحكام التي قدم بموجبها هذه الموارد إلى البلدان الافريقية .

١٦٣ - وبحث الوزراء النتائج الاقتصادية لسياسات زعزعة الاستقرار التي يمارسها النظام العنصري في جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة ، وأكدوا من جديد دعمهم الكامل وتضامنهم التام مع تلك الدول وحركات التحرير من أجل التغلب على الآثار المدمرة لزعزعة الاستقرار . وفي هذا المجال ، أثنوا على مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي لما أحرزه من تقدم كبير في البرامج التي وضعها في القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الحيوية للنمو الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات ولتقليل اعتماد اقتصادات البلدان الأعضاء فيه على جنوب افريقيا . كما حثوا بلدان عدم الانحياز على تقديم دعم أكبر لصالح برامج ومشاريع المؤتمر بغية ترجمة تضامنها مع دول خط المواجهة إلى واقع عملي .

١٦٤ - ولاحظ الوزراء بارتياح نتائج اجتماعات لجنة صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري التي عقدت في نيودلهي بالهند ، وفي برازافيل بالكونغو ، وفي ليما بيرو . وحثوا جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على توفير مصادر مالية ومادية كافية للصندوق ليتمكن من تحقيق أهدافه تحقيقا كاملا .

تاسعا وعشرين - عقد النقل والاتصالات في افريقيا

١٦٥ - استعرض الوزراء تنفيذ أهداف ومقاصد عقد النقل والاتصالات في افريقيا ولاحظوا مع الأسف أنه بالرغم من اقتراب نهاية العقد ، فإن التقدم المحرز حتى الآن غير كاف . ورحبوا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٩/٤٣ الذي أعلن الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠ العقد الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا وناشد البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية تكثيف دعمها للتنمية المعجلة للنقل والاتصالات في افريقيا .

ثلاثين - عقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ

١٦٦ - رحب الوزراء بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إجراء استعراض منتصف المدة لعقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ بالتشاور الوثيق مع حكومات المنطقة وأعربوا عن أملهم في الحصول على تمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومن مصادر أخرى للمشاريع الستة عشر المتبقية .

واحدا وثلاثين - أقل البلدان نموا

١٦٧ - أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء التدهور المستمر للحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا ، وإزاء التناقص الشديد لقدرتها على التغلب على الآثار السلبية للعوامل الخارجية بسبب القيود والعوائق الهيكلية الكبيرة . وقد أسفر النقص في حصائل التصدير والقيود التجارية التمييزية وزيادة الاتجاهات الحمائية وزيادة انخفاض تدفق رؤوس الأموال عن تقليص حاد لقدرتها على الشراء من الخارج وانخفاض مستويات الاستثمار . ومازال العبء الثقيل لخدمة الديون الخارجية يشكل قيدا كبيرا على احتمالات نموها وتنميتها . وكل هذه الصعاب ، إلى جانب الكوارث الطبيعية ، تحد من قدرة أقل البلدان نموا على تنمية امكانياتها الاقتصادية وتخفيف حدة المحنة الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان . وفي هذا الصدد أقر الوزراء أن هناك حاجة ماسة وعاجلة للقيام بإجراءات دولية منسقة للإحياء الفوري لعمليات التنمية في الأجل القصير والأجل الطويل وإعادة تنشيطها .

١٦٨ - وأعرب الوزراء عن خيبة أملهم الشديدة لأن برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، الذي تمت الموافقة عليه بالاجماع ، لم يتحقق بعد بصورة كبيرة . وأكدوا من جديد بقوة الصلاحية الكاملة لبرنامج العمل الجديد الكبير ، وطلبوا من المجتمع الدولي أن يتخذ فورا خطوات عاجلة وعملية ومناسبة لتنفيذه وذلك بهدف تمكين أقل البلدان نموا من التغلب على ما تواجهه من المصاعب الهيكلية البالغة وضمان مستويات معيشية مقبولة لشعوبها وتحقيق التنمية المعتمدة على الذات . وفي هذا الصدد ، أيدوا قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ بعقد مؤتمر للأمم المتحدة على مستوى رفيع معني بأقل البلدان نموا في باريس في عام ١٩٩٠ لاستعراض التقدم المحرز ووضع سياسات وتدابير وطنية ودولية للتعجيل بعملية التنمية في أقل البلدان نموا خلال التسعينات وفقا لأهدافها الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل وأيدوا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٦/٤٣ بشأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة

الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، وحثوا بلدان حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية والمؤسسات الحكومية الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف والبلدان المتقدمة النمو على اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان التحضير للمؤتمر تحضيرا كافيا والمشاركة بصورة فعالة في الاجتماعين التحضيريين للمؤتمر فضلا عن المؤتمر نفسه . وأعرب الوزراء عن الأمل في أن يقوم مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠ المعني بأقل البلدان نموا باعتماد خطة عمل جديدة لإنعاش النمو والتنمية في أقل البلدان نموا خلال التسعينات .

١٦٩ - وأحاط الوزراء علما بالاجراءات الواردة في الاعلان الاقتصادي لمؤتمر قمة تورنتو للبلدان الصناعية السبعة الكبرى وأعربوا عن ترحيبهم بها إذ أنها تمثل خطوات إيجابية لوضع حلول شابتة ودائمة لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية ، وعبّروا عن أملهم في إمكان تنفيذ هذه الاجراءات في وقت قريب وبأن تعقبها تدابير عملية أشمل يحتاج إليها العالم بصورة عاجلة بغية تحقيق الانتعاش العالمي المستمر .

ثانيا وثلاثين - البلدان غير الساحلية

١٧٠ - أشار الوزراء إلى القرارات السابقة التي اتخذتها حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية ، ولاحظوا مع القلق عدم كفاية التدابير التي اتخذت حتى الآن لمعالجة المشاكل الخطيرة لهذه البلدان . وأكدوا أن البلدان النامية غير الساحلية ، التي هي في مركز معوّق بوجه خاص ، قد تأثرت بصورة خطيرة بالحالة الاقتصادية العالمية المعاكسة . وطالبوا المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو والمنظمات المالية والانمائية المتعددة الأطراف ، باتخاذ التدابير اللازمة وتوفير المعونة المطلوبة والتكنولوجيا الجديدة في مجال النقل لمساعدة هذه البلدان في التغلب على مصاعبها .

١٧١ - وسلم الوزراء أيضا بأن معظم بلدان المرور العابر هي نفسها بلدان نامية تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة ، بما في ذلك نقص الهياكل الاساسية الكافية في قطاع النقل ، ومن ثم فهي في حاجة إلى المساعدة من المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية والانمائية المتعددة الأطراف ، لمساعدتها في التغلب على هذه المشاكل .

١٧٢ - وذكّر الوزراء مرة أخرى بالمادة ١٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، والمتعلقة بحق البلدان النامية غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه

وحرية المرور العابر ، الذي ينبغي أن يتم وفقا للفقرتين ٢ و ٣ من هذه المادة بحيث يتم تنفيذ أي برنامج عمل يتعلق بترتيبات المرور العابر بالتشاور مع بلد المرور العابر المعني وبموافقته .

١٧٣ - وفي هذا الصدد ، أدان الوزراء بقوة التدابير التي اتخذتها جنوب افريقيا بهدف إعاقة حرية المرور العابر إلى البحر ومنه بالنسبة للسلع والأفراد القادمين من زامبيا وزمبابوي ، في محاولة واضحة لإرباك وإضعاف اقتصاد هذين البلدين ، وبما يشكل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار واتفاقية الأمم المتحدة لتجارة المرور العابر الخاصة بالبلدان غير الساحلية ، فضلا عن الممارسات التجارية العادلة .

ثالثا وثلاثين - البلدان النامية الجزرية

١٧٤ - سلّم الوزراء بالمشاكل الحادة التي تواجه البلدان النامية الجزرية والناشئة عن صغر حجم تلك البلدان ، ووجودها في مواقع نائية ، وتعرضها للكوارث الطبيعية ، والعقبات التي تعوق النقل والاتصالات ، والبعد الكبير عن مراكز الأسواق ، والأسواق المحلية المحدودة للغاية ، وندرة الموارد الطبيعية ، وقلة الماء العذب ، والاعتماد الكبير على الواردات وقلة السلع الأساسية ، والموارد غير المتجددة والقابلة للنضوب ، ونقص الموظفين الاداريين ، وضعف البيئة ، والأعباء المالية الثقيلة .

١٧٥ - وإذ وضع الوزراء في اعتبارهم أهداف وغايات العقد الانمائي الدولي ، والقرار ٣٣/٨٦ لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والقرارين ٦٣/٤١ و ١٨٩/٤٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة ، طالبوا جميع البلدان والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية بالاستجابة للاحتياجات المحددة للبلدان النامية الجزرية على الأصعدة الوطنية والاقليمية والاقاليمية .

١٧٦ - وأبرزوا مرة أخرى ضرورة أن تكون المعايير والشروط والاحكام التي تنظم تدفق المساعدات المالية والتقنية الثنائية والمتعددة الاطراف إلى البلدان النامية الجزرية موجهة للاحتياجات والمشاكل الخاصة لكل بلد من البلدان المعنية وأن يقدم جزء كبير من تلك المساعدات كمنحة .

رابعا وثلاثين - إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها

١٧٧ - أكد الوزراء مخاوفهم الشديدة وقلقهم البالغ إزاء المشكلة التي تستفحل باطراد وهي إساءة استعمال العقاقير وزيادة الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وأكدوا ان هذه المشاكل الخطيرة لا يقتصر أثرها الهدام على صحة السكان وحياة المجتمع في كل دولة ، بل أن إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها يشكلان أيضا بلاء يضعف النسيج الاجتماعي للأمم بصورة خطيرة ، ويهدد أمنها ، ويقوض هياكلها الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والثقافية . وأكد الوزراء كذلك أن إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها تترتب عليهما تكاليف باهظة مباشرة وغير مباشرة تتحملها الحكومات مما يعوق جهودها من أجل التنمية والتقدم . وأكدوا أن القضاء على هذا البلاء واستئصال شأفته يتطلب من جميع الدول - بصفة أساسية - إظهار الإرادة السياسية والقيام في آن واحد بعمل متضافر ومنسق لعلاج مشاكل استهلاك المخدرات وإنتاجها ونقلها بصورة غير مشروعة . كما حثوا جميع الدول على تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى البلاد المنتجة لها بغية التعجيل بالعملية برمتها سعيا إلى إيجاد بدائل اقتصادية مقبولة .

١٧٨ - وكرر الوزراء الإعراب عن السلامة التامة لمبدأ تقاسم المسؤولية في مكافحة إساءة استخدام العقاقير وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها . وناشدوا أيضا المجتمع الدولي والوكالات المالية المتخصصة زيادة التدفقات المالية والتقنية في مجال التعاون الدولي . ولهذا الغرض ، ينبغي لهذا التعاون أن يكون بلا حدود ، وألا يخضع لأي معايير شرطية ، مع مراعاة الاحترام التام للسيادة والولاية الوطنية .

١٧٩ - وأشاد الوزراء بالجهود المتضافرة والحازمة التي يبذلها المجتمع الدولي لمحاربة خطر إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها . ورحبوا بقيام المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها المعقود في فيينا في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ باعتماد الاعلان والمخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال العقاقير .

١٨٠ - وشدد الوزراء على الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات محددة على الصعيدين الوطني والإقليمي ، لاسيما في الأسواق المالية لبعض البلدان الصناعية ، بهدف إبرام اتفاقات دولية بشأن مصادرة الأموال والممتلكات الناجمة عن الاتجار بالمخدرات ومنع إضفاء الصبغة الشرعية على أرباح المخدرات .

١٨١ - وقد أكد الوزراء واضعين في اعتبارهم استخدام المدخلات والمنتجات الكيميائية اللازمة لصناعة العقاقير ، الضرورة الملحة لقيام البلدان المنتجة لهذه المدخلات بالاشراف الدقيق على تسويقها . وأعربوا كذلك عن الحاجة إلى وضع اتفاقية دولية مخصصة لهذا الغرض لتنظيم هذا النشاط والاشراف عليه كوسيلة فعالة لمكافحة الاتجار الدولي في المخدرات .

١٨٢ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لتوقيع الاتفاقية الدولية لمناهضة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، في فيينا ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ودعوا إلى تطبيقها الفوري والفعال . ولذلك حثوا الأطراف الموقعة إلى الانتقال فورا إلى عملية التصديق على الاتفاقية ، كما حثوا البلدان التي لم توقع بعد على الاتفاقية على أن تقوم بذلك .

١٨٣ - ورحب الوزراء بالقيام في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ في ماناغوا ، بالتوقيع على اتفاق التعاون الاقليمي المعني بالقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والذي اتفقت عليه جميع حكومات أمريكا الوسطى استنادا إلى اقتراح أعدته نيكاراغوا .

خامسا وثلاثين - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١٨٤ - أكد الوزراء أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أصبح حقيقة ملموسة أوجدت مفاهيم مبتكرة قائمة على مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات . وقد تبلورت هذه المفاهيم في أهداف محددة وترجمت إلى برامج ومشاريع مفصلة في العديد من قطاعات التعاون الاقتصادي .

١٨٥ - وأعرب الوزراء عن رضاهم عن التقدم الذي أحرز في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية منذ إقرار مؤتمر القمة السابع لإعلان الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين بلدان عدم الانحياز بوصفه جزءا أساسيا لا غنى عنه من جهود البلدان النامية في إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ولاقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

١٨٦ - وأحاط الوزراء علما مع الارتياح بما أسفر عنه الاجتماع الوزاري الاستثنائي لبلدان عدم الانحياز بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، والذي عقد في بيونغ يانغ ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، في الفترة من ٩ إلى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، وحثوا بلدان عدم الانحياز على توجيه كل جهد ممكن نحو تنفيذ توصيات المؤتمر .

١٨٧ - وأكد الوزراء الحاجة الملحة والعاجلة إلى الإسراع بخطى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، خاصة في ظل البيئة الاقتصادية العالمية المعاكسة السائدة في الوقت الحاضر واستمرار الركود الذي وصلت إليه عملية إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية . وحثوا على الاستكشاف الكامل للامكانات الهائلة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بغية الحد من تعرض البلدان النامية للضغوط الاقتصادية والضغوط الاخرى التي تفرض عليها . وسلموا بالحاجة إلى الاستخدام الامثل لعناصر التكامل الحالية في الموارد البشرية والطبيعية والمالية والتكنولوجية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى وبالفرصة المتاحة للتعاون فيما بين مؤسسات البلدان النامية . وأكدوا كذلك على أهمية الحاجة إلى إعادة تنشيط عملية التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأعادوا تأكيد رأيهم القائل بأن التعاون فيما بين البلدان النامية لن يحل محل التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وليس بديلا له . وحث الوزراء جميع بلدان عدم الانحياز على أن تنظر في منح معاملة تفضيلية لصفقات الحصول على الخبرة الفنية وشراء المعدات واللوازم من بعضها البعض ؛ وطلبوا من الوكالات المعنية أن تؤدي دورا أكبر في جمع وتوزيع المعلومات عن إمكانيات التعاون الاقتصادي . وأوصوا بأن توصي مراكز التنسيق الحكومات والمؤسسات الحكومية بضرورة اتخاذه اجراءات مناسبة ، بما في ذلك الاجراءات التشريعية ، من أجل تسهيل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٨٨ - وأحاط الوزراء علما بالتقييم الذي وضعه الاجتماع السادس للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية لمجموعة الـ ٧٧ ، المعقود في هافانا في الفترة ٧ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وبخاصة التوصيات المبنية على التحليل القطاعي لبرنامج عمل

كراكاس وتقرير اجتماع رؤساء مراكز التنسيق الوطنية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والتوصيات المتعلقة بتوزيع موارد الصندوق الاستئماني للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ورحب الوزراء بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع السادس للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية بشأن ضرورة إعادة توكيد وتعزيز الالتزام بالاجراءات العملية التي من شأنها أن تعيد توليد الزخم اللازم لمواصلة تنفيذ برنامج عمل كراكاس ، بروح التضامن والواقعية الكاملة .

١٨٩ - ودعا الوزراء منظومة الأمم المتحدة إلى أن تتخذ ، في سياق تنفيذها لبرامجها ومشاريعها ، تدابير عملية أكثر فعالية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، حثوا منظومة الأمم المتحدة على زيادة استخدام الخبراء الاستشاريين وشراء المعدات من البلدان النامية .

١٩٠ - ورحب الوزراء ببدء نفاذ اتفاقية النظام العالمي للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، وهي الاتفاقية التي تشكل حجر الزاوية للتعاون في مجال التجارة بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى . وتكتسب الاتفاقية أهمية أكبر في وقت يشهد تآكل النظام التجاري المتعدد الأطراف بصورة خطيرة ، واتجاها متزايدا نحو الحمائية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو ، ومعدلات غير مواتية للتبادل التجاري . وحث الوزراء البلدان الموقعة على تلك الاتفاقية على أن تبادر بالتصديق عليها وبايداع وثائق التصديق على وجه السرعة . كما حثوا جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على النظر في مسألة انضمامها إلى هذه الاتفاقية .

١٩١ - وأهاب الوزراء بالبلدان الموقعة والبلدان الاخرى التي يهمها الامر الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ أن تسرع ، عند استلام العدد اللازم من التصديقات ، في إنشاء لجنة المشاركين ، وطلبوا إلى اللجنة أن تنظر بصورة عاجلة في القيام بالاعمال التحضيرية لبدء الجولة الثانية من المفاوضات .

١٩٢ - وأعرب الوزراء عن رأي مؤداه أن على الجولة الثانية من المفاوضات بشأن النظام العالمي للافضليات التجارية أن تتناول مسائل اخرى ، بالاضافة إلى زيادة العضوية وزيادة عدد المنتجات وتحسين التسهيلات الجمركية ، تشمل النهج والطرائق التي اتفقت عليها لجنة التفاوض في اجتماعها الوزاري المعقود في برازيليا عام ١٩٨٦ .

١٩٣ - وأكد الوزراء من جديد التزامهم الاكيد بتقديم الدعم السياسي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى وفقا لبرنامج العمل الذي اعتمدته مجموعة الـ ٧٧ في كراكاس في أيار/مايو ١٩٨١ ، وخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الاستثنائي لبلدان عدم الانحياز بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بيونغ يانغ في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، والمقترحات التي قدمتها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي في اجتماعها المعقود في هراري عام ١٩٨٨ . وأشار الوزراء إلى توصيات مؤتمر القمة الثامن بشأن التنسيق والتوفيق بين برامج العمل لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ ، وأعربوا عن اقتناعهم باستمرار الجهود الرامية إلى بلوغ هذه الغاية وإلى جعل هذه البرامج مكملة لبعضها البعض .

١٩٤ - وأكد الوزراء من جديد على صلاحية برنامج عمل هراري ، وقرار اعادة تنظيم مجالات العمل ، ورحبوا بالتقدم الذي احرز حتى الآن في معظم هذه المجالات . وارتأوا انه توجد حاجة إلى تكثيف التنسيق والتعاون في المجال الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

١٩٥ - ولاحظ الوزراء بقلق أن بعض المؤسسات التي انشأتها بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، مثل المركز الدولي للمشاريع العامة في البلدان النامية في لوبليانا ومركز التوثيق لبلدان عدم الانحياز في كولومبو ، تواجه مشاكل مالية خطيرة .

١٩٦ - وأشاروا إلى أنه قد تكدس لدى المركز الدولي للمشاريع العامة في البلدان النامية ما يكفي من الخبرة والتجربة ، وأنه استطاع زيادة قدراته على مساعدة ومساندة الدور الذي تضطلع به المشاريع العامة وعلى استخدام ما هو متاح من التسهيلات والخبرة في برامج تطوير وتحديث واصلاح ادارة المشاريع العامة وفي تبادل الخبرة ، من أجل النهوض بعملية التنمية في مجالات المالية والتجارة والتكنولوجيا والمشاريع المشتركة والصناعة والزراعة والخبرة الاستشارية وتنمية الموارد البشرية وإدماج المرأة في التنمية . ودعا الوزراء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى التي لم تشترك بعد في هذا المركز إلى ان تفعل ذلك وتستفيد من خدماته كما حثوا البلدان الاعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية بانتظام نحو المركز .

١٩٧ - كما رحبوا بازدياد أنشطة رابطة المنظمات التجارية الحكومية وحثوا المنظمات الحكومية التي يهمها الامر في البلدان النامية على ان تشترك في هذه الرابطة وتساهم في أنشطتها إذا لم تكن قد اشتركت فيها بعد .

١٩٨ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم ازاء التقدم الذي احرز في تنفيذ توصيات مؤتمر القمة السابق في مجال العلم والتكنولوجيا ، وأوصوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بأن تبذل كل جهد ممكن لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة وخاصة الالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا البيولوجية والمواد الجديدة ومصادر الطاقة غير التقليدية . وأعربوا عن ارتياحهم العميق لبدء تشغيل مركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بصفة مؤقتة ريثما تتم عملية التطبيق ، وعن تقديرهم لجهود الهند من أجل عقد الاجتماع الاول لمجلس ادارة المركز عام ١٩٨٩ وذلك لاستكمال الهيكل الاداري للمركز وبرنامج العمل وترتيبات التمويل . ورحب الوزراء بعقد أول مؤتمر استشاري حكومي للخبراء من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى المهتمة بالتكنولوجيا الجديدة والمتقدمة في الهند ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، بغية تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي .

١٩٩ - ولاحظ الوزراء مع التقدير التقدم الذي احرز حتى الآن في مجال البحوث والمعلومات ، وأوصوا بأن يستمر نظام البحوث والمعلومات في توسيع وتكثيف اتصالاته مع المعاهد ونظم المعلومات الاخرى حتى يصبح مركزا فنيا لنشر المعلومات الاقتصادية والمالية المتعلقة ببلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

٢٠٠ - وسلم الوزراء بالحاجة الملحة إلى تعجيل خطى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مجالي الاغذية والزراعة ، لاسيما بالنظر إلى الحالة الحرجة الحالية المتمثلة في تفاقم الفقر والجوع وسوء التغذية . وفي هذا الصدد ، أحاطوا علما بعزم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية استضافة اجتماع وزاري بشأن الاغذية والزراعة ، في الوقت المناسب ، وبعد اجراء المشاورات اللازمة ، لتقييم تنفيذ مقررات التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية التي اعتمدتها مؤتمرات القمة السابقة لبلدان عدم الانحياز ، ولاستنباط خطوات للتعاون في هذا الميدان .

٢٠١ - ورحب الوزراء بقيام الامين العام للامم المتحدة بوضع الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لامريكا الوسطى ، وبتقديمها إلى الجمعية العامة التي اعتمدت بتوافق الاراء في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨ القرار ٢٣١/٤٣ ، وفي ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ القرار ٣١٠/٤٣ ، وحثوا على تأييد الجهود المبذولة في اطار اتفاقات جولة اسكيبولاس الثانية لتحقيق السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢٠٢ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لأنشطة معرض جوزيف بروز تيتو الرامية إلى ترويج القيم الثقافية والفنية لبلدان عدم الانحياز . وأعربوا عن تقديرهم للعمل الذي جرى الاضطلاع به فيما يتعلق بتحويل المعرض إلى معهد مشترك لبلدان عدم الانحياز وفقا للقرار الذي اتخذه المؤتمر السابع ، ودعوا مكتب التنسيق إلى وضع اللمسات الأخيرة على مشروع النظام الأساسي (المقدم من المعرض) كي يتسنى إقراره من قبل مؤتمر القمة المقبل .

٢٠٣ - ووجهت الدعوة إلى بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى الاشتراك في مؤتمر هافانا الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين في عام ١٩٨٩ ، بدعوة من مركز ويلفريدو لام لنشر الابداع الفني لبلدان العالم الثالث . ورحب الوزراء كذلك بالعرض السخي الذي قدمته كوبا باستضافة المؤتمر الثالث للوزراء والمسؤولين في مجال التربية البدنية والرياضة في بلدان عدم الانحياز .

٢٠٤ - واقترح الوزراء أن تستكشف الحركة إمكانية اقامة معرض تجاري سنوي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

سادسا وثلاثين - برنامج العمل للتعاون الاقتصادي

٢٠٥ - نظر الوزراء في تقرير الاجتماع السادس للبلدان المنسقة لبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز . وأشاروا إلى التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في العديد من مجالات التعاون وإلى مختلف التوصيات التي قدمت في التقرير فيما يتعلق بالعمل المقبل لتنفيذ الأولويات والمبادئ التوجيهية التي وضعت في مؤتمر القمة الثامن .

٢٠٦ - وأقر الوزراء توصيات الاجتماع السادس للبلدان المنسقة بشأن التعاون في مختلف المجالات كما وردت في التقرير النهائي لذلك الاجتماع . وفي هذا الصدد ، سلم الوزراء بأهمية عقد اجتماعات وزارية في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي ، وشددوا على الحاجة إلى تعجيل خطى تنفيذ هذه التوصيات عن طريق التنفيذ المبكر لبرامج ومشاريع محدودة بزمن .

٢٠٧ - وفيما يلي نص الفصل الاستهلالي للوثيقة الختامية للاجتماع السادس للبلدان المنسقة لبرنامج عمل التعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز :

مقدمة

١ - عقد الاجتماع السادس للبلدان المنسقة لبرنامج عمل التعاون الاقتصادي لبلدان حركة عدم الانحياز في هراري ، زمبابوي ، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٩ .

٢ - وحضر هذا الاجتماع ممثلو البلدان التالية الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، أفغانستان ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بنغلاديش ، بوتسوانا ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تشاد ، توغو ، تونس ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، دولة فلسطين ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سري لانكا ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، العراق ، غانا ، غيانا ، فييت نام ، قبرص ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبريا ، ليسوتو ، مالطة ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوي ، موريتانيا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، يوغوسلافيا .

٣ - وألقى د. ن. شامويارييرا ، وزير خارجية جمهورية زمبابوي ، خطابا رئيسيا ملهما في الجلسة الافتتاحية للاجتماع . وجدد الوزير ، في خطابه ، تأكيد استمرار صلاحية مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات وأهميته بالنسبة إلى عالمنا المتغير . وأبرز أن الحاجة إلى هذا المبدأ ، بوصفه وسيلة من وسائل التنمية والتضامن المشترك ، قد أصبحت الآن أمسّ منها في أي وقت مضى ، ولاسيما بالنظر إلى الحالة الاقتصادية الراهنة في العالم التي لا تزال تلقي بظلها المشؤوم على تنمية واستقرار البلدان النامية . وفي هذا السياق ، حث الوزير بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية على تكثيف جهودها المبذولة لتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات لما فيه صالحها المشترك ، بإنعاش برنامج العمل للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

٤ - وتم انتخاب الدول التالية بالاجماع أعضاء في مكتب الاجتماع :

الرئيس : زمبابوي
نواب الرئيس : اندونيسيا وبوليفيا وقبرص
المقرر : ليبريا

٥ - واعتمد الاجتماع جدول الاعمال الوارد أدناه :

١ - افتتاح الاجتماع
٢ - انتخاب أعضاء المكتب
٣ - إقرار جدول الاعمال ، وتنظيم العمل
٤ - استعراض وتحليل تنفيذ برنامج العمل التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز منذ مؤتمر القمة الثامن
٥ - التوصيات التي ستقدم الى المؤتمر الوزاري لمكتب التنسيق ، وإلى المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز
٦ - مسائل أخرى .

٦ - وأنشئ فريق صياغة جامع برئاسة السيد سوتيريوس زاكيوس من قبرص ، للنظر في الفصل الاستهلالي من الوثيقة الختامية .

٧ - وجرى أثناء الجلسة الأولى للاجتماع تبادل عام للآراء شاركت فيه عدة وفود .

٨ - وأكد الاجتماع من جديد أهمية التعاون الاقتصادي ما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى* كوسيلة لتعزيز التعبئة والاستخدام الرشيدين والفعالين للموارد البشرية ، والمادية ، والمالية ، والتكنولوجية

---

* في جميع أجزاء هذه الوثيقة ، يشير تعبير "والبلدان النامية الاخرى" ، في عبارة "بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى" ، الى الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ .

المتاحة في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، من أجل بلوغ أهدافها الانمائية . وكرر الاعراب عن أن الاعتماد الجماعي على الذات هو جزء لا يتجزأ من جهود بلدان عدم الانحياز الرامية الى إعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة ووسيلة لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفي هذا الصدد ، أشار الاجتماع الى المقررات الهامة التي اتخذها مؤتمر القمة الثامن ، الذي عقد في هراري ، زمبابوي ، في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، والتي تهدف إلى مد التعاون فيما بين بلدان الجنوب بزخم جديد .

٩ - وأشار الاجتماع الى أن تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كان من الاهداف الرئيسية لحركة بلدان عدم الانحياز منذ بروزها الى حيز الوجود . وفي هذا السياق . ركز الاجتماع على استمرار حاجة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى إلى المحافظة على وحدتها وتضامنها ، وإلى أن تجدّ جماعيا في سبيل تنفيذ المقترحات التي يتضمنها برنامج العمل التعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز ، وبرنامج عمل كاراكاس لبلدان مجموعة الـ ٧٧ .

١٠ - وأكد الاجتماع من جديد التزام الحركة باستكشاف ومتابعة الامكانيات الهائلة للتعاون فيما بين البلدان النامية في مجال التجارة ، والمالية ، والأغذية والزراعة ، والعلم والتكنولوجيا ، والصناعة وغيرها من المجالات ، بغية تعزيز وتدعيم الاعتماد الجماعي على الذات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة على العدل والانصاف الاجتماعي .

١١ - وأكد الاجتماع من جديد الرأي القائل بأن زيادة التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى لن يحسّن فقط احتمالات تنميتها ولكنه سيقلل أيضا من تعرض البلدان النامية للاتجاهات الراهنة في البيئة الاقتصادية الدولية التي تؤثر فيها بصورة سلبية . كما أنه سيعزز قدرة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على التفاوض مع البلدان المتقدمة النمو .

١٢ - وكرر الاجتماع رأي الحركة القائل بأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ليس عوضا عن التعاون بين الشمال والجنوب ولا بديلا له . وشدد على أنه ينبغي ألاّ يعفي التعاون بين بلدان الجنوب البلدان المتقدمة

النمو من مسؤولياتها التاريخية المتمثلة في تيسير تنمية البلدان النامية والمساهمة فيها على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة في اطار العمل على تحقيق الازدهار العالمي ذي الطابع الذي لا يقبل التجزئة .

١٣ - واستعرض الاجتماع تنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادي الذي اعتمده مؤتمر القمة الثامن لرؤساء الدول والحكومات والمعقود في هراري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، ولاحظ انه تم احراز تقدم كبير نحو تنفيذ مقررات القمة . وأحاط الاجتماع علما بأن عدة اجتماعات للبلدان القائمة بالتنسيق في مختلف قطاعات برنامج العمل للتعاون الاقتصادي قد عقدت وانه تم الاتفاق على مشاريع ملموسة منها مشاريع يجري تنفيذها حاليا في بعض القطاعات . على أن الاجتماع أعرب عن استيائه للتقدم المحدود الذي أحرز في بعض القطاعات الاخرى . وفي هذا الصدد حث الاجتماع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى على بذل كل الجهود لتنفيذ برنامج العمل على نحو فعال اعترافا بما لتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات من أهمية حاسمة بالنسبة لتنميتها الاقتصادية المتبادلة .

١٤ - وأشار الاجتماع بارتياح الى أن المؤتمر الوزاري غير العادي لبلدان عدم الانحياز بشأن التعاون بين بلدان الجنوب المعقود في بيونغ يانغ في الفترة من ٩ الى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، ساهم بشكل ملموس في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب . واعتبر الاجتماع خطة عمل بيونغ يانغ اسهاما هاما في تنفيذ القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة الثامن فيما يتعلق ببرنامج العمل للتعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى . وطلب الاجتماع من البلدان المنسقة للقطاعات الـ ١٣ لبرنامج العمل ادراج المشاريع الـ ٢٨ الواردة في خطة العمل في جداول الاعمال ذات الصلة لاجتماعات كل منها .

١٥ - وأعرب الاجتماع عن تقديره البالغ لجهود مجموعة الـ ٧٧ الرامية الى تشجيع وتدعيم المزيد من التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في اطار برنامج عمل كاراكاس . وفي هذا السياق ، أشار الاجتماع بارتياح الى النتائج الايجابية التي أسفر عنها اجتماع اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق المعقود في هافانا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ كما تتجسد في التقرير الختامي ، وبوجه خاص الدعوة الى زيادة التنسيق بين برنامج عمل كاراكاس وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي . وشدد الاجتماع على أنه ، حرصا على القضاء

على التداخل والازدواجية ، ينبغي بذل المزيد من الجهود للمواءمة بين برنامجي العمل اللذين اعتمدتهما حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ ، وخاصة في مرحلة التنفيذ .

١٦ - وأحاط الاجتماع علما مع التقدير بما سُجّل في التقرير المشترك لرئيسي حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ من تقدم نحو تنسيق وادماج قطاعات كل من برنامج عمل بلدان عدم الانحياز وبرنامج عمل كاراكاس ، حيثما امكن كذلك طلب الى الرئيسين مواصلة جهودهما في هذا الاتجاه بغية ضمان أن يكون العمل على تنفيذ البرنامجين متعاضدا ومحققا لأوجه التكامل الضرورية . ولهذا الغرض ، طلب الاجتماع من رئيسي حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ في نيويورك اجراء مشاورات بشأن هذا الادماج وتقديم نتيجة مشاوراتهما الى مؤتمر القمة التاسع .

١٧ - وأشار الاجتماع إلى القرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر القمة الثامن الرامية الى زيادة ترشيد برنامج العمل بغية تحسين تنفيذ البرنامج وتنسيقه ورصده . ورأى أن قرارات القمة الرامية إلى تحقيق هذه الغاية تشكل خطوة ذات مغزى إلى الأمام في الجهود المبذولة لإضفاء زخم جديد على برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي وعلى الإنعاش العام للتعاون بين بلدان الجنوب . ولاحظ الاجتماع بارتياح أن القرارات الرامية إلى زيادة ترشيد برنامج العمل ساهمت مساهمة كبيرة في العمل الفعال في بعض قطاعات البرنامج

١٨ - وأعاد الاجتماع الاعراب عن رأيه في أن التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، ينبغي أن يستند إلى فوائد اقتصادية واجتماعية محسوسة بحيث يصبح التنفيذ والمتابعة التاليين للبرامج والسياسات المختارة عملية تقوم على التواصل والتمويل الذاتيين ، إلى أقصر قدر ممكن .

١٩ - وأكد الاجتماع على الضرورة القصوى لتشجيع المشاركة الفعالة لكل القطاعات الاقتصادية ، ولا سيما تلك الكيانات التي تشارك بصفة مباشرة في مرحلة التنفيذ في أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وكرر الاعراب عن رأيه في أن انشطة القطاعين العام والخاص في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ليست متبادلة ولكنها تدعم وتكمّل بعضها بعضا .

٣٠ - وأكد الاجتماع على أهمية الدور الحفاز لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية فضلا عن تنمية جهود البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، حث الاجتماع الدورة المقبلة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أن تتخذ ، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشائها ، التدابير الملائمة من أجل زيادة أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من جانب منظومة الأمم المتحدة . وحث الاجتماع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على مواصلة دعم جهود البلدان النامية الرامية الى زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب . وفي هذا الصدد ، دعا الاجتماع الأمم المتحدة وجميع المنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة إلى تعبئة الموارد الإضافية لدعم تنفيذ ما تم تحديده من مشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٣١ - وأعاد الاجتماع تأكيد الحاجة على إيلاء اهتمام خاص بأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية عند وضع برامج التعاون بين بلدان الجنوب .

٣٢ - ويقدم الاجتماع التقرير إلى الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق كجزء من الإعلان الاقتصادي ومؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز لينظر فيه ويعتمده .

ثالثا - إعلان خاص بشأن ناميبيا

قام وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، المجتمعين في هراري في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ ، باستعراض وتحليل التطورات التي حدثت في ناميبيا منذ بدء تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا في أول نيسان/أبريل ١٩٨٩ .

وأعرب الوزراء عن الإحساس بالصدمة والانزعاج إزاء الأحداث المأساوية التي جرت في بداية نيسان/أبريل ، والتي أسفرت عن فقد الكثير من أرواح الناميبيين وأشاعت الفوضى فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأشار الوزراء إلى أن هذه الأحداث كانت نتيجة الوجود غير الكافي لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا عند بدء عملية الانتقال ، وأن هذا النقص قد استغل في المكائد والمؤامرات المعروفة لنظام بريتوريا .

وأعرب الوزراء عن بالغ القلق لأن تسجيل غير الناميبيين في سجلات الناخبين ، والإبقاء على القوانين التمييزية ، وتهديد مؤيدي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومضايقتهم ، وعمليات القتل العمد لزعماء سوابو الناشطين فيها المقبوض عليهم من جانب سلطات جنوب افريقيا ، فضلا عن حملة التضليل الخبيثة التي تشنها جنوب افريقيا ضد سوابو ، تشكل عقبات خطيرة أمام تنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، وما زالت تسبب الحالة الخطيرة التي أوجدتها الاحداث التي جرت منذ بداية نيسان/أبريل .

وأشار الوزراء بأن استمرار رفض جنوب افريقيا الامتثال لأحكام القرار ٤٣٥ باقتناعها ، في جملة أمور ، عن إصدار الأوامر إلى جميع قواتها بالبقاء في قواعدها ، يشكل الآن العقبة الرئيسية أمام تنفيذ خطة استقلال ناميبيا على نحو فعال .

وأعاد الوزراء تأكيد أنه لا يمكن إلا للتنفيذ التام للقرار ٤٣٥ في شكله الأصلي القاطع أن يضمن تهيئة ظروف تفضي إلى عملية انتقال سلمية راسخة في ناميبيا . وعلى ذلك يطالب الوزراء بوزع القوة الكاملة للجناح العسكري لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، وزيادة مراقبي الشرطة التابعين للفريق بشكل يتناسب مع أعداد قوات شرطة جنوب افريقيا الموجودة حاليا . وفي هذا الخصوص ، رحب الوزراء بقرار الأمين العام تعيين نائب للممثل الخاص وزيادة عنصر الشرطة في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال .

وطالب الوزراء كذلك بالقيام فورا بحل قوة كويغويت وغيرها من القوات شبه العسكرية التي دمجتها جنوب افريقيا بشكل خادع في قوات شرطتها في ناميبيا . وأشار الوزراء إلى أن جميع عناصر شرطة جنوب افريقيا التي يزمع دمجها في قوات الشرطة الناميبية ينبغي أن تخضع لتقدير مدى مناسبتها وفقا للقرار ٤٣٥ .

وطلب الوزراء إلى الأمم المتحدة الشروع في تحقيق دولي مستقل في الظروف المؤدية إلى القتل العمد لعناصر سوابو الناشطين في سجن أوشاكاتي وغيره من الأماكن والاحداث المرتبطة بذلك . وفي هذا السياق دعا الوزراء إلى توفير حماية كافية لزعماء سوابو .

وطالب الوزراء أيضا بأن يتم فورا إلغاء تسجيل جميع غير الناميبيين ووضع حد لعمليات تخويف مؤيدي سوابو .

وطلب الوزراء إلى مجلس الامن التابع للامم المتحدة إعادة تأكيد سلطته بموجب القرار ٤٣٥ فيما يتعلق بتنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، وتزويد فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال على الفور بالوسائل التي تمكنه من تنفيذ ولايته .

وحث الوزراء المجتمع الدولي على القيام بشكل عاجل بمد يد المساعدة إلى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وسوابو فيما يتعلق بإعادة جميع الناميبيين إلى وطنهم على وجه السرعة لتمكينهم من الاشتراك في الانتخابات الوشيكة . وفي الوقت نفسه ، حث الوزراء مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الامم المتحدة المعنية على اتخاذ التدابير الكافية ، كل في ميدان اختصاصها ، لضمان تأهيل الناميبيين العائدين وإعادة توطينهم في وقت مبكر .

وحث الوزراء كذلك جميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز وذوي النوايا الحسنة في المجتمع الدولي على تقديم المساعدة المادية والمالية إلى سوابو لتمكينها من تحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الناميبي خلال الفترة المؤدية إلى الاستقلال .

رابعا - تقرير رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز عن أنشطة الحركة في الفترة من تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٨ - أيار/مايو ١٩٨٩

المقدمة :

في مؤتمر وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في نيقوسيا بقبرص في الفترة من ٥ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قدم رئيس مكتب التنسيق تقريرا عن أنشطة حركة عدم الانحياز في الفترة من ٩ تشرين الاول/اكتوبر إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . ويغطي التقرير الحالي أنشطة الحركة في الفترة التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر الوزاري في نيقوسيا (أي من تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٨ إلى أيار/مايو ١٩٨٩) .

استمر تداعي التطورات والاتجاهات الهامة في الشؤون الدولية خلال الفترة التي يشملها هذا الاستعراض . وقد زادت هذه التطورات من تأكيد صلاحية مبادئ وأهداف عدم الانحياز . وواصلت الحركة الاسهام بصورة نشطة وبناءة في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة بؤر الصراع والتوتر وإزالتهما من المسرح الدولي . وقد بذل مكتب التنسيق جهودا متواصلة لتنفيذ القرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر القمة الثامن وما تلاه من اجتماعات وزارية . وظلت المسائل المتعلقة بنزع السلاح ومناطق الصراع في شتى

الاقاليم ، وبخاصة الجنوب الافريقي ، والأزمة في الشرق الأوسط ، وفي أمريكا الوسطى ، وجنوب غربي آسيا ، وجنوب شرقي آسيا الشغل الشاغل للمكتب . كما استمرت حركة عدم الانحياز في الاهتمام بالقضايا الاقتصادية ، إذ عقدت اجتماعات عديدة في إطار برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي تمهيدا لاجتماع الاستعراض السادس للبلدان المنسقة . وفي الأمم المتحدة ، قام مكتب التنسيق ومختلف اللجان ومجموعات العمل التابعة للحركة والهيئة المكونة من أعضائها في مجلس الأمن بتكثيف الجهود لتنسيق آراء وتحركات بلدان عدم الانحياز بشأن القضايا المطروحة أمام الجمعية العامة ومجلس الأمن والتي تهم حركة عدم الانحياز .

ومنذ انعقاد المؤتمر الوزاري في نيقوسيا تم تكثيف الجهود المبذولة لايجاد السبل الكفيلة بزيادة فاعلية حركة عدم الانحياز ومناهج عمل تتسم بالكفاءة داخل الحركة ، وحظيت هذه الجهود بالاهتمام على المستوى الوزاري .

قضايا نزع السلاح

خلال الفترة التي يشملها الاستعراض ، واصلت بلدان عدم الانحياز تنسيق آرائها وتحركاتها بصدد قضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة ، والمحافل الدولية الاخرى . وعملا بالقرار الذي اتخذه اجتماع الوزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز إلى الدورة الثانية والاربعين ، قامت بلدان عدم الانحياز بتقديم مشروع قرار إلى الدورة الثالثة والاربعين بشأن المفاوضات الثنائية حول الأسلحة النووية ، يعرب عن الترحيب بالتصديق على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى ويدعو الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى بذل كل جهد ممكن لتحقيق الهدف الذي وضعته الدولتان لنفسيهما وهو عقد معاهدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بنسبة ٥٠ في المائة باعتبار ذلك جزءا من عملية تؤدي إلى إزالة للأسلحة النووية بصورة تامة . وقد اعتمدت الجمعية العامة هذا المشروع بوصفه القرار ٧٥/٤٣ ألف . كما قدمت الحركة القرار ٧٥/٤٣ باء بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية .

واشترك ممثل رئيس الحركة في المؤتمر المعني بحظر الأسلحة الكيميائية ، المعقود في باريس في الفترة من ٧ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . وخلال المؤتمر ، عقدت بلدان عدم الانحياز المشتركة فيه عدة اجتماعات لتبادل الآراء وتنسيق مواقفها بشأن القضايا المطروحة للبحث . وقدمت عدة ورقات عمل بشأن موقف حركة عدم

الانحياز إلى المؤتمر إلى جانب بعض التعديلات في ورقة الرئيس وكان ذلك نتيجة لتنسيق المشاورات بين المشتركين من بلدان عدم الانحياز .

الشرق الأوسط وفلسطين

واصلت الحركة مراقبتها عن كثب لتطورات الأزمة الحادة في الشرق الأوسط والعمل على بذل الجهود من أجل كسر الجمود في عملية السلام خلال الفترة قيد الاستعراض . واستمرت الحالة في الأراضي المحتلة في التفاقم نظرا إلى تصعيد جيش الاحتلال الإسرائيلي لممارساته الوحشية ضد الفلسطينيين العزل في محاولة لقهر الانتفاضة الشعبية للشعب الفلسطيني . ومع ذلك فقد برزت فرص جديدة لإحياء عملية السلام نتيجة للقرارات الجريئة الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني أثناء "دورة الانتفاضة" الاستثنائية المعقودة في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، بما في ذلك إعلان الدولة الفلسطينية ، وكذلك مبادرة السلام الهامة التي أطلقها الرئيس ياسر عرفات في جنيف في كانون الأول/ديسمبر . واجتمعت لجنة التسعة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، واستمعت إلى تقرير أدلى به ممثل فلسطين في الأمم المتحدة بشأن القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني . وأصدر الرئيس روبرت موغابي ، رئيس الحركة ، بيانا رحب فيه بإعلان الدولة الفلسطينية ، وحث جميع بلدان عدم الانحياز على الاعتراف بها . كما أرسل الرئيس موغابي ممثلا له إلى اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر الذي أعلن أثناءه عن إنشاء الدولة الفلسطينية .

واستنادا لمبادرة قامت بها لجنة التسعة بشأن فلسطين ، قررت الدورة الثالثة والاربعون للجمعية العامة إجراء مناقشة مبكرة بشأن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وذلك قبل المناقشة العامة التي كانت مقررة بشأن البند المتعلق بقضية فلسطين . وساعدت المناقشة في تركيز اهتمام المجتمع الدولي على تصعيد إسرائيل لأعمالها القهرية في الوقت الذي تقدمت فيه القيادة الفلسطينية بمبادرات سلام هامة .

وعقد مكتب التنسيق اجتماعين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، للنظر في قرار الولايات المتحدة برفض منح تأشيرة دخول للرئيس ياسر عرفات الذي كان ينوي إلقاء خطاب أمام الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة في نيويورك . وناشد مكتب التنسيق الولايات المتحدة أن تعيد النظر في قرارها وتعدل عنه ، ونظرا إلى أن الولايات المتحدة لم تستجب لهذا النداء الذي شاركت فيه أيضا الغالبية العظمى للمجتمع الدولي ، قامت حركة عدم الانحياز بدور نشط في جهود نقل المناقشة إلى

جنيف ، وهي الجهود التي تكللت بالنجاح . وأرسل رئيس الحركة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يشجب فيها قرار الولايات المتحدة ويطلب من المجتمع الدولي أن يكفل إتاحة الفرصة للرئيس عرفات للتحدث أمام الأمم المتحدة وإطلاعها على القرارات الهامة التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني . كما بعث برسالة إلى رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ، معربا فيها عن قلق الحركة إزاء القرار برفض منح الرئيس عرفات تأشيرة دخول .

وقام وزير خارجية زمبابوي بتمثيل رئيس الحركة في دورة الجمعية العامة المنقولة . وعقدت لجنة التسعة ، عملا بقرارها الصادر عن الاجتماع المعقود في نيقوسيا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، اجتماعا على المستوى الوزاري أثناء جلسات جنيف في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . وشارك رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات في هذا الاجتماع ، وأحاط اللجنة علما بالقرارات الهامة الصادرة عن "دورة الانتفاضة" للمجلس الوطني الفلسطيني ، وكذلك مبادرات السلام التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية .

كما ناقشت اللجنة ومكتب التنسيق في مختلف الاجتماعات التي عقدت في نيويورك في كانون الثاني/يناير ، وشباط/فبراير ١٩٨٩ القرارات التي اتخذها الوزراء في جنيف . وكذلك فوضت لجنة التسعة ومكتب التنسيق رئيس المكتب بإلقاء بيان أثناء مناقشة مجلس الأمن للتطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وأصدر المكتب ثلاثة بيانات بشأن هذا الموضوع في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٨٩ .

وفي أعقاب القرار الصادر عن لجنة التسعة ، وبعد استعراض المناقشات التي أجريت بين الوزراء والرئيس عرفات في جنيف ، قام رئيس مكتب التنسيق يرافقه الممثل الدائم لكل من الجزائر ويوغوسلافيا ومسؤولون من السنغال وفلسطين - بعقد اجتماع مع الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٩ ، أعربوا فيه عن قلق حركة عدم الانحياز إزاء ركود عملية السلام في الشرق الأوسط ، واستمرار عمليات القهر الإسرائيلية في الأراضي المحتلة . وأبلغ الوفد الأمين العام برغبة حركة عدم الانحياز في أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ خطوات لحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، وناشده أن يؤكد على الأعضاء الدائمين في المجلس ضرورة استغلال الفرص التي أتاحتها مبادرات منظمة التحرير الفلسطينية في الجزائر وجنيف ، والعمل على تحريك عملية السلام . وقد حظيت رسالة الوفد باستجابة طيبة من جانب الأمين العام الذي نقلها بدوره إلى الأعضاء الدائمين وذلك أثناء الاتصالات التي كان يجريها معهم آنذاك

والتي كانت تستهدف التأكد من وجهات نظرهم بشأن سبل دفع عملية السلام قدما . كما تشاور الوفد في ٢١ آذار/مارس مع الممثلة الدائمة للسنغال بوصفها رئيسة لمجلس الامن بشأن الموضوع ذاته .

الجنوب الافريقي :

شهدت الفترة التي يشملها هذا الاستعراض تطورات هامة في الحالة السائدة بالجنوب الافريقي . فقد وضع توقيع أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا على اتفاقات نيويورك حدا لغزو جنوب افريقيا للاراضي الانغولية ، كما أن قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٤٣٥ بشأن ناميبيا قد بدأ تنفيذه في أول نيسان/ابريل ١٩٨٩ . بيد أن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وداب نظام الحكم في بريتوريا على زعزعة استقرار بلدان خط المواجهة وغيرهما من البلدان المجاورة ، لا يزالان يمثلان المشكلة الرئيسية في المنطقة .

وفي إطار الامم المتحدة ، قامت بلدان عدم الانحياز بتنسيق الآراء فيما بينها بصورة وثيقة ، واثبتت وحدة صفها من خلال القيام بدور نشيط في المفاوضات التي تمت داخل مجلس الامن وأدت إلى تنفيذ القرار ٤٣٥ . وقد قام مكتب التنسيق بتكليف فريق معني بناميبيا مكون من ١٨ بلدا من بلدان عدم الانحياز ، بمتابعة التطورات المتعلقة بتنفيذ القرار ٤٣٥ فضلا عن المشاركة في المفاوضات الجارية في مجلس الامن حول هذه المسألة جنبا إلى جنب مع هيئة بلدان عدم الانحياز بمجلس الامن . ومن خلال الاتصالات المكثفة التي استمرت ثلاثة أشهر - في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٨٩ - سعى الفريق إلى تنفيذ القرار ٤٣٥ بكامله وفي صورته الاصلية . وقد أعطت بلدان عدم الانحياز أولوية خاصة لمقاومة تخفيض الجناح العسكري لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال والتحركات التي تستهدف وضع العقبات أمام حرية عودة اللاجئين سالمين .

وتدخل رئيس الحركة بصورة شخصية في مسعى لمنع تخفيض فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وكتب إلى الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن والامين العام للامم المتحدة معربا عن قلقه خشية أن يحول تخفيض عدد قوات الجناح العسكري لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، دون تنفيذ الولاية المسندة إليه بصورة تامة وعادلة ، ودعا أيضا إلى نشر قوات الجناح العسكري لفريق الامم المتحدة بكاملها باعتباره الحد الادنى من المتطلبات اللازمة لتنفيذ القرار ٤٣٥ دون عقبات .

وفي أعقاب أعمال العنف التي قامت بها جنوب افريقيا ضد مقاتلي المنظمة الشعبية لافريقية الجنوبية الغربية (سوابو) ابتداء من أول نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، عقد مكتب التنسيق اجتماعا طارئا وأصدر بيانا أعرب فيه عن تنديده بحملة إبادة الجنس التي جاءت في الوقت الذي بدأت فيه بالفعل عملية حصول ناميبيا على الاستقلال الحقيقي . وأعرب المكتب عن غضبه البالغ لان فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال لم يكن مستعدا على الإطلاق لاداء مهمته بحلول أول نيسان/أبريل ، وهو التاريخ المحدد لبدء تنفيذ القرار ٤٣٥ .

وفي أعقاب هذه الاحداث ، أرسل رئيس حركة عدم الانحياز ، رسالة إلى الامين العام للامم المتحدة أكد فيها من جديد الحاجة إلى إنتشار قوات الجناح العسكري لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال بكامل أعدادها .

وواصل مكتب التنسيق أيضا متابعته الدقيقة للتطورات داخل جنوب افريقيا . وكان اجتماع نيقوسيا الوزاري قد دعا إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٨٩ تكرس للنظر في الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي . وأثناء الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، تبنى أعضاء بحركة عدم الانحياز قرارا (القرار ٥٠/٤٣ زاي) قررت الجمعية العامة عقد المؤتمر ، على أن يتم تحديد تاريخه فيما بعد بالتشاور بين الامين العام واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

وفي ٢٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٨ ، عقد مكتب التنسيق اجتماعا طارئا في نيويورك ، أصدر فيه بيانا أدان فيه الانتخابات البلدية القائمة على العزل العنصري والتي تمت في نفس هذا التاريخ في جميع أرجاء جنوب افريقيا . وقدمت حركات التحرير في جنوب افريقيا تقريرا إلى مكتب التنسيق عن الآثار المترتبة على هذه الانتخابات والتي تستهدف جنوب افريقيا من خلالها اختيار عملاء لها ينضمون إلى ما يسمى "مجلس الرئيس" .

<u>صندوق بلدان عدم الانحياز للتضامن مع ناميبيا وصندوق التضامن لبلدان عدم الانحياز لتحرير جنوب افريقيا وصندوق العمل من أجل مقاومة الغزو للاستعمار والفصل العنصري :</u>

تبلغ موجودات صندوق عدم الانحياز للتضامن مع ناميبيا في الوقت الراهن ٤٣٤ ٩٨٥,٦٤ دولارا بينما تبلغ موجودات صندوق التضامن لتحرير جنوب افريقيا ١٧٩ ٥٧٧,٥٤ دولارا .

وعقد الاجتماع الرابع لكبار المسؤولين في صندوق بلدان عدم الانحياز من أجل اومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري في نيودلهي خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ اط/فبراير ١٩٨٩ . وسوف يقدم رئيس الصندوق (الهند) تقريرا منفصلا عن هذا الصندوق .

قضايا المتعلقة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

واصلت لجنة التسعة المعنية بأمريكا الوسطى رصدها عن كثب للتطورات المتعلقة لحالة في أمريكا الوسطى ، وتقديم دعم حركة عدم الانحياز لتنفيذ اتفاقات بسكيبولاس .

وفي ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، قدم ممثل نيكاراغوا الدائم لدى الامم لمتحدة ، تقريرا إلى لجنة التسعة بشأن الدمار الذي لحق بذلك البلد نتيجة لاعصار جوان" . وفي ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ أصدر مكتب التنسيق بلاغا دعا فيه إلى قديم مساعدة دولية إلى نيكاراغوا لاغراض الإغاثة وإعادة البناء بعد أن اطلعت يكاراغوا اللجنة على ما تحتاج اليه لمواجهة الدمار الناجم عن الإعصار .

وبعد التوقيع على اتفاقات شاطئ تيزورو ، عقدت لجنة التسعة اجتماعا في ١٣ شباط/فبراير للاستماع إلى تقرير لممثل نيكاراغوا الدائم في نيويورك عن المشاورات التي جرت بين الامم المتحدة ودول أمريكا الوسطى بشأن مشاركة الامم المتحدة في عملية التحقق من تنفيذ اتفاقات اسكيبولاس .

وتم في اجتماع لمكتب التنسيق - حضره وزير خارجية نيكاراغوا وأطلع فيه بلدان عدم الانحياز على التطورات الاخيرة في أمريكا الوسطى في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٩ - إصدار بلاغ رحب فيه مكتب التنسيق بالاتفاقات التي توصل اليها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في شباط/فبراير في السلفادور ، وعبر فيه في نفس الوقت عن قلقه العميق إزاء تجدد سياسة التدخل في أمريكا الوسطى نتيجة للطلب الذي تقدمت به حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى حكومة هندوراس بشأن استمرار بقاء "أفراد الكونترا" في أراضي هندوراس عاما آخر ، وهو ما يتعارض والاتفاقات التي توصل اليها رؤساء أمريكا الوسطى .

وخلال هذه المدة ، قام ممثل بنما الدائم لدى الامم المتحدة بإحاطة مكتب التنسيق علما بالحالة في هذا البلد الناجمة عن تدخل الولايات المتحدة في شؤونه الداخلية وسياسة القسر والتهديد باستخدام القوة المطبقة ضد بنما .

جنوب شرقي آسيا

واصلت الحركة ، خلال هذه الفترة ، بذل جهودها اسهاما منها في التوصل إلى حل دائم وسلمي لمسألة كمبوتشيا عن طريق تأييد مبادرة السلام الإقليمية التي بدأت في اجتماع جاكارتا غير الرسمي المعقود في تموز/يوليه ١٩٨٨ .

وقرر مؤتمر نيقوسيا الوزاري إنشاء لجنة برئاسة زمبابوي تعنى بمسألة كمبوتشيا تضم ثلاثة عشر عضوا ، على أن تعرض أسماؤهم على اجتماع الوزراء ورؤساء الوفود لدى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة التي تنعقد في نيويورك في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ . وقد استكمل تشكيل اللجنة في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ في أعقاب المشاورات التي جرت في إطار مكتب التنسيق وبين وزراء الخارجية الذين حضروا الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . وفيما يلي قائمة بأعضاء اللجنة كما اعتمدها الوزراء : اندونيسيا ، بيرو ، الجزائر ، زمبابوي ، سنغافورة ، فلسطين ، فييت نام ، كوبا ، لاوس ، ماليزيا ، مصر ، الهند ، يوغوسلافيا .

وعقدت اللجنة أول اجتماع لها على المستوى الوزاري في نيويورك في ٥ تشرين الأول/اكتوبر . واستعرض الاجتماع ولاية اللجنة وبرنامج عملها في المستقبل . وأطلع وزير خارجية أندونيسيا ونائب وزير خارجية فييت نام اللجنة على التطورات المتعلقة بقضية كمبوتشيا . وقررت اللجنة أن يقوم رئيسها ، في أعقاب سلسلة الاجتماعات المقرر عقدها في سياق عملية اجتماع جاكارتا غير الرسمي ، بالتشاور مع وزير خارجية أندونيسيا وتحديد موعد لانعقاد الاجتماع القادم . وأحاط وزير خارجية أندونيسيا وزير خارجية زمبابوي علما بنتائج الاجتماعات التي عقدت خلال الشهور الاولى من عام ١٩٨٩ . وفي ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ اجتمعت اللجنة في نيويورك لتتلقى من ممثل أندونيسيا وممثل فييت نام تقريرا عن نتائج آخر الاجتماعات التي عقدت بإشراف اجتماع جاكارتا غير الرسمي .

منطقة البحر الابيض المتوسط

متابعة لهدف تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، ومساندة لتحويل تلك المنطقة إلى منطقة خالية من النزاع والمواجهة ، استمرت الحركة في رصد التطورات عن كثب في المنطقة خلال هذه الفترة . وفي ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، عقد مكتب التنسيق اجتماعا عاجلا أصدر فيه بلاغا يعرب فيه عن قلقه إزاء حملة تشويه المعلومات التي تشنها الولايات المتحدة الامريكية وتهديداتها بالعدوان على الجماهيرية العربية الليبية . واجتمع المكتب مرة ثانية وأصدر بلاغا في ٥ كانون

الثاني/يناير ١٩٨٩ ، يدين فيه لجوء الولايات المتحدة الامريكية إلى ذريعة مصانع الاسلحة الكيميائية المزعومة لتوجيه اعتداءات جديدة ضد ليبيا ، بما في ذلك اسقاط طائرتي استطلاع ليبيتين . وقد دعت هيئة بلدان عدم الانحياز إلى عقد اجتماع لمجلس الامن أدلى فيه رئيس مكتب التنسيق ببيان باسم الحركة .

وواصلت اللجنة المعنية بقبرص متابعتها للتطورات بشأن مسألة قبرص ، وقام وزير خارجية قبرص في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ باطلاعها على التطورات المتعلقة بهذا الموضوع .

الفريق العامل المعني بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية

أقر وزراء الخارجية في نيقوسيا الصيغة التالية لإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، تنفيذا للتكليف الصادر من مؤتمري القمة السابع والثامن ، على أن يتكون جهازه الاساسي من خمسة أعضاء من أفريقيا وأربعة من آسيا ، وثلاثة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وواحد من أوروبا ، على أن ينضم اليه رئيس الحركة كعضو بحكم منصبه . وعهد الوزراء أيضا إلى مكتب التنسيق بمهمة ترشيح أعضاء الجهاز الاساسي دون إبطاء . وفي أعقاب المشاورات التي جرت مع أعضاء الحركة من مناطق مختلفة ، تم اختيار الدول التالية أعضاء في الفريق العامل :

افريقيا

كينيا

موزامبيق

نيجيريا

سان تومي وبرنسيبي

آسيا

الهند

الأردن

باكستان

سري لانكا

أوروبا

يوغوسلافيا

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الأرجنتين

جامايكا

نيكاراغوا

وسوف تقوم البلدان الأعضاء من شمال افريقيا فيما بعد بتحديد عضو آخر لشغل المقعد الخامس المخصص لها . وقد طلب رئيس مكتب التنسيق من بلدان عدم الانحياز التي اضطلعت بإعداد ورقات عمل بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، أن تبادر إلى تقديمها لتمكين الفريق العامل من دراستها ، وتقديم تقريره إلى مؤتمر القمة التاسع .

النزاع بين ايران والعراق

قام رئيس الحركة شخصيا بإجراء اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة ، وكذلك مع كل من ايران والعراق بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٥٩٨ . وقد اجتمع رئيس الحركة خلال زيارته لنيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ بالأمين العام للأمم المتحدة وبحث معه هذا الموضوع .

وفي ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ تلقى الرئيس رسالة خاصة من الرئيس العراقي صدام حسين ، سلمها له مبعوث خاص وتناولت المفاوضات المتعلقة بتنفيذ القرار ٥٩٨ . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ تم أيضا تلقي رسالة خاصة من علي أكبر ولاياتي وزير خارجية ايران .

أفغانستان

شهدت الفترة قيد الاستعراض اتمام انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان وفقا لاتفاقات جنيف ، وواصل رئيس الحركة مشاوراته مع مختلف أطراف النزاع الأفغاني ، سعيا للتوصل إلى حل سلمي للمشكلة يتمشى مع اتفاقات جنيف . وفي هذا الصدد أوفد الرئيس مبعوثا خاصا للاجتماع مع السلطات في كل من اسلام أباد وكابول .

شبه الجزيرة الكورية

اطلع الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة مكتب التنسيق بصورة منتظمة على التطورات التي وقعت في شبه الجزيرة الكورية .

وقام نائب رئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بزيارة لزمبابوي أجرى خلالها مشاورات مع رئيس الحركة بشأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية .

وفي آذار/مارس ١٩٨٩ تلقى وزير خارجية زمبابوي رسالة من وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، وجه فيها انتباه حركة عدم الانحياز إلى التهديد الذي تشكله المناورات العسكرية المشتركة التي تقوم بها كل من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في شبه الجزيرة . وقد تم تعميم كل من رسالة وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورد وزير خارجية زمبابوي عليها على جميع أعضاء الحركة .

العقد الدولي للقضاء على الاستعمار

قرر مؤتمر نيقوسيا الوزاري أن يقترح على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعلن فترة السنوات العشر ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ "عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار" احتفالا بالذكرى الثلاثين للإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وخلال الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة قدمت بلدان عدم الانحياز قرارا (٤٣/٤٧) أعلنت الجمعية العامة من خلاله هذا العقد .

تعزيز العمل الجماعي

عهد اجتماع نيقوسيا الوزاري إلى مكتب التنسيق بمهمة اجراء مشاورات تستهدف تحديد الاسلوب الذي يتم به تنفيذ إعلان هراري بشأن تعزيز العمل الجماعي ، وكذلك لتحديد مبادئ توجيهية معينة تتعلق بأداء آلية العمل الجماعي تمهيدا لتقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر القمة التاسع . وقد طلب المكتب في اجتماعه المعقود في نيويورك في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ من خبراء عدم الانحياز المشتركين في أعمال اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة أن يبدأوا المشاورات وأن يقدموا توصياتهم إلى المكتب في أقرب وقت ممكن .

التعاون مع المنظمات التي لها مركز المراقب

حضر ممثل لرئيس الحركة المؤتمر الثامن عشر لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي المعقود في الرياض بالمملكة العربية السعودية ، في آذار/مارس ١٩٨٩ ، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وجه الرئيس رسالة تضامن إلى المؤتمر السابع لمنظمة تضامن الشعوب الآفرو آسيوية المعقود في نيودلهي .

الأزمة المالية التي تواجه الأمم المتحدة

واصل رئيس مكتب التنسيق ، وفقا للولاية التي منحته اياها الاجتماعات السابقة للوزراء ورؤساء الوفود لدى الدورات العادية للجمعية العامة ، إجراء مشاورات مكثفة مع أعضاء الحركة بشأن جملة أمور ، منها مسألة الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة وعملية الاصلاح الجارية في المنظمة .

تعزيز فاعلية واجراءات عمل الحركة

واصل مكتب التنسيق ، بمقتضى الولاية الممنوحة له من مؤتمر نيقوسيا الوزاري ، الاضطلاع بمهمة بحث الطرق الكفيلة بتعزيز فاعلية حركة عدم الانحياز وتحسين منهجية العمل في إطار الحركة ، والتحضير لاجتماع اللجنة الوزارية التي أنشأها مؤتمر نيقوسيا برئاسة قبرص للنظر في هذا الموضوع . وعقد المكتب عدة اجتماعات في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وكانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وأعد تقريرا يغطي جميع جوانب الموضوع ، قدم كوثيقة عمل إلى اجتماع اللجنة الوزارية المعقود في نيقوسيا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

وتبادل اجتماع اللجنة الوزارية المعقود في نيقوسيا وجهات النظر بشأن الموضوع على أساس وثيقة العمل التي أعدتها قبرص ، وكذلك بشأن تقرير المكتب والورقات التي قدمتها البلدان الأعضاء كل على حدة ، وفوض وزير خارجية قبرص بإجراء مشاورات وإعداد تقرير يتم النظر فيه خلال الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق في هراري .

الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري الاستثنائي لحركة عدم الانحياز بشأن السلم والقانون الدولي المزمع عقده في لاهاي

عهد مؤتمر نيقوسيا الوزاري إلى رئيس مكتب التنسيق بمهمة إجراء المشاورات المناسبة ، والقيام بالأعمال التحضيرية المتعلقة بعقد الاجتماع الوزاري الاستثنائي للحركة بشأن السلم والقانون الدولي المزمع عقده في لاهاي في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

وقام رئيس مكتب التنسيق بزيارة إلى لاهاي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ للتباحث مع حكومة هولندا والمؤسسات الاخرى ذات الصلة بشأن الأعمال التحضيرية للاجتماع ، وأطلع الرئيس المكتب على النتائج الايجابية للزيارة .

وفي أعقاب إنشاء الفريق العامل المعني بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، قرر مكتب التنسيق تكليف الفريق العامل بمهمة بحث جميع الجوانب المتعلقة بالأعمال التحضيرية للاجتماع وتقديم تقرير عن ذلك إلى المكتب بصفة منتظمة . وعقد الفريق العامل عدة اجتماعات في آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٨٩ للقيام بمهامه التحضيرية .

ويبحث الفريق حاليا مشروع وثيقة لهذا الاجتماع قدمها رئيس مكتب التنسيق ، وقد وجهت بالفعل الدعوات لحضور الاجتماع إلى جميع الاعضاء في الحركة والذين يشتركون بصفة مراقبين أو ضيوف .

الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة التاسع

في أعقاب الاقتراح الذي قدمه وزير خارجية يوغوسلافيا خلال اجتماع الوزراء ورؤساء الوفود لدى الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة يوم ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ بأن يعقد مؤتمر القمة التاسع خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، تلقى رئيس مكتب التنسيق مذكرة من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٩ تقترح مواعيد محددة لعقد مؤتمر القمة . وقد أيد مكتب التنسيق المواعيد المقترحة وذلك في اجتماعه المعقود في ٣٠ نيسان/ابريل على النحو التالي :

٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ :
الاجتماع التحضيري على مستوى كبار الموظفين والسفراء

١ - ٣ أيلول/سبتمبر :
اجتماع تحضيري على المستوى الوزاري

٤ - ٧ أيلول/سبتمبر :
المؤتمر التاسع لرؤساء الدول أو الحكومات .

وقد قام رئيس الحركة بزيارة رسمية إلى يوغوسلافيا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ تباحث خلالها مع الرئيس رائف دزداريغيتش بشأن الاعمال التحضيرية لمؤتمر القمة التاسع .

وقد نظر مكتب التنسيق في الطلب الذي قدمته نيوزيلندا بأن تدعى لحضور مؤتمر القمة التاسع بصفة ضيف على الحركة وأيد ذلك الطلب . ووصل بعد ذلك طلبان من كندا والمركز الدولي للمؤسسات العامة للحضور بصفة ضيوف ، ومازال المكتب يبحث هذين الطلبين .

وفي ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، تلقى رئيس مكتب التنسيق طلبا من فنزويلا لكي تصبح عضوا كامل العضوية في حركة عدم الانحياز . وقد بحث المكتب هذا الطلب وأقره بالاجماع في ٢٧ نيسان/ابريل .

وقد تقدمت الدول التالية حتى تاريخه بطلب ترشيحها لمناصب نواب الرئيس المخصصة لأعضاء الحركة عن المناطق الجغرافية المختلفة وهي :

توغو ، زائير ، سوريا ، فانواتو ، ليبيريا ، اليمن الديمقراطية

القضايا الاقتصادية

واصل أعضاء الحركة خلال الفترة التي أعقبت مؤتمر نيقوسيا تبادل الآراء والأفكار بشأن توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . وقد عقد عدد من الاجتماعات في مجالات الصحة والعلم والتكنولوجيا في إطار برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي . وقد ورد في تقرير الاجتماع السادس للبلدان المنسقة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي المعقود في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٩ سجلا كاملا عن أنشطة الحركة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية ، وكذلك في التقرير المشترك الذي قدمه رئيسا مكتب التنسيق ومجموعة السبعة والسبعين .

أما بالنسبة للمسائل التي لم تتضمنها التقارير أعلاه ، فقد قام رئيس الحركة بإرسال رسائل إلى جميع قادة بلدان عدم الانحياز في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ناشد فيها تقديم المساعدة إلى شعوب بنغلاديش وجامايكا والسودان ونيكاراغوا وسائر الدول التي كانت ضحية للدمار الذي وقع في تلك البلدان بسبب الاعاصير والفيضانات . وشارك رئيس الحركة أيضا في الاجتماع السنوي للمحفل الاقتصادي العالمي المعقود في زيورخ في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ الذي بحث المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية ، وخاصة مشكلة عبء الديون .

خامسا - تقرير المقرر العام

١ - انعقد الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز في هراري ، زمبابوي ، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ . وقد سبقه اجتماع السفراء وكبار المسؤولين التحضيري الذي عقد جلستين في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٩ .

٢ - وشاركت في الاجتماع الوزاري البلدان والمنظمات التالية ، الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز : اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بنغلاديش ، بنما ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، سيشيل ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فلسطين ، فييت نام ، قبرص ، الكاميرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوي ، ملديف ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

٣ - وحضرت الاجتماع الوزاري ، بصفة مراقب ، البلدان والمنظمات وحركات التحرير الوطني التالية : البرازيل ، الفلبين ، فنزويلا ، المكسيك ، منغوليا ، الأمم المتحدة ، الحزب الاشتراكي في بورتوريكو ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، منظمة الوحدة الافريقية ، المؤتمر الوطني الافريقي .

٤ - وحضرت الاجتماع الوزاري ، كضيوف ، البلدان والمنظمات التالية : استراليا ، البرتغال ، رومانيا ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، الكرسي الرسولي ، النمسا ، اليونان ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، مفوضية الأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين ، لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، ولجنة الجنوب ، مجموعة السبعة والسبعين ، اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لجنة الصليب الاحمر الدولية .

٥ - وقام رئيس جمهورية زمبابوي ، فخامة السيد روبرت غابرييل موغابي رئيس حركة بلدان عدم الانحياز ، بافتتاح الاجتماع الوزاري ، والقى خطابا هاما وملهما في الجلسة الافتتاحية التي عقدت في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩ . وقرر الاجتماع الوزاري بالتزكية توزيع هذا الخطاب بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الاجتماع (NAM/CONF.8/MM/DOC.7) .

٦ - وأدلى ممثلو كل المجموعات الاقليمية بحركة عدم الانحياز ، وحركات التحرير الوطني ببيانات تضمنت كلمات شكر .

٧ - وانتخب سعادة السيد ن. شاموريارييا ، وزير خارجية جمهورية زمبابوي رئيسا للاجتماع الوزاري ، وذلك بالتزكية .

٨ - وبناء على توصية من اجتماع السفراء وكبار المسؤولين التحضيري ، قرر الاجتماع الوزاري تشكيل هيئة مكتبه على النحو التالي :

الرئيس : زمبابوي

نواب الرئيس :

عن افريقيا : أوغندا
بوتسوانا
تشاد
غانا
ليبيا

عن آسيا : إيران
العراق
الكويت
الهند

عن أوروبا : يوغوسلافيا

عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي :
بنما
بوليفيا
جامايكا

عن حركات التحرير الوطني :
المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)

المقرر العام : السيد سافيور ف. بورغ (مالطة)

رئيس اللجنة السياسية : سعادة السيد زهدي لبيب ترزي (فلسطين)

رئيس اللجنة الاقتصادية : سعادة السيد اندرياس بيريشيس (قبرص)

٩ - واعتمد الاجتماع الوزاري تقرير اللجنة التحضيرية لاجتماع السفراء وكبار المسؤولين (NAM/CONF.8/SOA/Doc.4/Rev.1) .

١٠ - وأيد الاجتماع الوزاري التوصية المقدمة من مكتب التنسيق في نيويورك بشأن طلب فنزويلا بأن تكون لها عضوية كاملة في حركة بلدان عدم الانحياز . وكذلك أحاط الاجتماع علما بالاعتراض الذي أثارته بنما فيما يتعلق بهذا الطلب . وقرر الاجتماع الوزاري أن يحيل كلا من التوصية المتصلة بطلب فنزويلا ومذكرة الاعتراض المقدمة من بنما إلى المؤتمر التاسع لرؤساء الدول والحكومات .

١١ - وقرر الاجتماع الوزاري الموافقة على طلب نيوزيلندا بالمشاركة في حركة عدم الانحياز بصفتها ضيفا .

١٢ - وطلب الاجتماع الوزاري إلى مكتب التنسيق أن يواصل مشاوراته فيما يتعلق بطلب كندا والمركز الدولي للمشاريع العامة بأن يشاركا ، كضيفين ، في حركة عدم الانحياز .

١٣ - وقدم رئيس مكتب التنسيق تقريرا (NAM/CONF.8/MM/DOC.5) عن أنشطة الحركة خلال الفترة من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ إلى أيار/مايو ١٩٨٩ . وقد أحيط علما بهذا التقرير على النحو الواجب .

١٤ - وأقر الاجتماع الوزاري جدول أعماله (NAM/CONF.8/MM/DOC.3/Rev.1) وكذلك تنظيم أعماله (NAM/CONF.8/DOC.4/Rev.1) .

١٥ - وأنشئت اللجنة السياسية واللجنة الاقتصادية في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٩ وبدأتا النظر في مشاريع الاعلانات الختامية للاجتماع الوزاري .

١٦ - وشارك عدد كبير من الاعضاء في المناقشة العامة في الجلسات العامة . كما اشترك فيها المراقبون والضيوف .

١٧ - وجرت المناقشة العامة في الجلسات العامة وأجريت المداولات في اللجنتين السياسية والاقتصادية في جو من الصداقة والتعاون . ولقد تعرض المتكلمون لمجموعة كبيرة من القضايا ولا سيما في مجال الاحوال الدولية السياسية والاقتصادية ، وتنفيذ قرارات مؤتمر القمة الثامن والمؤتمرات والاجتماعات الوزارية لبلدان عدم الانحياز ، بالاضافة إلى ما يتصل بتعزيز دور حركة عدم الانحياز .

١٨ - وأشير أيضا إلى اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية ، التي اجتمعت في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٦ برئاسة سعادة السيد جورج اياكوفو ، وزير خارجية جمهورية قبرص . وقد اعتمدت هذه اللجنة الوزارية تقريرها ، بصيغته المقدمة من رئيس اللجنة ، وأذنت له أن يعرض هذا التقرير على مؤتمر القمة التاسع ، الذي سينعقد في بلغراد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

١٩ - وأدلى سعادة السيد بوديمير لونكار ، وزير الخارجية الاتحادي بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، ببيان عن الاستعدادات التي يجري القيام بها حاليا من قبل الحكومة اليوغسلافية من أجل المؤتمر التاسع لرؤساء الدول والحكومات ، الذي سيعقد في بلغراد بيوغوسلافيا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

٣٠ - وأيد الاجتماع الوزاري المواعيد المقترحة على النحو التالي :

٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩
الاجتماع التحضيري على صعيد كبار المسؤولين والسفراء

١ - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩
الاجتماع التحضيري على الصعيد الوزاري

٤ - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩
المؤتمر التاسع لرؤساء الدول والحكومات

٣١ - وأحاط الاجتماع الوزاري علما بمشروع جدول الأعمال (NAM/CONF.8/SOA/MM/DOC.3) لمؤتمر القمة التاسع .

٣٢ - وأحاط الاجتماع الوزاري علما بتقرير اللجنة السياسية .

٣٣ - وأحاط الاجتماع الوزاري علما بتقرير اللجنة الاقتصادية .

٣٤ - واعتمد الاجتماع الوزاري تقرير المقرر العام .

٣٥ - وأقر الاجتماع الوزاري الوثائق الختامية بالتزكية .

٣٦ - وأقر الاجتماع الوزاري إعلانا خاصا عن ناميبيا بالتزكية .

٣٧ - وعقد الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز جلسته الختامية في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ . وأدلى بالملاحظات الختامية سعادة السيد ن. شاموريارا ، وزير خارجية جمهورية زمبابوي .

٣٨ - وألقى ممثلو كل المجموعات الاقليمية وحركات التحرير الوطني بكلمات شكر .

- - - - -